دعم تحرير اليمن من مليشيا إيران يحقق أمن الملاحة الدولية

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2257) الخميس 23 صفر 1448هـ - الموافق 6 أغسطس 2026م
السعر 200 ريال
13 صفحة

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

فيما جدد ترحيبه بالتحالف البحري متعدد الجنسيات بقيادة السعودية

مجلس القيادة يجدد التزامه باستعادة الدولة ويدعو لتحرك دولي ضد الحوثيين

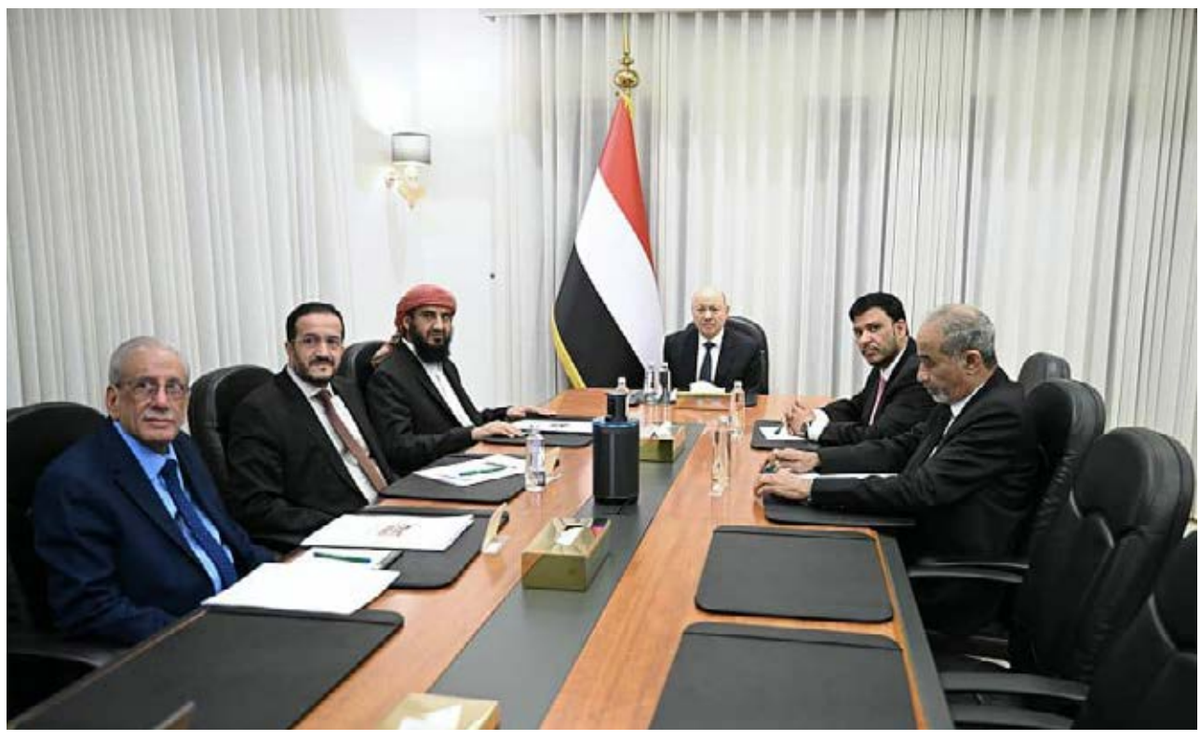

تعهد مجلس القيادة الرئاسي، خلال اجتماع استثنائي برئاسة رئيس المجلس الدكتور رشاد محمد العليمي، بالمضي في استكمال معركة استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب، مؤكدا أن مؤسسات الدولة باتت أكثر تماسكاً وقدرة على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية. وأوضح المجلس أن وحدة مجلس القيادة والحكومة أصبحت اليوم إحدى أبرز عوامل القوة في المرحلة الراهنة، مشيراً إلى أن حالة الانسجام والتوافق بين مؤسسات الدولة أسهمت في تعزيز ثقة المواطنين والشركاء الإقليميين والدوليين بقدرة الشرعية على إدارة التحديات واستكمال

...صـ2

أكد أن اليمن لا يطلب من شركائه خوض معركته نيابة

الرئيس: أمن البحر الأحمر يبدأ بدولة يمنية قوية قادرة على حماية سيادتها

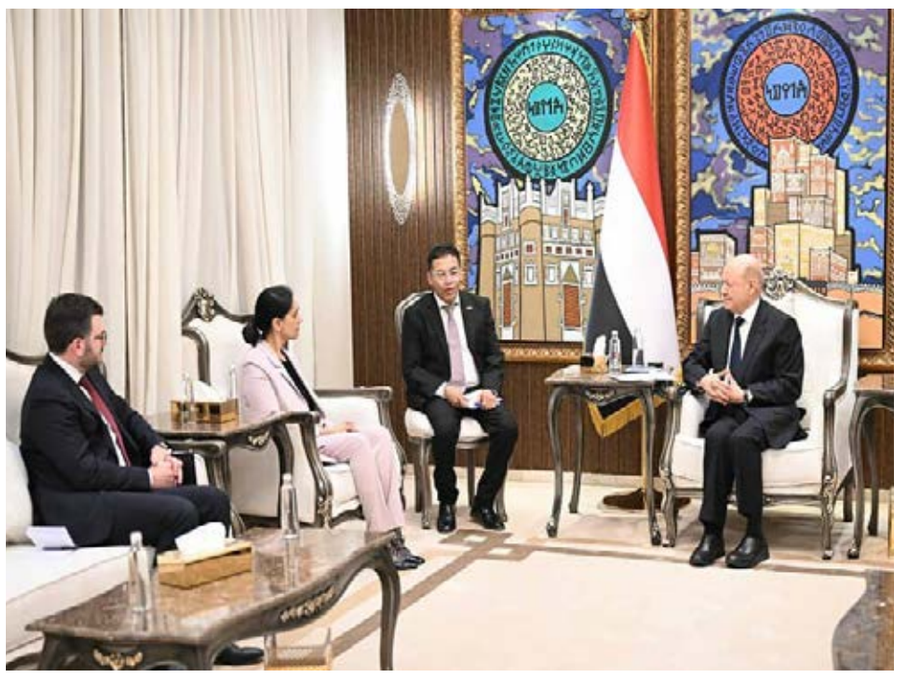

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن اليمن دخل مرحلة جديدة من استعادة المبادرة وبناء الدولة، مشيراً إلى أن التحولات التي شهدتها المرحلة الماضية أسهمت في تعزيز تماسك مؤسسات الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات.

جاء ذلك خلال لقاءات واجتماعات عقدها الرئيس العليمي، شملت مباحثاته مع سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن عبدة شريف، ولقاءه برئيس هيئة التشاور والمصالحة محمد الغيثي ونوابه وأمناء عموم الأحزاب والمكونات السياسية.

وأكد الرئيس العليمي أن اليمن يشهد اليوم مرحلة مختلفة تقوم على

...صـ2

البرلمان والحكومة يدينان استهداف الحوثيين سفينة تجارية هندية

أدان مجلس النواب ووزارة النقل اليمنية استهداف مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني سفينة شحن تجارية هندية في البحر الأحمر، أثناء إبحارها باتجاه ميناء المخا، محملين المليشيا مسؤولية تصعيد الهجمات ضد السفن المدنية وتهديد أمن الملاحة الدولية وحركة التجارة العالمية.

وأكد مجلس النواب، في بيان صادر عنه، أن استهداف السفينة الهندية المحملة بسلع تجارية بواسطة زورق مفخخ، والذي أدى إلى إغراقها بالكامل، يمثل تصعيداً خطيراً وعملاً من أعمال القرصنة

...صـ2

رئيس الوزراء يوجه بإعداد آلية تنسيق دائمة بين وزارتي الصناعة والمالية

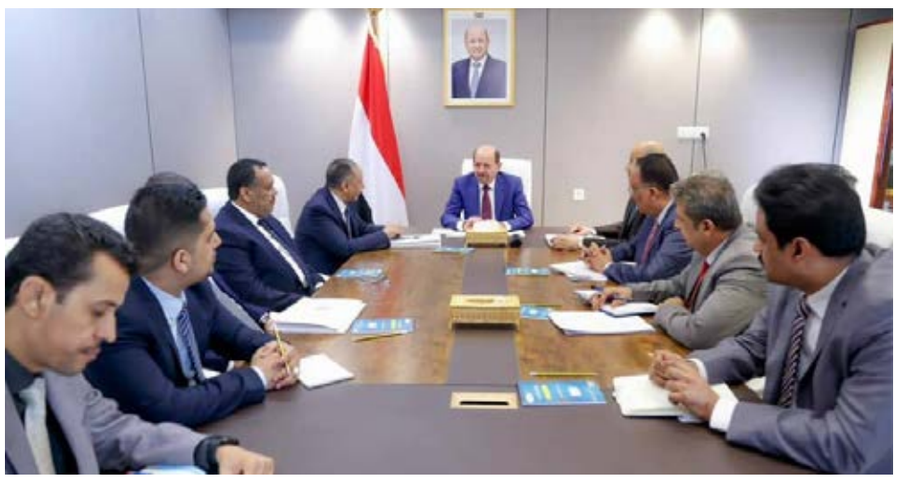

وجه رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، بإعداد آلية تنسيق مؤسسية دائمة بين وزارتي الصناعة والتجارة والمالية، لمعالجة القضايا المشتركة بصورة فورية، وتوحيد الإجراءات والتفسيرات المتعلقة بالتشريعات والقرارات ذات الصلة، بما يعزز سرعة الإنجاز ويرفع كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص.

جاء ذلك خلال ترؤسه، الثلاثاء، اجتماعاً

...صـ2

الحكومة تؤكد المضي في بناء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، أن الحكومة تنظر إلى القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في تحقيق التعافي الاقتصادي واستعادة النشاط الاستثماري، مشدداً على أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية يتطلب علاقة تكاملية قائمة على الحوار والثقة والتشاور المستمر.

جاء ذلك خلال لقائه، الأحد، في العاصمة المؤقتة عدن، نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية رئيس غرفة تجارة وصناعة عدن أبو بكر باعبيد، ورئيس الغرفة التجارية

...صـ2

وزارة الأشغال تقر توحيد قنوات التواصل مع المانحين

أقر اجتماع برئاسة وزير الأشغال العامة والطرق المهندس حسين العقربي، توحيد نقاط الاتصال والتواصل مع الجهات المانحة والداعمة عبر الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء والمتابعة، بهدف تنظيم آليات التنسيق ورفع كفاءة متابعة المشاريع والبرامج التنموية.

وأكد الاجتماع أهمية توحيد إجراءات التواصل المؤسسي مع الشركاء والجهات الداعمة، بما يعزز التكامل بين قطاعات الوزارة المختلفة، ويسهم في تحسين إدارة المشاريع ومتابعة تنفيذها وفق الخطط المعتمدة.

كما وافق الاجتماع على استكمال الإجراءات الخاصة بتطوير الهيكل التنظيمي للوزارة، في إطار توجهاتها لتعزيز كفاءة الأداء الإداري والمؤسسي والارتقاء بمستوى العمل في مختلف الوحدات التابعة لها.

واستعرض الاجتماع تقارير الإنجاز الخاصة بقطاعات وإدارات الوزارة خلال النصف الأول من العام الجاري، ومستوى تنفيذ الأنشطة والبرامج والمشاريع، إضافة إلى تقييم سير الأداء المؤسسي.

عقدت اجتماعا بالبعثات الدبلوماسية ولقاءات منفصلة مع سفراء عدة دول

وزيرة الخارجية: معالجة جذور الأزمة اليمنية تبدأ بإنهاء الانقلاب

عقدت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين الدكتورة أفراح الزوبة، سلسلة لقاءات مع سفراء وممثلي الصين وإيطاليا والمملكة المتحدة والنرويج، والمانيا وامين عام مجلس التعاون الخليجي.

وتناولت اللقاءات، التي جرت في العاصمة الرياض، آفاق تطوير التعاون في المجالات التنموية والإنسانية والتعليمية وبناء القدرات، إضافة إلى تعزيز التنسيق السياسي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، والاستفادة من العلاقات التاريخية التي تربط اليمن بهذه الدول.

وأكدت الوزيرة الزوبة حرص الحكومة اليمنية على مواصلة

...صـ2

الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة تعقد أول اجتماع لها وتنتخب رئيسا لها

عقد مجلس إدارة الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة (YPCC)، الثلاثاء، أول اجتماعاته في العاصمة المؤقتة عدن، متخذاً عدداً من القرارات الهادفة إلى استكمال البناء المؤسسي والقانوني للشركة، وتمكينها من بدء أعمالها وفق أهدافها الاستراتيجية في تطوير منظومة المدفوعات الوطنية.

وانتخب المجلس خلال الاجتماع محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب رئيساً لمجلس الإدارة، ونصر الحربي نائباً لرئيس المجلس.

وأكد محافظ البنك المركزي، في كلمة له خلال الاجتماع، أهمية تأسيس الشركة باعتبارها خطوة محورية في تحديث البنية التحتية الوطنية للمدفوعات، ودعم مسار التحول الرقمي، وتعزيز كفاءة النظام المالي والنقدي، بما يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتطوير الخدمات المالية.

وثمّن غالب الدعم المقدم من البنك الدولي لتمويل المشروع، والجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تنفيذ المشروع وتقديم الدعم الفني اللازم لإنجاحه.

من جانبه، أكد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المهندس ماهر شكري، استمرار شراكة البرنامج مع الشركة والجانب اليمني خلال مختلف مراحل المشروع، مشيراً إلى مواصلة تقديم الدعم الفني والمؤسسي بما يضمن تحقيق الأهداف وفق الخطط

...صـ2

أدانت تسييس مليشيا الحوثي الإرهابية للتحصين وعرقلة وصول اللقاحات

وزارة الصحة تحذر من عودة أمراض وبائية خطيرة

حذرت وزارة الصحة العامة والسكان من التداعيات الخطيرة لاستمرار مليشيا الحوثي الإرهابية في عرقلة وصول اللقاحات وخدمات التحصين إلى الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مؤكدة أن هذه الممارسات تهدد بحرمان نحو خمسة ملايين طفل من اللقاحات الروتينية المنقذة للحياة.

وقالت الوزارة في بيان: إن تعطيل خدمات التحصين يمثل تهديداً مباشراً للصحة العامة، ويعرض الأطفال لخطر الإصابة بأمراض وبائية يمكن الوقاية منها، مشددة على أن التحصين حق صحي أساسي لكل طفل يمني، وأن اللقاحات يجب أن تبقى بعيدة عن أي تجاذبات أو استخدامات سياسية. وأوضحت الوزارة أن تعثر برامج التحصين في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية جاء نتيجة القيود والتدخلات التي طالت عمل البرنامج الوطني للتحصين وشركاء القطاع الصحي، بما في ذلك تعطيل حملات التحصين، وفرض قيود على حركة الفرق الصحية، والتدخل في أنشطة المنظمات الإنسانية، إضافة إلى تأثير احتجاز موظفين أمميين وعاملين في منظمات دولية على استمرار بعض البرامج الصحية.

وأكدت أن اللقاحات المخصصة لجميع المحافظات، بما فيها المناطق الخاضعة

...صـ2

كلمة 26 سبتمبر

استثمار في الفوضى

في لحظات التحرك التاريخية التي تنكشف فيها المعارك على حقيقتها، سقطت الأقنعة الواهية وتلاشت مساحيق التجميل السياسي، ليتعرّى المشهد الإقليمي عن جريمة كبرى لا تخدم سوى أعداء الأمة.

لم يعد خافيا على أحد أن هناك أطرافا ولغت في دماء اليمنيين واسقتهم من كاسات الغدر توهمت أن بإمكانها اللعب في مساحات الظل، فذهبت تضخ أموالا ضخمة لقيادات وشخصيات حوثية ومتحوثة، بمبالغ قد تزيد وتتجاوز حتى ما تقدمه طهران لربيبتها المليشياوية!

ولم يكن هذا الدعم السخيّ للمشروع الإرهابي مجرد نكاية باليمنيين، بل إن خطورته تكمن في استهدافه المباشر والممنهج لأمن واستقرار المملكة العربية السعودية الشقيقة وسعيا خائبا لضرب ثقلها السياسي وتجريدها من تأثيرها المحوري في القرار الدولي، حيث أزعج أولئك العابثين ما تحظى به الرياض من ثقة عالمية ومكانة قيادية استثنائية، فظنوا أن الاستثمار في الفوضى وتحريك أذنابهم قد يُربك بوصلتها أو يعطل دورها الريادي.

فأي سقوط هذا؟ وأي قبحٍ جيوسياسي يدفعه الحقد وتسيره الأطماع؟!

إن ضخ هذه الأموال المشبوهة لم يكن سوى محاولة يائسة ورخيصة لتحقيق غايات شيطانية تتمثل بتقوية شوكة المليشيات الإرهابية وتسمينها لشراء الولاءات ومواجهة الحكومة الشرعية وقوات التحالف، بل والتحرك الخبيث على كل المستويات لإضعاف الشرعية اليمنية وتشويه الدور التاريخي والأخوي للمملكة العربية السعودية. والأمرّ من ذلك، تقديم ضمانات وهامش مناورة ل"المليشيا الحوثية" للتصعيد العسكري والضغط على

...صـ2

26 سبتمبر
العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

قرارات رئاسية بتعديل وزاري وتعيين مستشارين لرئيس المجلس وقيادة للقوات الجوية ووكلاء لجهاز أمن الدولة

صدر القرار الجمهوري رقم (66) لسنة 2026م، قضى بتعديل القرار الجمهوري بشأن إجراء تعديل وزاري محدود في الحكومة، واستمرار الدكتورة عهد محمد سالم جعسوس في شغل منصب وزير دولة لشؤون المرأة، بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء.

ونصت المادة الأخيرة من القرار على العمل به من تاريخ صدوره، ونشره في الجريدة الرسمية.

كما صدر قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٧٢) لسنة ٢٠٢٦م، قضت المادة الأولى منه بتعيين اللواء الركن/ أحمد سعيد محمد بن بريك، مستشارا لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وترقيته إلى رتبة فريق.

كما صدر، قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٧٣) لسنة٢٠٢٦م، قضت المادة الأولى منه بتعيين اللواء الركن طيار/ راشد ناصر علي الجند، مستشارا لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة لشؤون القوات الجوية والدفاع الجوي وترقيته إلى رتبة فريق.

وقضت المادة الثانية من القرارين العمل بهما من تاريخ صدورهما ونشرهما في الجريدة الرسمية والنشرات العسكرية.

كما صدر، قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٢٦م، قضت المادة الاولى منه بتعيين اللواء الركن طيار/ عبدالعزيز سعيد هزاع المحيا، قائداً للقوات الجوية والدفاع الجوي.

وقضت المادة الثانية من القرار العمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية والنشرات العسكرية.

كما صدر، قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (176) لسنة ٢٠٢٦م، قضت المادة الأولى منه بتعيين العقيد ناشر منصور سالم باجري رئيسا لأركان حرب القوات الجوية والدفاع الجوي، ويرقى إلى رتبة عميد.

وقضت المادة الثانية من القرار العمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية والنشرات العسكرية.

كما صدر، أمس الأربعاء، قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٢٦م، قضت المادة الأولى منه بتعيين الأخوة التالية اسماؤهم في المناصب المبينة قرين كل منهم وذلك على النحو الاتي:

- العميد الركن/ يحيى محمد يحيى كزمان، وكيلا لقطاع الأمن الداخلي في الجهاز المركزي لأمن الدولة.

- العميد الركن / أحمد سعد أحمد السقطري وكيلا لقطاع الأمن الخارجي في الجهاز المركزي لأمن الدولة.

وقضت المادة الثانية من القرار العمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

نتمات الأولى

مجلس القيادة يجدد

الاستحقاقات الوطنية.

وأشاد المجلس بقيادة الرئيس العليمي للمرحلة الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وما أفضت إليه من ترسيخ للعمل المؤسسي، والحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة، وتوحيد المواقف الوطنية، وحشد الدعم الإقليمي والدولي المساند لمعركة استعادة الدولة وإسقاط المشروع الانقلابي. كما ثمّن الجهود الحكومية المبذولة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، مؤكداً أهمية مواصلة الإصلاحات بما يخفف من معاناة المواطنين ويرفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وفي الجانب العسكري والأمني، أشاد المجلس بمستوى الجاهزية العالية للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وما حققته من نجاحات في حماية السيادة الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار، مؤكداً أن التقدم المحرز في مسار توحيد القرار العسكري والأمني يمثل خطوة جوهرية نحو بناء مؤسسة وطنية محترفة تحت مظلة الدولة.

وفي تطور متصل، حمّل المجلس مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن استهداف وإغراق سفينة شحن مدنية في البحر الأحمر، معتبراً الهجوم امتداداً لسجل المليشيا الحافل بالاعتداءات على الأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية والممرات البحرية الدولية.

وأكد أن هذه الممارسات لا تستهدف اليمنيين فحسب، بل تمثل تهديداً مباشراً لأمن التجارة العالمية وحرية الملاحة الدولية، داعياً المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزماً لردع المليشيا ومحاسبة داعميها.

كما جدد المجلس ترحيبه بالتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات بقيادة المملكة العربية السعودية، معتبراً إياه خطوة استراتيجية مهمة لحماية البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب، وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي في مواجهة التهديدات المتصاعدة التي تفرضها المليشيات الإرهابية على الممرات البحرية الحيوية.

الرئيس: أمن البحر

إعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، وتعزيز قدرتها على أداء مسؤولياتها الوطنية، لافتاً إلى أن مستوى الانسجام والتماسك بين مؤسسات الدولة يعكس وحدة الرؤية والهدف والاستعداد للمرحلة المقبلة.

وشدد على أن الحكومة اليمنية لم تفرض أي حصار على المواطنين في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، مؤكداً حرص الدولة على استمرار حركة الاستيراد وإبقاء الموانئ مفتوحة وتدفق الغذاء والدواء والسلع الأساسية، وأن جذور الأزمة الإنسانية ترتبط باستمرار اختطاف مؤسسات الدولة وتسخير مواردها لخدمة المشروع الانقلابي.

وأوضح الرئيس أن إنهاء معاناة اليمنيين يبدأ بمعالجة أسبابها الحقيقية واستعادة الدولة لسيادتها على كامل أراضيها، مجدداً التأكيد أن اليمن لا يطلب من شركائه خوض معركته نيابة عنه، وإنما يطالب بموقف دولي ثابت يدعم الدولة ومؤسساتها الشرعية ويرفض محاولات فرض المليشيات كأمر واقع.

وأشار إلى أن استقرار اليمن يمثل مصلحة إقليمية ودولية مشتركة، وأن حماية البحر الأحمر وباب المندب وحرية الملاحة الدولية ترتبط بوجود دولة يمنية قوية على الأرض، مؤكداً أن دعم مؤسسات الدولة يمثل استثماراً في أمن التجارة العالمية والاستقرار الإقليمي.

وأشاد الرئيس العليمي بالدور المحوري للمملكة المتحدة في دعم جهود السلام وقرارات الشرعية الدولية، كما ثمّن الدور السعودي في دعم مؤسسات الدولة اليمنية وتعزيز الأمن والاستقرار، مؤكداً أن الشراكة اليمنية السعودية تمثل ركيزة أساسية في مواجهة التحديات الراهنة.

وفي هذا السياق، رحب الرئيس بالإعلان عن إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات بقيادة المملكة العربية السعودية، معتبراً إياه خطوة استراتيجية لتعزيز الأمن الجماعي وحماية حرية الملاحة وتأمين الممرات البحرية الحيوية في البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب.

وأكد أن أمن الممرات البحرية مسؤولية دولية مشتركة، وأن نجاح التحالف البحري سيسهم في حماية المصالح العالمية وصون القانون الدولي وردع التهديدات التي تستهدف أمن المنطقة.

ودعا الرئيس القوى السياسية اليمنية إلى استثمار المتغيرات الراهنة لتعزيز وحدة الصف والالتفاف حول مشروع الدولة، مؤكداً أن معركة استعادة الدولة ليست مسؤولية مؤسسة بعينها، بل قضية وطنية تتطلب مشاركة جميع القوى والمكونات.

كما شدد على أهمية اضطلاع الأحزاب والمكونات السياسية بدورها في تعزيز الوعي الوطني والحشد لمواجهة مشروع المليشيات، وتحويل قضية استعادة مؤسسات الدولة إلى قضية مجتمع بأكمله، مؤكداً أن اليمنيين أصبحوا أكثر إدراكاً لطبيعة المعركة مع مشروع صادر الدولة وأضر بمصالح الشعب وربط مستقبل اليمن بأجندات خارجية.

البرلمان والحكومة

البحرية، ويكشف استمرار نهج المليشيا القائم على استهداف المصالح المدنية وزعزعة أمن الممرات البحرية خدمة لأجندات خارجية.

وأشار المجلس إلى أن عسكرة البحر الأحمر واستهداف السفن التجارية لا يخدم مصالح اليمنيين، بل يفاقم معاناتهم ويزيد من الأعباء الاقتصادية والإنسانية، مؤكداً تضامنه مع جمهورية الهند، ودعمه للجهود الرامية إلى حماية طواقم السفن وضمان سلامة الملاحة الدولية.

من جانبها، أوضحت وزارة النقل أن السفينة الهندية MSV FAIZE NOORE OLIYA 1451 تعرضت لهجوم بزورق مفخخ أثناء توجهها إلى ميناء المخا، ما أدى إلى غرقها بالكامل، مشيرة إلى أن قوات خفر السواحل – قطاع البحر الأحمر، بالتعاون مع البحرية اليمنية، تمكنت من إنقاذ جميع أفراد الطاقم البالغ عددهم 14 بحاراً ونقلهم إلى ميناء المخا بسلام.

وأكدت الوزارة أن استهداف السفن التجارية المدنية يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقواعد القانون البحري الدولي، ويشكل تهديداً مباشراً لأمن وسلامة الملاحة البحرية، داعية المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمنظمات البحرية إلى اتخاذ إجراءات حازمة لوقف الاعتداءات المتكررة ومحاسبة مرتكبيها.

بدوره، أكد وزير الإعلام معمر الإرياني أن استهداف السفينة التجارية المتجهة إلى اليمن، والمحملة بسلع مخصصة للسوق اليمنية، يكشف أن مليشيا الحوثي الإرهابية لا تستهدف خصومها كما تزعم، بل تضرب مصالح اليمنيين أنفسهم وتعرقل وصول احتياجاتهم الأساسية.

وقال الإرياني: إن الهجوم يثبت أن المليشيا تمارس حصاراً فعلياً على الشعب اليمني عبر تعطيل حركة التجارة وتهديد خطوط الإمداد ورفع كلفة وصول السلع، مشيراً إلى أن استهداف السفن التجارية يأتي ضمن سلسلة من الممارسات التي أضرت بالاقتصاد الوطني وفاقمت المعاناة الإنسانية.

وأضاف: أن المليشيا سبق أن استهدفت منشآت اقتصادية وموانئ تصدير النفط، ما أدى إلى حرمان الدولة من مواردها وتعميق الأزمات المعيشية، مؤكداً أن هذه الممارسات تخدم مشروعها الانقلابي ولا تمت بصلة لمصالح اليمنيين.

ودعا مجلس النواب ووزارة النقل إلى تحرك دولي أكثر حزماً لحماية الممرات البحرية، ومنع تحويل البحر الأحمر وباب المندب إلى ساحة تهديد للأمن الإقليمي والدولي، مؤكدين التزام المؤسسات اليمنية بالتنسيق مع الشركاء لحماية الملاحة وضمان استمرار حركة التجارة الدولية

رئيس الوزراء

مشتركاً ضم وزيري الصناعة والتجارة والمالية وعدداً من قيادات الوزارتين، كُرس لمناقشة تعزيز التكامل المؤسسي وتوحيد الجهود بما يضمن التطبيق الفاعل للقوانين والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي.

وأكد رئيس الوزراء ضرورة الانتقال إلى نموذج عمل حكومي قائم على التنسيق المستمر وتبادل المعلومات وتكامل الأدوار بين الجهات المعنية، بما يعزز كفاءة الأداء ويحسن بيئة الأعمال ويخدم مصالح المواطنين والمستثمرين.

وشدد الزنداني على أهمية توحيد الإجراءات المرتبطة بالملفات المشتركة، وفي مقدمتها الإجراءات الجمركية، بما يضمن انسيابية حركة السلع، ويحد من التداخل والازدواجية، ويحقق التوازن بين متطلبات الرقابة وتسهيل النشاط التجاري والاستثماري.

وأكد أن إنفاذ القوانين والقرارات المنظمة للاقتصاد يجب أن يتم بصورة منسقة بين المؤسسات الحكومية، بما يعزز الانضباط المؤسسي، ويزيل التعقيدات غير الضرورية التي تعيق حركة التجارة والاستثمار، ويعزز ثقة مجتمع الأعمال بالخدمات الحكومية.

الحكومة تؤكد المضي

الصناعية بمحافظة حضرموت عمر باجرش، حيث جرى بحث التحديات التي تواجه القطاع الخاص وآليات تعزيز الشراكة بين الحكومة ومجتمع الأعمال.

وأكد رئيس الوزراء حرص الحكومة على الاستماع إلى ملاحظات القطاع الخاص ومقترحاته، مشيراً إلى تشكيل لجنة وزارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف بناء الثقة وتعزيز التعاون مع مجتمع الأعمال.

ووجه الزنداني الوزارات والجهات الحكومية المختصة بتطوير قنوات التواصل والتنسيق مع الغرف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص، بما يسهم في معالجة التحديات، وتحسين بيئة الاستثمار، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية على التوسع في المشاريع داخل البلاد.

وزيرة الخارجية: معالجة جذور

تطوير علاقاتها مع شركائها الدوليين، مثمنة المواقف الداعمة لوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره، والدعم المقدم لبرامج التنمية والاستجابة الإنسانية، وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة.

وخلال مباحثاتها مع الجانب الصيني، أشادت الوزيرة بمواقف بكين الداعمة لليمن، بالتزامن مع مرور 70 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، مؤكدة أهمية توسيع التعاون في المجالات التنموية والإنسانية والتعليمية.

وتناول لقاء الوزيرة بأمين عام مجلس التعاون الخليجي سبل الارتقاء بالشراكة الاستراتيجية بين اليمن والمجلس، وتعزيز التنسيق السياسي والأمني إزاء تطورات المنطقة، إلى جانب مستجدات الأوضاع في اليمن، والجهود المبذولة لتعزيز الأمن والاستقرار.

كما ناقشت مع السفير الإيطالي مجالات التعاون في حماية التراث الثقافي والبيئة، وإدارة الموانئ، والزراعة والثروة السمكية، وبناء القدرات، في إطار العلاقات التاريخية التي تحتفل بمرور مائة عام على بدايتها.

وفي لقاءاتها مع سفيرا المملكة المتحدة والنرويج، والمانيا استعرضت الوزيرة جهود الحكومة اليمنية لتعزيز مؤسسات الدولة وتحقيق التعافي الاقتصادي، إضافة إلى التحديات الإنسانية والأمنية التي تواجه البلاد.

وأكدت الزوبة أن مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني تواصل تهديد أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، وتستغل مساعي السلام لإعادة تنظيم قدراتها العسكرية، بدلاً من الانخراط في جهود إنهاء الأزمة وفق المرجعيات المتفق عليها.

وشددت على أن ممارسات المليشيا، بما في ذلك استهداف السفن التجارية وتهديد طرق التجارة العالمية، تمثل تصعيداً خطيراً يهدد الأمن الإقليمي والدولي، داعية المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة اليمنية وتعزيز الإجراءات الرادعة لحماية الممرات البحرية.

كما أشارت إلى أن استمرار ارتباط الحوثيين بالأجندة الإيرانية أسهم في زعزعة أمن اليمن والمنطقة، مؤكدة أن إنهاء الانقلاب ومعالجة مصادر الدعم والتمويل الخارجي للمليشيا يمثلان مدخلاً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار.

في سياق متصل، وخلال اجتماع عقدته عبر تقنية الاتصال المرئي مع رؤساء البعثات الدبلوماسية اليمنية، ناقشت الوزيرة مستجدات الأوضاع المحلية والإقليمية، وأولويات التحرك الدبلوماسي خلال المرحلة المقبلة.

ووجهت الوزيرة بضرورة تكثيف التنسيق بين ديوان الوزارة والبعثات اليمنية في الخارج، وتعزيز التواصل مع الحكومات والمنظمات الدولية ومراكز صناعة القرار، بما يدعم جهود الحكومة في حشد المساندة السياسية والاقتصادية والإنسانية وتعزيز حضور اليمن إقليمياً ودولياً.

وأكدت الزوبة أن المرحلة الراهنة تتطلب دبلوماسية مبادرة وأكثر تأثيراً، قادرة على نقل حقيقة الأوضاع في اليمن، والدفاع عن قضاياها الوطنية، وتعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة.

الشركة اليمنية للمدفوعات

المعتمدة.

ويأتي تأسيس الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة ضمن جهود تطوير القطاع المالي اليمني، وتعزيز البنية الرقمية للمعاملات المالية، ورفع كفاءة عمليات الدفع والمقاصة بما يتواكب مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

وزارة الصحة تحذر

لسيطرة المليشيا، متوفرة لدى شركاء القطاع الصحي وفق آليات الإمداد الدولية المعتمدة، إلا أن القيود المفروضة على استلامها ونقلها وتوزيعها حالت دون وصولها إلى الأطفال المستهدفين وفق المعايير الطبية والفنية.

وجددت وزارة الصحة استعدادها للتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، وكافة الشركاء الصحيين، لضمان توفير اللقاحات لجميع الأطفال في مختلف المحافظات دون تمييز، وفق المعايير الدولية وسلامة سلسلة التبريد.

استثمار في الفوضى

الرياض، ظنا من تلك الأطراف أن المملكة أو الشعب اليمني قد يركعان أو يتراجعان أمام هذا الابتزاز المأجور!

إن استقواء هذه المليشيا الباغية بأموال الدعم المأجور ليس إلا "فقاعة صابون" سريعة الزوال، فقد باعت أرضها وشرفها السياسي بالمزاد العلني وأصبحت مجرد بنادق للإيجار يشتريها كل من يبحث عن أدوار مشبوهة في المنطقة.

أما ذلك الداعم الإقليمي الذي يعمل في الخفاء، فإن أعيننا ترصده وحساباته الخاطئة سترتد عليه صاعقا يمزق كل مخططاته، فاللعب بنار "السرطان الحوثي" لن يحمي دياره ومن يمول الإرهاب اليوم سيصل شره إلى عُقْر داره غداً.

إن الثقة مطلقة والعزيمة كالحُسام، وان هذه الأعمال الشيطانية لن تحقق أهدافها ولن تنال من ثبات اليمن ولا من قامة المملكة العربية السعودية الشامخة.

إن هذا السرطان الخبيث المزروع في جسد اليمن والمنطقة قادمون على استئصاله وتجفيف منابع غذائه، مهما تعددت شرايين دعمه وتنوعت قنوات خبثه.

إنها حرب وجودية بين الحق وبين شلل الإرهاب وتجار الحروب.

وليعلم اولئك الداعمون الإقليميون وليفهم ذيلها الحوثي، أن الإرادة لدى الشرعية والتحالف العربي بحجم جبال السراة ورسيان وان هناك إعصارا حاسما سيطوى هذه الصفحة المظلمة والى الأبد.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444
+967 716065049
+967 713689408
+967 777650230

26 سبتمبر
العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان:

جاهـزون للقضـاء علـى مليشيـا الحوثـي الإرهابيـة

قـرار استئناف تصدير النفط خطوة سيادية لإنقاذ الاقتصاد الوطني

القوات المسلحة والأمن في أعلى درجات الجاهزية لتنفيذ مهامها الوطنية

أكد وزير الداخلية اليمني اللواء الركن إبراهيم حيدان أن قرار مجلس القيادة الرئاسي باستئناف تصدير النفط سيادي بدرجة رئيسة قبل أن يكون اقتصادياً، ما يعني أن كل مؤسسات الدولة اليمنية بما فيها وزارة الداخلية معنية بتطبيقه وتحقيق عوامل نجاحه؛ لأنه يأتي استجابة لمطالب الشعب اليمني في إيقاف الانهيار الاقتصادي الذي يتزايد منذ انقلاب الحوثيين على الدولة اليمنية.

وقال في حوار أجرته معه «عكاظ»، تعيد "26سبتمبر" نشره: إن طبيعة المليشيا الإرهابية خصوصاً التابعة للحرس الثوري الإيراني لا تهتم بحياة الناس أو مصالحهم، بل اهتمامها أكثر بتحقيق انتصارات تمكنها من التوسع والسيطرة والحشد والتجنيد والتسليح لتصعيد تهديداتها من منطقة إلى منطقة أوسع. مشيراً إلى أن وضع وزارة الداخلية جزء من وضع الدولة اليمنية التي تقوم بمهامها في ظل إمكانات محدودة سواء بتطبيع الأوضاع في المناطق المحررة أو الجهوزية لاستعادة المناطق التي تحت سيطرة المليشيا الانقلابية. وتحدّث وزير الداخلية اليمني عن عدد من المواضيع المهمة في الحوار التالي:

قرار استئناف تصدير النفط

• كيـف تنظـرون إلى قـرار مجلـس القيـادة والحكومـة باسـتئناف تصديـر النفـط؟

•• قـرار مجلـس القيـادة باسـتئناف تصديـر النفـط هـو قـرار سـيادي بدرجـة رئيسـة قبـل أن يكـون اقتصادياً، فهـذا يعنـي أن كل مؤسسـات الدولـة اليمنيـة بمـا فيهـا وزارة الداخليـة معنيـة بتطبيقـه وتحقيـق عوامـل نجاحـه، إلى جانـب ذلك فـإن هـذا القـرار اسـتجابة لمطالـب الشـعب اليمني في إيقـاف الانهيـار الاقتصـادي الـذي يتزايـد منـذ انقـلاب الحوثيـين عـلى الدولـة اليمنيـة في سـبتمبر 2014، ويكشـف في الوقـت نفسـه حجـم المعاناة من الحصار الـذي فرضته المليشـيات الحوثيـة الإرهابية عـلى شـعبنا منـذ أن بـدأت بتنفيـذ هجماتهـا عـلى الموانـئ والسـفن والمنشـآت المعنيـة بتصديـر النفط والغـاز خصوصـاً في حضرمـوت وشـبوة 2022، مـا انعكـس سـلباً عـلى مـوارد الدولـة، وتوقـف رواتـب الموظفـين. إذاً اليـوم جـاء قـرار مجلس القيـادة لفك الحظـر والحصـار عـن الشـعب اليمنـي، وبصفتنـا جهـة أمنيـة عليـا في البلـد فإننـا معنيـون بتنفيـذ خطـة أمنيـة شـاملة لحمايـة المنشـآت والموانـئ وخطـوط النقـل والعاملـين فيهـا، وتعزيز التنسـيق مـع القـوات المسـلحة والسـلطات المحليـة وبقيـة مؤسسـات الدولـة لتحقيـق ذلـك.

الحوثيون لا يهتمون بحياة الناس

• هل أنتم مطمئنون من عدم مهاجمة المليشيا الحوثية للموانئ اليمنية؟

•• طبيعـة المليشـيا الإرهابيـة خصوصـاً التابعـة للحـرس الثـوري الإيرانـي لا تهتـم بحيـاة النـاس أو مصالحهـم، بـل اهتمامهـا أكثـر بتحقيـق انتصارات تمكنهـا مـن التوسـع والسـيطرة والحشـد والتجنيد والتسـليح لتصعيـد تهديداتهـا مـن منطقـة إلى منطقـة أوسـع، وكمـا نـرى مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة اليـوم كيـف تحولـت مـن مهـدد محـلي إلى مهـدد للأمـن الإقليمـي والـدولي بعـد اسـتهدافها لممـرات الملاحـة الدوليـة المرتبطـة باقتصـاد العالـم، وهـذا يعطينـا تصـوراً أوليّـاً إلى جانـب معرفتنـا عنهـا بالانقـلاب عـلى كل الاتفاقيـات، أنهـا سـتعاود اسـتهداف الموانـئ والمنشـآت المرتبطة بتصدير النفط والغـاز لأسـباب عـدة، الأول: إعـادة تصديـر النفـط والغـاز هـو إفشـال لمخطـط الحصـار الـذي فرضته عـلى اليمنيـين، ثانياً، هـي تـرى أن تجويـع اليمنيين الوسـيلة الوحيدة للسـيطرة عليهـم، ثالثاً: اسـتقرار الاقتصـاد يحتـاج لتوقيـف الحـرب، والحوثيـون مرتبطـون بحـروب إيـران الطويلـة التـي لا تنتهـي. وبذلـك فـإن حـرب المليشـيا وتحشـيدها وتجنيدهـا غالبـاً مـا تتـم تحـت مـبرر ادعـاء الحصـار مـن الحكومـة اليمنية وحلفائهـا، وتسـتغل المجاعة التي تسـببت بهـا لاسـتقطاب الشـباب، ولذلـك فإنهـا تـرى في قـرار مجلـس القيـادة خطـراً مصيريـاً على وجودهـا مـا سـيجعلها تعرقـل تنفيـذه بهجماتهـا المتوقعـة، لكـن هـذه المـرة الأمـر مختلـف تمامـاً، فهـذا القـرار السـيادي سـتحميه وتنفـذه منظومة أمنية وعسـكرية متكاملة ليسـت مسـتعدة لحماية المنشـآت والموانـئ فقـط، بـل جاهـزة لاسـتعادة صنعـاء وإنهـاء الانقـلاب الحوثـي.

إيران تشجع على التمرّد والانقلاب

• كيـف تنظـرون إلى تهديـد الحوثـي للملاحة في البحـر الأحمر؟

•• مـن البدايـة كان تأسـيس إيـران لمليشـيا الحوثـي في اليمـن ودعـم تمردهـا وانقلابهـا، هـو للحصـول على موطـئ قـدم في منطقة جيوسياسـية مهمـة تجـاور أكـبر الـدول إنتاجـاً للنفـط «دول الخليـج» وتشـرف على أهـم مضيـق وممـر للتجارة الدوليـة وخطـوط النفـط والطاقـة بالعالـم «مضيـق بـاب المنـدب»، وقـد سـاعد الحوثيـين في تحقيـق ذلـك ثلاثـة عوامـل، الأول: ضعـف الدولـة اليمنيـة التـي أثقلـت بالصراعـات السياسـية، والثانـي تسـاهل المجتمـع الـدولي تجـاه الحوثيـين ورخـاوة مواقفهـم عـلى اعتبـار أن هـذه المليشـيا هـي مهـدد أمنـي محـلي فقـط، والثالـث، أطمـاع إيـران في المنطقـة وحلمهـا بالسـيطرة عـلى بـاب المنـدب إلى جانـب أنهـا تعتـبر مضيق هرمـز تحت هيمنتهـا، فهـي كانـت تخطـط لأهـداف بعيـدة المـدى مـن خـلال سـيطرتها عـلى اليمـن، ومنهـا التحكـم باقتصاديـات العالـم مـن خـلال تهديدها لممـرات الملاحـة الدوليـة، ومـا تقـوم بـه مليشـيا الحوثـي الآن في البحـر الأحمـر هو اسـتكمال تنفيذ اسـتراتيجية إيـران التـي أعلنـت إغـلاق مضيـق هرمـز، وهـي مـن تقـف اليـوم وراء إعـلان الحوثي حظـر الملاحـة في البحـر الأحمـر.

الداخلية جزء من وضع الدولة

• كيـف هـي قـدرات وزارة الداخليـة وتحديداً خفـر السـواحل في مواجهة القرصنـة الحوثية؟

•• وضـع وزارة الداخليـة هـو جـزء مـن وضـع الدولـة اليمنيـة التـي تقـوم بمهامهـا في ظـل إمكانـات محـدودة سـواء بتطبيـع الأوضـاع في المناطـق المحـررة أو الجهوزيـة لاسـتعادة المناطـق التـي تحـت سـيطرة المليشـيا الانقلابيـة، فمسـؤولية الدولـة بشـكل عـام متكاملـة، فالاقتصـاد والسياسـة يؤثـران في الأمـن، والأمـن أيضـاً لـه تداعيـات عـلى السياسـة والاقتصـاد، وبالتـالي فـإن مواجهـة أي مخاطـر أمنيـة هـي مسـؤولية كل مؤسسـات الدولـة، ووزارة الداخلية وهيئاتهـا وأجهزتهـا في رأس الحربـة، ولذلـك فـإن الداخليـة تنظـر إلى التهديـدات البحريـة، وفي مقدمتهـا القرصنـة والتهريـب والأنشـطة العدائيـة التـي تنفذهـا مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة، باعتبارهـا تحديـاً ليـس للأمـن اليمنـي فحسـب، بـل للأمـن الإقليمـي والـدولي، ومهمـا كانـت قـدرات وإمكانات وزارة الداخليـة وبالتحديـد قـوات خفـر السـواحل، إلا أننـا نحتـاج لدعـم إقليمـي ودولي لمواجهـة هـذه الأخطـار العابـرة للحدود والمهـددة للملاحـة الدولية. ورغـم الظـروف الاسـتثنائية التـي تمـر بهـا اليمن، إلا أن قـوات خفـر السـواحل تواصـل أداء مهامهـا في حمايـة السـواحل والميـاه الإقليميـة، وتأمـين حركـة الملاحـة، ومكافحـة التهريـب والهجـرة غـير الشرعيـة، بالتنسـيق مـع القـوات المسـلحة، والأجهزة الأمنيـة، والشـركاء الإقليميـين، والدوليين. لكـن مواجهـة مثل هـذه التهديـدات تتطلـب تكاملاً أكثـر بـين الأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية؛ لأن طبيعة هـذه التهديـدات تتجـاوز المهـام الشرطيـة التقليديـة، وتشـمل أبعـاداً أمنيـة وعسـكرية واسـتخباراتية، خصوصـاً أن مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة المدعومـة مـن إيـران أنشـأت تحالفـات إرهابية وتعـاون وثيق في البحـر الأحمـر مـع تنظيـم الشـباب الصوماليـة (فـرع تنظيـم القاعـدة)، وعصابـات القرصنـة، في تشـكيل إرهـاب مـزدوج ومضاعـف لممـرات الملاحة الدوليـة.

خطة أمنية وعسكرية لحماية الموانئ والمنشآت وخطوط تصدير النفط

إيران تستخدم الحوثيين لتهديد البحر الأحمر ومضيق باب المندب

دعم خفر السواحل استثمار في أمن الملاحة والاقتصاد العالمي

استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب الطريق لإنهاء معاناة اليمنيين وحماية التجارة العالمية

خفر السواحل يحتاج للدعم

• مـاذا يحتـاج هـذا القطـاع ليكـون قـادراً على حمايـة السـواحل اليمنية؟

•• حمايـة أكثـر مـن 2,500 كيلومـتر مـن السـواحل اليمنيـة ومكافحـة إرهاب مـزدوج يجمع مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة المدعومـة مـن إيـران وتنظيـم الشـباب الصوماليـة الإرهابيـة والقراصنة وتجـار السـلاح والمخـدرات وعصابـات تهريـب البـشر، تتطلـب منظومـة متكاملـة مـن الرقابـة البحريـة العاليـة والقـوات المدربـة والسـلاح النوعي والـزوارق السريعـة، وهـذا يعنـي أننـا بحاجـة لتقنيـات مرتبطـة بالأقمـار الصناعيـة وأبـراج مراقبـة بكاميـرات متطـورة وطائـرات اسـتطلاع مسـيرة ومنظومـة اتصال متطـورة مرتبطـة بغرفة عمليات وقيـادة وسـيطرة وبرامج تدريـب احترافية وتمويـل وتحديـث أسـطول الـزوارق والدوريـات ومشـاريع تنمويـة لاسـتيعاب البيئـة السـاحلية ومجتمعهـا ليصبـح جـزءاً مـن منظومـة التعـاون الأمنـي، إلى جانـب عمـل اتفاقيـات تعـاون دوليـة أو تفعيـل الاتفاقيـات السـابقة المعنيـة بالأمـن البحـري مع الـدول الشـقيقة والصديقـة والمنظمات والهيئـات الدوليـة المعنيـة بالأمـن البحـري. نحـن نتحـرك في إطـار إمكاناتنـا المحـدودة، لكـن أمـن البحـر الأحمـر وخليـج عـدن وحمايـة مضيـق بـاب المنـدب يتطلـب جهـود كل الـدول التـي تعتبر هـذا الشريان جـزءاً مـن أمنهـا الاقتصـادي، فدعم خفـر السـواحل والأمـن اليمنـي لحمايـة ممـرات الملاحـة الدوليـة هـو اسـتثمار في الاقتصـاد الدولي قبـل أن يكـون مشروعـاً أمنيـاً.

التنسيق أساس نجاح العمل

• كيف تنظر إلى مستوى التنسيق الأمني والعسكري بين مختلف قطاعات الدولة اليمنية؟

•• التنسـيق بين المؤسسـات الأمنية والعسـكرية وبقيـة مؤسسـات الدولـة أمـر أسـاسي في نجـاح العمل وتحقيق أهـداف اسـتراتيجية الدولة المرحلية وطويلـة الأمـد، ونحـن مـن خـلال التعـاون مـع مؤسسـات الدولـة العسـكرية والاسـتخباراتية والدبلوماسـية خـلال الفـترة الماضيـة حققنـا تقدمـاً ملحوظـاً في اسـتعادة العمـل المؤسـسي، وإعـادة بنـاء أجهـزة الأمـن، ومكافحـة الإرهـاب، والحـد مـن الجرائـم الجنائيـة والجرائـم المنظمـة العابـرة للحـدود خصوصـاً المرتبطـة بتهريـب المخـدرات والسـلاح، وتحجيـم قـدرات الحوثيـين في اسـتخدام البحـر والموانـئ الخاضعـة للدولـة في تهريـب السـلاح الإيرانـي. إن مـن أساسـيات عملنـا في وزارة الداخليـة هـو التكامـل مـع بقيـة المؤسسـات، وفـق الأطـر القانونيـة والمؤسسـية، وبمـا يضمـن توحيـد الجهـود وتبـادل المعلومـات وسرعـة الاسـتجابة للتحديـات. إن مواجهـة الإرهـاب والتهريـب والجريمة المنظمـة والاعتداءات لمليشـيا الحوثيـة تتطلـب تنسـيقاً نوعيـاً، وإن الأمـن مسـؤولية وطنيـة مشـتركة تقـوم عـلى توحيـد الجهـود وتبـادل المعلومـات والتخطيـط المشـترك، بمـا يعـزز قـدرة الدولـة عـلى حمايـة المواطنـين وصـون الأمـن والاسـتقرار. ولا شـك أن المرحلـة الراهنـة تتطلـب تعزيـز هـذا التنسـيق بصـورة أكـبر، مـن خـلال تطويـر منظومـة القيادة والسـيطرة، وتحديـث قواعـد البيانـات، وتوحيـد الجهـود العمليـاتية وقنـوات المعلومـات، بمـا يعـزز قـدرة مؤسسـات الدولـة في حمايـة المواطنـين، وترسـيخ الأمن والاسـتقرار، ودعم مسـار اسـتعادة مؤسسـات الدولـة وبسـط سـيادة القانـون.

المؤسستان الأمنية والعسكرية جاهزتان

• وكيـف هـو مسـتوى الجهوزيـة لمواجهـة المليشـيا الحوثيـة؟

•• المؤسسـة الأمنية رديفة للمؤسسة العسـكرية، وكلا المؤسسـتين جـزء لا يتجزأ مـن الدولـة وقرارها السـيادي، وخلال الفـترة الماضيـة، أعيد تنظيـم وهيكلة المؤسسـتين الأمنية والعسـكرية وتسـليحهما تسـليحاً نوعياً، وفي حال قـرر مجلـس القيـادة التحـرك عسـكرياً، فـإن إمكاناتنـا البشريـة والماديـة قـادرة عـلى القيـام بالمهـام الموكلـة، وفـرض الأمـن في كل منطقـة محـررة حتـى اسـتعادة صنعـاء، ولدينـا قـوات أمـن ومؤسسـات خاصـة بـكل محافظـة مـن محافظـات الجمهورية سـتوكل لهـا مهام الأمـن بمجـرد تحريرهـا.

اليمنيون ينتظرون استعادة الدولة

• هـل تـرون أن القـوات العسـكرية والأمنيـة قـادرة عـلى اسـتعادة المحافظـات الشـمالية من المليشـيا الحوثيـة؟

•• المؤسستان العسـكرية والأمنية معنيتان بتنفيذ كل مـا يسـند إليهمـا، وسـتجدان مسـاندة شـعبية ودعمـاً مجتمعيـاً كبيراً، وهذا يسـهل عليهمـا المهمة ويسـرع بالنـصر، فهـذه اللحظـة ينتظرهـا كل اليمنيـين بشـوق، وقـد حانـت فرصتهـا، وأنضجتها أيـام مقاومـة الانقـلاب أكثـر، بـل كسـبت هـذه اللحظـة عوامـل نـصر متعـددة؛ لأن خطـر المليشـيا الحوثيـة تعـدّى اليمـن والإقليـم، وأصبحـت تشـكل تهديـداً عالميـاً. نحـن بصفتنـا المؤسسـة الأمنيـة في أتـم الجهوزيـة للقيـام بمهامنـا في كل الأوقـات وتحـت كل الظـروف، فالعمـل عـلى اسـتعادة الدولة وبسـط نفوذهـا وسـيادة القانـون هـو مـن صميم عملنـا وهـو مهمتنا الأساسـية، وسـنقاتل مـن أجل تحقيـق ذلـك جنبـاً إلى جنـب مـع القـوات المسـلحة والشـعب اليمنـي.

إنهاء الحوثي واستعادة المؤسسات

• مـاذا يحتـاج اليمـن لاسـتعادة دولتـه ورفـع المعانـاة عـن شـعبه؟

•• اسـتكمال اسـتعادة الدولـة اليمنيـة ورفـع المعانـاة عـن شـعبها يتطلبـان أولاً إنهـاء الانقـلاب الحوثـي واسـتعادة مؤسسـات الدولة، فـلا يمكن أن يسـتقر بلـد في ظـل وجـود مليشـيا مسـلحة تحمل السـلاح، وتقـوّض مؤسسـات الدولـة، وتفـرض واقعـاً خـارج إطـار الدسـتور والقانـون، ولصالـح أجنـدة لا تخـدم اليمـن ولا مصالـح شـعبه. واليمن اليـوم بحاجـة إلى تكامـل الجهـود عـلى مسـارات عـدة، دعـم القـوات المسـلحة والأجهـزة الأمنيـة لفـرض سـيادة الدولـة، وتوحيـد الصـف الوطنـي خلـف مـشروع الدولـة، وتعزيـز الإصلاحـات الاقتصاديـة والخدميـة للتخفيـف مـن معانـاة المواطنـين، إلى جانـب اسـتمرار الدعـم الإقليمـي والـدولي للحكومـة الشرعيـة حتـى تسـتعيد الدولـة جميـع مؤسسـاتها وبسـط سـلطتها عـلى كامـل الـتراب الوطنـي. ومـن المؤكـد أن قضيـة مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة لـم تعـد شـأناً يمنيـاً داخليـاً فحسـب، بـل أصبحـت تهديـداً مبـاشراً للأمـن الإقليمـي والـدولي. فالمليشـيا الإرهابيـة أثبتـت مـن خلال اسـتهدافها للملاحـة الدولية في البحـر الأحمر، وتهديدهـا لأمـن دول الجـوار، بإيعـاز ودعـم مـن النظـام الإيرانـي، أنهـا تمثـل خطـراً يتجـاوز حدود اليمـن، ويهـدد اسـتقرار المنطقـة، وأمـن التجـارة العالميـة، وسلاسـل الإمـداد الدوليـة.

26 سبتمبر
العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

تكبدت خلاله خسائر كبيرة في عدة جبهات

تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية تكسره جاهزية القوات المسلحة

متابعات:

يواصل أبطال القوات المسلحة خوض معركة الدفاع عن الدولة ومؤسساتها، وصد هجمات وتصعيد عسكري متواصل تنفذه مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني على عدد من جبهات القتال وخلال الأيام الماضية، شهدت جبهات تعز والضالع ومأرب والجوف والساحل الغربي والبيضاء وشمال لحج مواجهات عنيفة ومحاولات تسلل وهجمات متكررة، قابلتها القوات المسلحة بيقظة عالية وجاهزية قتالية مكّنتها من إحباط كل الاعتداءات، وتكبيد المليشيا خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، وبينما تواصل المليشيا الدفع بتعزيزات جديدة إلى خطوط التماس، تكشف اعترافاتها المتتالية بمصرع قيادات ميدانية عن حجم الاستنزاف الذي تتعرض له صفوفها.

اعترافات بالخسائر

وأقرت مليشيا الحوثي الإرهابية، في أحدث اعتراف بخسائرها البشرية، بمصرع ثلاثة من قياداتها الميدانية، ممن تنتحل رتبًا عسكرية، في ظل استمرار المليشيا في سياسة التعتيم على حجم خسائرها الحقيقية في جبهات القتال.

وذكرت وسائل إعلام حوثية تشييع كل من صالح علي المطري، المنتحل رتبة عقيد، في مديرية بني مطر بمحافظة صنعاء، وعبدالرحمن عبدالله الفتاحي، المنتحل رتبة مقدم، في مديرية الحشاء بمحافظة الضالع، ومحمد صادق الدولي، المنتحل رتبة نقيب، في مركز محافظة حجة، من دون الكشف عن الجبهات التي قتلوا فيها أو ملابسات مصرعهم.

ويأتي هذا الاعتراف بعد أيام قليلة من إعلان مليشيا الحوثي الإرهابية مقتل تسعة من عناصرها، بينهم قيادات ميدانية تنتحل رتب ضباط، في مؤشر جديد على تصاعد الخسائر داخل صفوفها، في وقت تتجنب فيه المليشيا الكشف عن الأرقام الفعلية لقتلاها، وتكتفي بالإعلان عن أعداد محدودة عبر بيانات التشييع.

وبحسب مصادر ميدانية، تجاوزت خسائر المليشيا خلال الأيام الماضية 100 قتيل في جبهات الضالع والجوف ومأرب وتعز والساحل الغربي والبيضاء وشمال لحج، فضلًا عن الخسائر التي لحقت بآلياتها ومعداتها العسكرية، نتيجة المواجهات مع أبطال القوات المسلحة، بالتزامن مع تصعيد حوثي واسع، ومحاولات متكررة لتعزيز مواقعها الأمامية.

وتعكس هذه الخسائر حجم الاستنزاف الذي تتعرض له المليشيا، خصوصًا في ظل إصرارها على الدفع بمجاميع جديدة إلى خطوط التماس، دون أن تتمكن من تحقيق اختراقات ميدانية توازي حجم التحركات والتعزيزات التي تدفع بها إلى الجبهات.

تعز.. بطولات خالدة

وفي محافظة تعز، أحبطت القوات المسلحة خلال الأيام الماضية سلسلة من محاولات التسلل والهجمات التي نفذتها مليشيا الحوثي الارهابية في عدد من الجبهات، وكبدتها خسائر في الأرواح والعتاد.

ففي جبهة جبل هان غربي مدينة تعز، رصدت قوات الجيش تحركات لعناصر حوثية حاولت التسلل باتجاه مواقع عسكرية، وخاضت معها اشتباكات عنيفة انتهت بمصرع خمسة من عناصر المليشيا وإصابة آخرين، فيما اضطرت بقية العناصر إلى التراجع والفرار بعد فشل محاولة التسلل.

وفي جبهة العنين بمديرية جبل حبشي غربي المحافظة، اندلعت اشتباكات عقب محاولة عناصر حوثية تنفيذ أعمال عدائية في قطاع الجبهة، والتقدم باتجاه مواقع القوات المسلحة، وقد تعاملت قوات الجيش مع التحرك بحزم، ما أسفر عن مقتل وإصابة ثلاثة من عناصر المليشيا، وإجبار بقية المهاجمين على الانسحاب.

كما تمكنت قوات اللواء 22 ميكا من إحباط محاولة تسلل حوثية باتجاه مواقع عسكرية في جبهة الكريفات شرق مدينة تعز، بعد رصد تحركات العناصر المهاجمة والتعامل معها قبل وصولها إلى أهدافها.

وفي جبهة الصلو جنوب شرق المحافظة، استهدفت مدفعية القوات المسلحة تجمعًا لعناصر المليشيا داخل معسكر علي ناصر في منطقة دمنة خدير، وحققت إصابات مباشرة في صفوفها.

وعلى محور البرح غربي تعز، خاضت وحدات اللواء 43 التابع للفرقة الرابعة مقاومة وطنية اشتباكات استمرت نحو ساعتين مع عناصر حوثية حاولت استهداف مواقع عسكرية على خطوط التماس. وتمكنت القوات من إخماد التحركات وإسكات مصادر النيران، وتكبيد المليشيا خسائر بشرية ومادية، فيما ضاعفت المدفعية من خسائرها بضربات مركزة أصابت أهدافها بشكل مباشر.

وأكدت مصادر عسكرية أن القوات المسلحة في مختلف جبهات تعز تحافظ على أعلى درجات الجاهزية واليقظة، لرصد أي تحركات معادية، والتعامل معها قبل تحولها إلى تهديد للمواقع العسكرية، أو المناطق السكنية.

الضالع.. خسائر كبيرة

وفي محافظة الضالع، واصلت مليشيا الحوثي الإرهابية إرسال تعزيزات عسكرية إلى عدد من خطوط التماس، في محاولة لتعزيز مواقعها الأمامية، وتهيئة الظروف لتنفيذ هجمات جديدة، إلا أن القوات المسلحة أحبطت عددًا من تلك المحاولات.

ففي جبهة مريس شمال المحافظة، رصدت مدفعية الكتيبة الأولى التابعة للواء 83 تحركات وتعزيزات حوثية ضمت آليات ومجاميع من المقاتلين، واستهدفتها بدقة، ما أدى إلى تدمير جزء من التعزيزات، وإيقاع خسائر في الأرواح والعتاد.

وفي جبهة باب غلق- هِجار شمال مديرية قعطبة، أحبطت القوات المشتركة محاولة تسلل حوثية نفذتها عناصر المليشيا تحت غطاء ناري من الأسلحة المتوسطة والخفيفة. وتمكنت وحدات اللواء العاشر مشاة من رصد التحرك والتعامل معه بالنيران المباشرة، ما أجبر العناصر المتسللة على التراجع بعد تكبيدها خسائر.

وبالتزامن، نفذت مدفعية القوات المشتركة قصفًا مركزًا استهدف تحصينات وتمركزات حوثية شمال جبهة باب غلق، محققة إصابات مباشرة، فيما استهدفت مدفعية اللواء 30 مدرع مواقع للمليشيا في منطقتي لكام النبيجات وحبيل السماعي بجبهة الفاخر، وأسفر القصف عن إسكات عدد من مرابض النيران وإرباك تحركات الحوثيين.

وفي جبهة مريس، ردت وحدات المدفعية التابعة للقوات المشتركة على قصف حوثي استهدف قرى مأهولة على خطوط التماس بقذائف الهاون، باستهداف مصادر النيران وتحييدها، في تأكيد على جاهزية القوات للتعامل الفوري مع أي اعتداء يستهدف المدنيين أو المواقع العسكرية.

مأرب.. انتحار المليشيا

وفي جنوب محافظة مأرب، أسفر التصعيد الحوثي عن استشهاد خمسة من أفراد القوات الحكومية وإصابة ستة آخرين.

ونقل مصدر عسكري أن جنديين استشهدا وأصيب ثالث في عملية قنص نفذتها عناصر حوثية، فيما أدى استهداف مواقع القوات الحكومية بطائرة مسيرة تابعة للمليشيا إلى استشهاد ثلاثة جنود وإصابة خمسة آخرين.

ويأتي ذلك في ظل تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية متزامن في مأرب والجوف وتعز والضالع، ومحاولات للمليشيا استغلال خطوط التماس لتنفيذ عمليات هجومية واستنزاف القوات الحكومية.

وفي المقابل، تؤكد المعطيات الميدانية أن القوات المسلحة في أعلى درجات اليقظة والجاهزية، ورصد هذه التحركات، بالتزامن مع تكبد المليشيا خسائر كبيرة في عدة جبهات، الأمر الذي يحد من قدرتها على تحويل التصعيد إلى مكاسب عسكرية حقيقية.

معركة واحدة

ولا يقتصر الاستنزاف الذي تتعرض له مليشيا الحوثي الإرهابية على جبهة بعينها، إذ امتدت المواجهات خلال الأيام الماضية إلى عدد من المحاور في الضالع والجوف ومأرب وتعز والساحل الغربي والبيضاء وشمال لحج.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن المليشيا دفعت بتعزيزات ومجاميع مسلحة إلى عدد من هذه الجبهات، في محاولة لتعويض خسائرها، وإعادة ترتيب مواقعها، إلا أن القوات المسلحة تمكنت من التعامل مع التحركات المعادية، وإفشال كل الهجمات ومحاولات التسلل.

وتكشف هذه التطورات أن مليشيا الحوثي الإرهابية، رغم استمرارها في التصعيد، تواجه واقعًا ميدانيًا أكثر صعوبة، في ظل ارتفاع كلفة عملياتها العسكرية، وتزايد خسائرها البشرية والمادية، خصوصًا مع فشل محاولاتها المتكررة في إحداث اختراقات مؤثرة على خطوط التماس.

كما أن الاعترافات الحوثية المتتابعة بمقتل قيادات ميدانية تكشف أن الخسائر لم تعد تقتصر على العناصر العادية، وإنما امتدت إلى قيادات تتولى مهام ميدانية، وهو ما يمثل ضربة إضافية لبنيتها القتالية وقدرتها على إدارة العمليات.

يقظة وثبات

وفي مواجهة هذا التصعيد، تؤكد القوات المسلحة استمرار حالة التأهب والجاهزية في مختلف المواقع والجبهات، مع الحفاظ على القدرة على الرصد والاستجابة السريعة لأي تحرك معادٍ.

وقد أثبتت الوقائع الأخيرة أن محاولات الحوثيين التسلل أو شن الهجمات أو الدفع بالتعزيزات لم تحقق النتائج التي تسعى إليها المليشيا، بعدما اصطدمت بيقظة القوات المرابطة في مواقعها، وقدرتها على استخدام النيران المناسبة، وإفشال الهجمات قبل وصولها إلى أهدافها.

وتأتي هذه المواجهات في سياق معركة طويلة يخوضها أبطال القوات المسلحة دفاعًا عن الجمهورية ومؤسسات الدولة، في مواجهة مشروع مليشياوي يسعى إلى فرض واقعه بالقوة، مستفيدًا من الدعم الإيراني.

وتبقى تضحيات وبطولات أبطال القوات المسلحة في مختلف الجبهات والميادين شاهدًا على حجم المسؤولية الوطنية التي يضطلعون بها في الدفاع عن الأرض، وحماية المواطنين، والتصدي للمليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني. وبينما قدمت القوات المسلحة شهداء وجرحى في سبيل أداء واجبها الوطني، أثبتت في المقابل قدرتها على إفشال الهجمات والتسللات، وكسر محاولات التقدم الحوثية، وإجبار المليشيا على التراجع في أكثر من محور.

ومع استمرار تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية، تتسع دائرة خسائرها البشرية والمادية، وتتآكل قدرتها على تحقيق أهدافها الميدانية، بما يؤكد أن طريقها القائم على العنف والتصعيد يقودها إلى مزيد من الاستنزاف والانهيار. وفي المقابل، يواصل أبطال القوات المسلحة ثباتهم وصمودهم، مسطرين ملاحم جديدة من البطولة والتضحية، ومؤكدين أن محاولات المليشيا فرض مشروعها بقوة السلاح ستظل تصطدم بإرادة وطنية صلبة حتى هزيمتها، واستعادة الدولة ومؤسساتها.

القوات المسلحة.. تسليح متكامل لحسم المعركة

منظومة الطيران المسير "عيبان" و"نقم".. تحول كبير في معادلة الردع

منصور الغدرة

في مقطع تليفزيوني بثته قناة اليمن الرسمية، الأربعاء الموافق 29/ يوليو 2026، ظهر وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر العقيلي، وهو يتفقد مربضا لعدد من الطائرات المسيرة، كإعلان رسمي عن تدشين وانضمام الطيران المسير بشقيه الاستطلاعي والهجومي إلى سلاح الجو اليمني في تأدية مهامه الوطنية والدستورية وخوض معركة التحرير واستعادة مؤسسات الدولة الوشيكة، كسلاح حديث لم يسبق للقوات الجوية امتلاكه، بل وتأكيدا على وتيرة الاستعدادات والتجهيزات المتسارعة لخوض معركة فاصلة تجتث مليشيا الحوثي الارهابية من موطن اصل العرب والعروبة، والخلاص من بلاء المشروع التوسعي الإيراني في اليمن والمنطقة.. حيث ينتظر سلاح الجو ادواراً محورية في المعركة المرتقبة، يقلب فيها موازين القوة والتفوق العسكري، خاصة مع انضمام سلاح طيران المسير المتطور، كسلاح اثبت فاعليته في حسم الحروب الحديثة، والذي لم يكن في السابق محل اهتمام في تشكيلاته الجوية.

في هذا التقرير نتناول كشف وزارة الدفاع عن انضمام منظومة حديثة من الطيران المسير جمع وانتج بأيادٍ محلية، ونوعيته واسباب توقيت هذا الاعلان، وكذا الحديث عن كيف تم اعادة تأهيل المقاتلات الحربية لسلاح الجو اليمني الى الحياة من جديد، مع التطرق الى مخططات والمؤامرات التي حاكتها السلالة الكهنوتية للاستيلاء على القوات الجوية لتنفيذ اجندتها، منذ اوائل السبعينيات، وتدمير سلاح الجو وتصفية كوادره كلما رأت أنها فقدت السيطرة عليه.

امام التصعيد الايراني وادواتها في المنطقة، والمساعي الحثيثة في توسيع دائرة الحرب لتشمل المنطقة وإدخالها في مزيد من الفوضى وزعزعة الامن والسلم الدوليين، ورفضها كل مبادرات السلام المقدمة لإنهاء الحرب وإحلال السلام الدائم في اليمن كان لابد من القوات المسلحة اليمنية أن تبعث بتحذير صريح لهذه المليشيا من أن وقت المداراة والمهادنة قد انتهى وبدأ الآن وقت الجد، وكتابة النهاية المحتومة لهذه المليشيا الكهنوتية، وليس غدا.

والكشف عن هذه التحديثات والتطويرات الذي شهدتهما اسلحة القوات المسلحة اليمنية، يؤكد أن القيادة العسكرية في الحكومة الشرعية، تعد نفسها لمعركة تحرير مرتقبة لا محالة، وان جهود تبذل منذ سنوات في تطوير وتنويع سلاح القوات الجوية وإدخال إليه منظومات سلاح الطيران المسير، يأتي في اطار الاستعدادات والتجهيزات العسكرية الكبيرة التي تشهدها مختلف صنوف وتشكيلات القوات المسلحة من خلال تحديث وتنويع في الاسلحة والعتاد العسكري الذي ستخوض به هذه المعركة الحاسمة، وأن توقيت الاعلان عن هذا يتزامن مع ارتفاع وتيرة الاستعداد العسكري والجاهزية القتالية لدى مختلف قيادة الدولة- مدنية وسياسية وعسكرية.

الإعلان عن انضمام منظومة طيران مسير حديث، قد وجه صفعة اخرى لمليشيا الحوثي التي لم تفق من الصفعة الاولى التي وجهتها وزارة الدفاع قبل عشرة أيام بإعلانها عن عودة الطيران الحربي، إلى الخدمة العسكرية وتنفيذه عمليات عسكرية نوعية حمت السيادة اليمنية ومنعت طائرة نقل عسكري ايرانية من الهبوط في مطار صنعاء، وبعد اسبوع من بدء صقور الجو من تنفيذ سلسلة غارات مركزة ونوعية استهدفت مخازن اسلحة وخطوط إمدادات ومواقع عسكرية تابعة لمليشيا الحوثي في مختلف جبهات خطوط التماس لمليشيا الحوثي في محافظات الجوف ومأرب والحديدة والضالع وتعز والبيضاء وغيرها.

وفيما لم يصدر تصريح رسمي يوضح تفاصيل عن ذاك الجيل الحديث من الطائرات المسيرة الذي ظهر فيه وزير الدفاع وهو يتفقدها، إلا ان الظهور المفاجئ للفريق العقيلي، وتوقيته، وفيه عدد من الطائرات المسيرة الحديثة التي أنتجتها دائرة التصنيع الحربي التابع لوزارة الدفاع، ازاح الستار لأول مرة عن التصنيع الحربي للقوات الجوية اليمنية لجيلين من الطيران المسيّر الهجومي، ليؤكد على الاهتمام والرعاية التي توليها القيادة العسكرية العليا للقوات المسلحة في بناء القدرات والكفاءة للقوات المسلحة اليمنية استعدادا لمعركة فاصلة، وادخال اسلحة حديثة تواكب متطلبات المعركة وما تحتاجه الحروب الحديثة من أسلحة نوعية وفتاكة وسريعة، وتعمل بتقنيات عالية الدقة واصابة دقيقة للأهداف.

وكشف مقطع الفيديو الذي نشرته قناة اليمن الفضائية، عن جيلين من الطيران المسير الهجومي والاستطلاعي، والاخير فقط هو الذي كانت وحدات النخبة في الجيش اليمني في السابق تمتلك منه طائرة استطلاعية واحدة. بينما الطيران المسير الذي ظهره في مقطع الفيديو فهو لطيران مسير متعدد المهام- استطلاعي وهجومي.

ووفقا لمصادر عسكرية، فقد طورت وأنتجت منه القوات الجوية جيلين اسمتهما(عيبان، ونقم) نسبة الى جبلي عيبان ونقم المحيطان بالعاصمة صنعاء، والاسمان يحملان رمزية إلى ان دورا محوريا ينتظر هذا السلاح الذي يتوقع أن تكون له مشاركة فاعلة في معركة تحرير صنعاء وانتزاعها من العباءة الفارسية، وأعادتها الى شرعية اليمنيين والحضن العربي.

ويأتي ظهور وزير الدفاع وهو يطوف داخل مربض الطيران المسير يرافقه قائد القوات الجوية اللواء الركن عبدالعزيز المحيا المعين-حديثا-في هذا المنصب بتاريخ 21يوليو-2026 أي بعد 48 ساعة من أول ظهور لسلاح الجو اليمني بتنفيذه اول عملية عسكرية نوعية بقصف مدرج مطار صنعاء، منعت طائرة ماهان الإيرانية للشحن العسكري من الهبوط في المطار، بعد عقد ونيف من غياب سلاح الجو يعود إلى أيلول/سبتمبر 2014،حال سيطرة مليشيا الحوثي على العاصمة صنعاء، داحضا بذلك ادعاءات مليشيا الحوثي وايران الارهابيتين، بأن الغارات التي استهدفت مطار صنعاء ومواقع مليشيا الحوثي في عدد من المحافظات طيران سعودي، وتأكيد لما أعلنته وزارة الدفاع في 2026/07/19،عن تنفيذ سلاح الجو عملية عسكرية نوعية، حمت السيادة اليمنية، من الانتهاك عندما قصف مدرج مطار صنعاء، مانعا بذلك الطائرة الإيرانية التي لم تلق لتحذيرات الحكومة اليمنية من تكرارها انتهاك سيادة اليمن أي اعتبار، فأصرت على استمرارها في غيها. غير أن صقور الجو "مقاتلات(F-5)" في الجيش اليمني، تصدى لـ«ماهان الايرانية» وأجبرتها على التراجع من سماء المطار وتغيير مسارها نحو مطار الحديدة.

ونفذت مقاتلات (F-5) عدة عمليات عسكرية نوعية، أشهرها وأولها قصف مدرج مطار صنعاء التي منعت الطائرة الايرانية من الهبوط في المطار، بالإضافة الى ما تبع ذلك في الأيام اللاحقة بتنفيذ ضربات وغارات استهدفت من خلالها مخازن اسلحة ومواقع عسكرية لمليشيا الحوثي في عدة محافظات وفي خطوط التماس وفي مختلف الجبهات ضد مليشيا الحوثي الإرهابية.

لا شك ان عودة سلاح الجو فعليا الى الخدمة، قد اتى بعد جهود بذلتها الحكومة وقيادات القوات المسلحة في اعادة تأهيل كوادر القوات الجوية، مع التركيز على سلاح الطيران ومحاولات إعادة تشغيله، خاصة وأن سلاح الجو اليمني عمل على تنوع ترسانته التاريخية بين طائرات حربية مقاتلة/ هجومية وطائرات تدريبية، لاعتماده في السابق بشكل أساسي على التسليح الشرقي(السوفييتي/ الروسي) بنسبة تتجاوز 85%.بينما البقية طائرات غربية التصنيع (امريكية واوروبية).

وعلى مدى السنوات الاخيرة، عملت القيادة العسكرية في وزارة الدفاع والقوات الجوية وبدعم لوجيستي من التحالف العربي لدعم الشرعية، على اعادة تأهيل عدد من الطائرات العسكرية الغربية/الامريكية(F-5) التي كانت ضمن تسليح الجيش اليمني وصارت قبل اجتياح مليشيا الحوثي صنعاء- تقريبا- خارج الجاهزية القتالية، اضافة الى جانب العمل في توسيع سلاح القوات الجوية بإدخال تشكيل جديد والمتمثل بالطيران المسير- في إشارة واضحة إلى أن القوات المسلحة تعد نفسها وجاهزة بمختلف صنوفها وتشكيلاتها العسكرية، لخوض معركة الحسم ضد مليشيا الحوثي الارهابية، واستكمال تحرير اليمن من أدوات المشروع الإيراني التوسعي في اليمن والمنطقة، خاصة وقد وحدت قرارها العسكري والعملياتي استعدادا لمعركة التحرير.

ومع اشراقة شمس نهار الـ19من يوليو الماضي، تفاجأ سكان العاصمة صنعاء مشاهدتهم طيران حربي عليه العلم اليمني، يحلق في سماء العاصمة ويقصف مدرج المطار، لأول مرة منذ أن طل عليهم كابوس مليشيا ايران في أيلول 2014، مع انها كانت مفاجئة، لكنها حملت معها بشائر بدنو يوم النصر العظيم والخلاص من كابوس كهنوت الامامة، ورسخ هذه البشائر، اعلان البيان الأول لوزارة الدفاع الذي أكد أن طيرانه الحربي نفذ عملية عسكرية نوعية، تمثلت في قصف مدرج مطار صنعاء لمنع طائرة العار الإيراني من الهبوط، لعدم انصياعها لتعليمات الحكومة اليمنية.

في الوقت الذي تلقى عامة اليمنيين هذه الاخبار السارة بحفاوة وابتهاج، نزلت على مليشيا الحوثي كالصاعقة فصدمتها ولم تستوعب وقعها المجلجل، وبدت مرتبكة، لم تدر ماذا تفعل.. أتمضي في الإنكار والإبقاء ثابتة على عهدها مع الكذب والتضليل على اتباعها والتمسك بادعاءات "الطيران السعودي وليس يمني".. أم تعترف بالحقيقة المرة أنها لم تكن تعرف أن تسليح جيش الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة اليمنية كان تسليحا مختلطا "شرقي وغربي"، وهي كانت قد نهبت كل ما هو لا يزال في الخدمة وتركت المعطل منه؟!

إذ أنه عند سيطرة لوبي مليشيا السلالة على القواعد الجوية في العاصمة صنعاء وبعض المحافظات، حرص على تدمير ونهب كل الطائرات العسكرية التي ما تزال في الخدمة، وترك الطائرات المعطلة والخارجة عن الخدمة، فكانت طائرات «F-5» الامريكية ضمن هذه الطائرات التي أخرجها لوبي السلالة عن الخدمة متعمدا.

ولذلك لم تتوقع مليشياته هذه العودة الحميدة والسريعة لسلاح الجو اليمني الى سماء العاصمة المحتلة، خاصة إذا ما كانت قد تلقت وعدا بعدم السماح للشرعية بالتسلح بهذا السلاح السيادي.

تغيرت معادلة الردع

وفي حين المصادر تقول ان مليشيا الحوثي صارت حاليا لا تملك اي سلاح جو تقليدي فاعل، عدا الطيران المسير الايراني، بعدما ظلت لعقود تتآمر على تدميره، وما سيطرت عليه دمر ايضا في بداية اشعالها فتيل حربها اللعينة، لتجهز الغارات الاسرائيلية العام الماضي، في تدمير حتى الطائرتان(مثل F-5 أو L-39 التدريبية) اللتان أُعيد ترميمها وكانت تظهر بشكل رمزي وخاطف في استعراضاتهم في السبعين، لتلجأ كليا إلى منظومات الطيران المسيرة الانتحارية المهربة والمجمعة من تصاميم ايرانية.

تمكنت الحكومة الشرعية، مؤخراً من إعادة تأهيل عدد محدود جداً من مقاتلات "إف5-" الأمريكية وطائرات النقل مع إدخال سلاح مسيّر جديد، وحالتها اليوم ممتازة وقد بدأت بتنفيذ مهام قتالية واستراتيجية بالفعل. بعدما ظلت القوات الحكومية لسنوات دون طيران حربي نفاث فعال، إلا أن المشهد تغير جذرياً بفضل جهود إعادة البناء العسكري، الذي انتهجته وزارة الدفاع والقوات الجوية اليمنية، وتمكنت من اعادة تأهيل: مقاتلات F-5 الأمريكية (حالتها: ممتازة وجاهزة قتالياً): نجحت الحكومة الشرعية والقوات الجوية في إعادة تأهيل وصيانة عدد من مقاتلات F-5E Tiger II الأمريكية.

وتم تجميع هذه الطائرات وإعداد طواقمها من الطيارين والمهندسين اليمنيين، ودخلت هذه المقاتلات خط المواجهة بكفاءة عالية، ونفذت بنجاح غارات مباشرة دمرت تعزيزات ومخازن أسلحة للحوثيين في مأرب والجوف، والحديدة والضالع والبيضاء، وقصفت مدرج مطار صنعاء لمنع الهبوط الطائرة الايرانية التي رفضت الانصياع لتوجيهات الحكومة اليمنية بعدم دخول الأجواء اليمنية والهبوط في المطارات اليمنية دون تصريح مسبق.

إذ ان الحكومة الشرعية تحتفظ ببعض مروحيات النقل الروسية (Mi-17) وطائرات الشحن اللوجستي في القواعد العسكرية بالمحافظات المحررة(مثل حضرموت والمهرة وشبوة) وتستخدم للإسناد اللوجستي والإغاثة.

وأعلنت وزارة الدفاع رسمياً عن تدشين سلاح الجو المسير(وحدات الطيران المسير والحرب الإلكترونية)، حيث تمتلك الحكومة حالياً طائرات استطلاع ومسيرات قتالية هجومية مطورة محلياً باسم "عيبان" و"نقم"، متطورة وحالتها الفنية في أتم الجاهزية والاستعداد العملياتي لتعزيز ميزان الردع العسكري. وجرى تدشين الجيل الأول منها تحت اسمين يحملان رمزية جبال العاصمة صنعاء الشامخة: طائرات "عيبان" وطائرات "نقم". وأكدتا وزارة الدفاع ودائرة التصنيع العسكري، رسمياً أن هذه المنظومات جرى تطويرها وتصنيعها محلياً بكفاءات وسواعد مهندسين من كوادر الجيش اليمني، ما يعني هذا في القراءة العسكرية أنه تجميع وتطوير لوجستي يمني .

26 سبتمبر
العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

- هكذا استولت السلالة الكهنوتية على مركز القيادة والسيطرة في القوات الجوية وهكذا دمرته!

تسلسل زمني لتدمير سلاح الجو خلال ثمان سنوات

وإذا ما استعراضنا التسلسل الزمني وحجم هذه الحوادث التي طالت سلاح الجو اليمني خلال الفترة ما بين 2005 و2013، يصاب المرء بالصدمة من هول المؤامرة التي حاكتها مليشيا الامامة بنسختها الحوثية الارهابية، على هذا السلاح السيادي، وطريقة تدميره الى أحد ان احد هذه الحوادث المدبرة يتم إحراق 4 طائرات عسكرية في قاعدة الديلمي وهي على ارض القاعدة!.. هكذا هو التسلسل الزمني لحوادث تدمير سلاح الجو اليمني للفترة المحددة آنفا على النحو الآتي:-

4- أبريل/نيسان 2005 تحطم طائرة عسكرية في منطقة بيت حنظل قرب مطار صنعاء نوعها إف 5 ومقتل الطيار.

3- يوليو/تموز 2005 سقوط طائرة عسكرية بمحافظة عمران نوعها ميج 29 روسية الصنع ونجاة الطيار.

- 9أغسطس/آب 2005 تحطم طائرة بمحافظة حضرموت نوعها انتينوف ومقتل جندي وإصابة 28 آخرين.

28- أغسطس/آب 2005 سقوط طائرة بمديرية الضحى محافظة الحديدة نوعها ميج 29 روسية الصنع.

15- مارس/آذار 2006 تحطم طائرة في منطقة عتمة محافظة ذمار نوعها مروحية وقتل 2 وإصابة آخرين.

6- مايو/أيار 2006 سقوط طائرة عسكرية في منطقة بني مطر محافظة صنعاء نوعها مروحية.

8- أغسطس/آب 2006 تحطم مروحية عسكرية "ميغ17-" في منطقة الجيوب بمحافظة صنعاء، قادمة من الحديدة، ومقتل طاقمها و5 من ابرز كوادر القوات الجوية.

3- ديسمبر/ كانون الأول 2007 تحطم طائرة بمديرية حرف سفيان بمحافظة عمران نوعها مروحية ومقتل الطيار.

2- أكتوبر/ تشرين الأول 2009 سقوط طائرة عسكرية بمنطقة المرازم محافظة صعدة ميج ومقتل الطيار.

5- أكتوبر/ تشرين الأول 2009 تحطم طائرة عسكرية في منطقة العند محافظة صعدة نوع سوخواي ومقتل الطيار.

8- نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 تحطم طائرة عسكرية في مديرية رازح محافظة صعدة نوع ميج ومقتل الطيار.

13- يناير/ كانون الثاني 2010 سقوط طائرة في منطقة صلاح الدين بمحافظة عدن نوع L39 تدريبية.

14- فبراير/ شباط 2010 سقوط طائرة مروحية عسكرية في محافظة صعدة مقتل الطيار و3 من طاقم الطائرة و9 جنود.

10- نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 تحطم طائرة عسكرية نوع ميج 21 بمحافظة الحديدة ونجاة الطاقم.

20-مارس/ آذار 2011 تحطم طائرة عسكرية نوع سوخواي في محافظة الجوف ومقتل الطيار.

28- سبتمبر/أيلول 2011 سقوط طائرة عسكرية نوع سوخواي ونجاة الطيار.

24- أكتوبر/تشرين الأول 2011 تحطم طائرة في قاعدة العند الجوية محافظة لحج نوع أنتينوف ومقتل 8 مدربين سوريين ويمني واحد وإصابة 7 آخرين.

31- أكتوبر/تشرين الأول 2011 تدمير 4 طائرات عسكرية في قاعدة الديلمي الجوية 3 سوخوي والرابعة إف 5.

1- نوفمبر/تشرين الثاني 2011 حريق مروحية في قاعدة الديلمي الجوية.

15- أكتوبر/تشرين الأول 2012 تحطم طائرة ميج 21 أسفر عن مقتل الطيار وإصابة طالب آخر.

20- وفمبر/تشرين الثاني 2012 طائرة عسكرية نوع أنتنيوف 24-، ومقتل قائدها البان ومساعده وقتل 5 طيارين و5 فنيين وملاحيين.

19- فبراير/شباط 2013 سقوط طائرة سوخوي- 22 بصنعاء ومقتل طاقمها.

- في مايو 2013، وأثناء موجة الاغتيالات والحوادث الغامضة التي استهدفت كوادر وسلاح الجو اليمني، تعرضت طائرة عمودية (هليكوبتر) للاستهداف والسقوط في مديرية همدان التابعة لمحافظة صنعاء.

بهذه الخطوة، والمزاوجة والتنوع في سلاح الجو اليمني والمزاوجة بين منظومة الطيران المسيّر بين طائرات استطلاعية لرصد خطوط النار، وطائرات قتالية هجومية، وبين سلاح الجو المسيّر المطور حديثاً والطيران الحربي التقليدي (مثل مقاتلات F-5 المعاد تفعيلها)، كسرت القوات المسلحة اليمنية تفوق مليشيا الحوثي بسلاح الطيران المسير الذي دعم به من قبل النظام الايراني، وفرضت معادلة ردع وتفوق جوي جديد الذي يمكنها من السيطرة على الاجواء وحسم المعركة في الميدان.

تدمير سلاح الجو

بالعودة إلى النبش في تاريخ سلاح الجو للقوات الجوية اليمنية، وما نوع وعدد ومصير طائرته، وكيف عملت الحكومة الشرعية على نفخ روح البعث فيه من جديد، وما نوع الطائرات التي تم احياؤها من الموت؟!

إذ كان سلاح الجوي الشرقي- بشقيه الحربي والتدريبي- يعد العمود الفقري للقوات الجوية، حيث يتشكل سلاح الجو الحربي- المقاتل/ الهجومي، ويتشكل من: طائرات ميغ29- (MiG-29) المتطورة، وطائرات سوخوي22- (Su-22) الهجومية، إضافة إلى طائرات ميغ21- (MiG-21) القديمة. وأما المروحيات القتالية، فهي مروحيات مي24-/35 (Mi-24/35) الهجومية المعروفة بدبابة الجو. وأما الطائرات التدريبية، فهي طائرات أيرو ل39- (L-39) التشيكوسلوفاكية (الشرقية) المخصصة للتدريب المتقدم والإسناد الأرضي الخفيف.

وأما السلاح الغربي (حربي وتدريبي)، فقد دخل الخدمة عبر صفقات محدودة ومساعدات، كان أبرزها صفقة مقاتلات F-5 Tiger II الامريكية، التي قدمتها المملكة العربية السعودية دعم لليمن خلال فترة الرئيس ابراهيم الحمدي بقيمة خمسة ملايين دولار.. لكن لم تسلم الصفقة أواخر عقد السبعينيات. بالإضافة إلى طائرات تدريبية/ نقل، وهي مروحية خفيفة وسفن شحن من طراز (C-130) الأمريكية وسيسنا.

وفي حين تقول الاحصائيات ان سلاح الجو اليمني كان حتى قبل سقوط العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 يمتلك ترسانة جوية قُدّرت تاريخياً بنحو 375 إلى 560 طائرة (بين مقاتلات نفاثة، طائرات تدريب، مروحيات، وطائرات نقل عسكري). وقعت الأغلبية الساحقة من هذه الطائرات والقواعد الجوية الرئيسية تحت سيطرة مليشيا الحوثي السلالية الكهنوتية عقب اجتياحهم للعاصمة.

أكدت مصادر عسكرية يمنية أن ترسانة القوات الجوية اليمنية حال سيطرة مليشيا الحوثي الارهابية تتراوح بين 481-506 طائرات عسكرية متنوعة بين مقاتلة هجومية وتدريبية ونقل وهليكوبتر، وان الاسر السلالة الامامية حرصت منذ توقيع ما يسمى بالمصالحة الوطنية عام 1970م، أن تبقى هذه القوات السيادية والمهمة تحت سيطرتها من خلال تولي ابنائها المراكز القيادة فيها، ولها نصيب الأسد للالتحاق أبنائها من نسبة الملتحقين للدراسة والتأهيل فيها.

ومع إعلان الوحدة اليمنية، في مايو1990، فقدت السلالة الهيمنة لكنها ظلت تديرها عن بعد من خلال تغلغلها قياداتها في مراكز صنع القرار في السلطة والمعارضة على حد سواء لتمرير مشاريعها ورؤاها إلى مختلف صنوف القوات المسلحة، ومع التركيز على القوات السيادية والسلاح والاستراتيجي تأتي القوات الجوية اليمنية والصواريخ ،وخطة نقل مقاتلات الميج29، والسوخوي22-).الروسيتين، والصواريخ الاسكود السوفييتية ولاحقا الكورية بنقلها من قواعد العند وعدن والريان، إلى صنعاء لتكن قريبة منها، وابقت الطائرات المتهالكة والتي لم تعد تعمل منها طائرات(F-5) الامريكية، والتي اعادتها الشرعية إلى الخدمة مؤخرا- في تلك القواعد العسكرية الجنوبية.

هناك قناعة ترسخت لدى المواطن اليمني البسيط، وأكدها الوسط العسكري والسياسي، أن المشروع الإيراني المتمثل بمليشيا الحوثي في اليمن، مارس عمليات تخريب متعمد وممنهجة في تدمير السلاح السيادي للدولة اليمني، فكانت كلما رأت خروج أمر القوات الجوية أو بعض كوادرها المؤهلة عن سيطرتها، دبرت لها الاغتيالات والتصفية الجسدية والادارية لإثارة الفوضى السياسية وإضعاف الجيش تمهيداً لإسقاط الدولة.

وركزت الأسر المنحدرة من السلالة الهاشمية (ومنها بيت حميد الدين والمحسوبين فكرياً على الإيديولوجية الزيدية الجارودية) على الالتحاق بـ كلية الطيران والدفاع الجوي في صنعاء بـ أبعاد استراتيجية لضمان النفوذ العسكري داخل الدولة، وساعد هذا التواجد الكثيف ميليشيا الحوثي بشكل جوهري على إسقاط وتأميم سلاح الجو والقواعد العسكرية عام 2014، وكان أيضاً أحد الأسباب المباشرة الممنهجة وراء الارتفاع الغامض لمعدلات سقوط الطائرات العسكرية اليمنية قبل الحرب.

وبنت السلالة تركيزها على كلية الطيران والدفاع الجوي، لعقيدة السيطرة على السلاح السيادي، لإدراكها بأنه لن يحقق طموحها في العودة إلى الحكم أو فرض واقع سياسي في اليمن، الا متى ما كان السلاح الجوي تحت سيطرتها، وهو السلاح الاستراتيجي الأول الذي يمنح الدولة تفوقاً حاسماً على أي تمرد بري. لذا، كان التغلغل في هذا السلاح يهدف لضمان تعطيله أو استخدامه عند الحاجة.

كما كان للنظام الطبقي والاجتماعي والنظرة السائدة لدى معظم الأسر الهاشمية (المؤمنة بالحق الحصري في الحكم) ترى أن المناصب القيادية وسلاح الطيران والدفاع الجوي يمثل "صفوة الجيش"، وهو ما يتناسب مع تصوراتهم ومكانتهم الاجتماعية. وكذلك نجحت الخلايا والشبكات العائلية (التي عُرفت لاحقاً بـ "الهاشمية السياسية" أو الخلايا النائمة) في استغلال حاجة الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، في تحقيق سياسة التوازنات وكسب ولاءات متعددة، فمُنِحت اسر السلالة تسهيلات كبيرة ومقاعد ثابتة في الكليات العسكرية السيادية (الطيران، البحرية، والحرس الجمهوري).

وحينما يتساءل المراقب اليمني او العربي، إن كان لهذا التواجد السلالي في مركز القيادة والسيطرة للقوات الجوية اليمنية، يد في تدمير سلاح الجو اليمني، وتسليمه لجناحهم العسكري-مليشيا الحوثي الارهابية- فالإجابة نعم وبشكل كبير جدا، لأنهم يقفون حتى وراء الاسباب الفنية كتقادم الطائرات الروسية وعدم الالتزام بالصيانة الفنية الدورية والاعتيادية. إذ استغلت مليشيا الحوثي المعتنقين لفكرها السلالي وحلفاءها المتغلغلين في هيكل القوات الجوية اليمنية، وخاصة المهندسين والفنيين في ورش الصيانة، لتقوم من خلالهم بتصفية الكوادر الجمهورية المؤهلة (الاغتيال الفني للطائرات)، وتصفية الطيارين اليمنيين الأكفاء والمدربين في دول غربية وروسية، والذين يمتلكون عقيدة عسكرية جمهورية ويرفضون الفكر الحوثي. وهوما أثبتته التحقيقات العسكرية وشهادات قادة الطيران(مثل تصريحات التوجيه المعنوي بالقوات الجوية عقب ثورة 2011) أن "سقوط الطائرات" في شوارع العاصمة صنعاء (مثل طائرة الأنتونوف في الحصبة والسوخوي في الدائرة الغربي-قريب من ساحة التغيير)، فكانت النتيجة التي خلصت اليها التحقيقات هي مؤامرات وتخريب داخلي مقصود.

وظهر هذا أن كل الطائرات التي سقطت او بالأصح أو أسقطت كان يتم صيانتها في ورش الصيانة بقاعدة الديلمي، حيث عمد المهندسون والفنيون إلى إجراء تخريب خفي في المنظومات الميكانيكية والكهربائية للطائرات(مثل التلاعب بـ "فلاتر" الوقود أو أسلاك التوجيه)، مما كان يؤدي لانفجار الطائرة أو سقوطها بمجرد إقلاعها لتبدو وكأنه ناتج عن خلل فني للطائرة بسبب التقادم وانتهاء العمر الافتراضي للطائرات، وارتفعت حدة هذا التخريب الممنهج خلال الفترة (2011 - 2014). والهدف من ذلك، واضح للعيان، وهو إظهار القوات الجوية كمؤسسة متهالكة وفاشلة لإضعاف معنويات الجيش، وتسهيل عملية الانقضاض اللاحقة على مقدرات الدولة وإسقاط العاصمة. وهذا ما بدا عليه الحال أثناء زحف مليشيا الحوثي على العاصمة صنعاء واقتحام معسكرات ومؤسسات الدولة فيها، مما أصاب سلاح الجو الحكومي بالشلل التام قبيل تدخل التحالف العربي.

وهذا الاختراق السلالي الناعم لأهم سلاح سيادي في الجيش اليمني وفي كل جيوش العالم، ساعد مليشيا الحوثي كثيرا اثناء اجتياحها للعاصمة صنعاء في سبتمبر/ ايلول2014، وبفضله لم تحتاج المليشيا السلالية الى خوض معارك طاحنة للسيطرة على القواعد الجوية (مثل قاعدة الديلمي أو معسكرات الدفاع الجوي)؛ إذ كانت "الولاءات السلالية" لعدد كبير من الضباط، والمهندسين، وقادة الألوية الجوية جاهزة لتسليم مقارها وتسهيل دخول الميليشيا تحت لافتات سياسية مضللة، بل أن وجود هؤلاء الضباط في مراكز السيطرة والتحكم والعمليات منع صدور أي أوامر عسكرية فاعلة لإقلاع الطائرات الحربية أو استخدام منظومات الدفاع الجوي ضد الحوثيين أثناء زحفهم، مما أصاب سلاح الجو الحكومي بالشلل التام قبيل تدخل التحالف العربي.

ودبر اللوبي السلالي المتغلغل في هيكل نظام الدولة اليمنية، مكائد لإسقاط طائرات سلاح الجو اليمني، والإيقاع بالطيارين الذي ارتفعت وتيرته خلال العقدين الأخيرين بطريقة ملفتة، والناجي من الطيارين المتمردين على هيمنة السلالة، يبقى تحت تهديد نفوذ السلالة في القوات الجوية بتوجيه تهمة الخيانة وعقدت له محاكمة تدينه، فقط لأنه نجا من السقوط.

وسجلت معظم حوادث اسقاط الطائرات لخلل فني واقفال التحقيق وملف القضية، عدا طيار الميج 29 التي سقطت في محافظة عمران في 3 يوليو/ تموز 2005 في طريق عودتها من عملية عسكرية او تدريبية في اجواء محافظة صعدة، والثانية اضطر الطيار الهبوط الاضطراري بطائرته الحربية في مطار صعدة الترابي عند اكتشافه بنفاد الوقود عن الطائرة العائدة من تنفيذ غارات على مليشيا الحوثي في مطرة بمحافظة صعدة. وتزامن الحادثتين مع اشتعال الجولة الثانية من جولات حرب صعدة، ضد مليشيا الحوثي.

بينما بقية حوادث الطيران الحربي اليمني، كلها اقفلت ملفاتها لأن جميع الطيران والمساعدين والمدربين لهم لقوا حتفهم فأغلق ملفاتها وعنوانها «السقوط بسبب خلل فني»، إلى درجة أن معظم الطائرات التي اسقطت في السنوات الاخيرة من اقتحام مليشيا الحوثي العاصمة، كانت من جيل طائرات الميج الـ29 الحديثة، والميج 22، وتقريبا جميع حوادث سقوط الطائرات الحربية كانت في أجواء محافظات صعدة وعمران وحجة وصنعاء ومحيطها- وهي الجغرافية التي تنشط عادة فيها مليشيا السلالة، حيث تم اسقاط اكثر من 25 طائرة عسكرية خلال الفترة ما بين 2005 و2013، حتى وصل أمر ذلك إلى أن يتم إسقاط طائرتين وسط العاصمة صنعاء، الاولى طائرة طائرة النقل العسكرية "أنتونوف أن24-" التي سقطت في حي الحصبة بصنعاء في 20 نوفمبر 2012، وقضى فيها 14 من نخبة كوادر القوات الجوية (قائد الطائرة البان، ومساعده، و8 مهندسين وفنيين ملاحيين)، والثانية طائرة سوخوي- 22 في 19 فبراير/ شباط 2013 وسط العاصمة صنعاء، وهذا يحدث لأول مرة في التاريخ العسكري. بل لم تعلن نتائج التحقيقات التي اجريت في حادث إسقاط الطائرة. غير أن معلومات مسربة تحدثت حينها عن تعرض الطائرة إلى استهداف بمقذوف، ووجهت أصابع الاتهام إلى وقوف جماعة الحوثي وراء هذا الأمر.

وهناك حوادث شهيرة في تاريخ القوات الجوية اليمنية، ابرزها حادثة سقوط طائرة مروحية في حضرموت وعليها قيادات عسكرية يتقدمهم نائب رئيس هيئة الاركان احمد فرج وقائد المنطقة العسكرية الشرقية محمد اسماعيل، وحادثتا سقوط طائرة مروحية (هليكوبتر) أو طائرة تدريب عسكرية، واللتين أسفرتا عن مقتل كوادر عسكرية هامة، الاولى اسقطت بحي الحصبة وسط صنعاء، والثانية مروحية استهدفت في منطقة همدان-شمال صنعاء- والثالثة في حي الجامعة- الدائري الغربي.

واكدت المصادر حينها إلى أن كتيبة الدفاع الجوي والرادارات المتمركزة في جبل النبي شعيب تقف وراء اسقاط الطائرة، وأن هذه الكتيبة مخترقة من قبل مليشيا الحوثي. ولم تمض فترة طويلة حتى أعلنت هذه الكتيبة-قائدها وافرادها- تأييدهم للحوثي في رفض جرعة الخمسمائة ريال، والانضمام الى ساحة معتصمي المليشيا الحوثية في صنعاء.

وبمجرد اقتحام مليشيا الحوثي صنعاء، وضعت يدها على القواعد الجوية المركزية في صنعاء كقاعدة الديلمي الجوية وقاعدة كلية الطيران، ومستودعات الصيانة الرئيسية التي تضم أحدث طائرات اليمن (مثل ميغ29- وسوخوي22-).. لكن فور انطلاق عاصفة الحزم في مارس2015، دمرت- تقريبا- معظم المقاتلات الروسية (الميغ والسوخوي) على الارض لمنع مليشيا الحوثي من استخدامها عسكرياً، وما تبقى منها خرج عن الخدمة تماماً لغياب قطع الغيار والمهندسين.

26 سبتمبر
العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

عسكريــون لـ«26 سبتمبر»:

يقظة المرابطين في جبهات تعز تحطم رهانات الحوثي

جاهزيــة وبسالة المقاتلين تكبــد مليشيا الحوثي خسائر متواصلة

عــلى امتــداد جبهــات القتــال في محافظــة تعــز، يرابــط أبطــال القــوات المســلحة بثبــات ويقظــة عاليــة، واضعــين أعينهــم عــلى كل تحــرك لمليشــيا الحوثــي الإرهابيــة المدعومــة مــن إيــران.

وبــين الخنــادق والمتــارس، تتجســد معانــي التضحيــة والانضبــاط العســكري، حيــث تحولــت الجاهزيــة الدائمــة إلى خــط الدفــاع الأول الــذي يحبــط كل محــاولات التســلل والهجمــات المتكــررة، ويفشــل رهانــات المليشــيا في تحقيــق أي اخــتراق ميدانــي.

وأكــد عــدد مــن قيــادات وضبــاط محــور تعــز، في أحاديثهــم لـــ«26 ســبتمبر»، أن مــا تتمتــع بــه القــوات المســلحة مــن جاهزيــة قتاليــة وروح معنويــة عاليــة كان العامــل الحاســم في كســر غــرور المليشــيا وإلحــاق الهزائــم والخســائر المتواصلــة بهــا، مؤكديــن أن المرابطــين في مواقعهــم القتاليــة صمــام أمــان لتعــز ولليمــن عامــة.

استطلاع/ مختار الصبري

في هــذا الســياق يوكــد العميــد عبدالملــك الأهــدل، قائــد اللــواء (17) مشــاة، أن أبطــال القــوات المســلحة في جبهــات محــور تعــز يتمتعــون بيقظــة قتالية عاليــة، الأمــر الذي أفشــل جميــع محــاولات المليشــيا الراميــة إلى إحــداث أي اخــتراق في خطــوط التمــاس.

وقــال الأهــدل: إن جماعــة الحوثــي تراهن عــلى اســتغلال أي ثغــرة، إلا أنهــا تصطــدم في كل مــرة بجنود يمتلكــون الخــبرة والجاهزية والانضبــاط، مشــيراً إلى أن ثبــات المرابطــين وصمودهــم كانــا ســبباً رئيســياً في إفشــال مخططــات المليشــيا وإجبارهــا عــلى التراجع بعــد تكبدهــا خســائر كبــيرة.

وأضــاف: أن المرابطــين في جبهــات تعــز يتمتعــون بــروح معنويــة عاليــة، ويــؤدون واجبهــم الوطنــي بإيمــان راســخ بعدالــة القضيــة الجمهوريــة، مؤكــداً أن هــذه المعنويــات، إلى جانــب الجاهزيــة القتاليــة، كانــت العامــل الحاســم في إفشــال جميــع محــاولات المليشــيا لإحــداث أي اخــتراق ميدانــي.

يقظة دائمة

مــن جانبــه، أوضــح العميــد مــروان عاتق، قائــد لــواء العصبــة، أن مليشــيا الحوثــي الإرهابيــة كثفــت هجماتها وتســللاتها خلال الفــترة الماضيــة، إلا أن جميعهــا مصيرهــا الفشــل نتيجــة اليقظــة الدائمــة لأبطــال القــوات المســلحة المرابطــين في متارســهم دفاعــا عــن الوطــن.

وأضــاف: أن المرابطــين يتعاملــون مــع مختلــف التهديــدات بكفــاءة عاليــة، مؤكــداً أن مليشــيا الحوثــي تحــاول ان تحقــق لهــا نــصرا ميدانيــا بــأي وســيلة كانــت ولكنهــا دومــا تفشــل امــام يقظــة الابطــال الذيــن يتصــدون لكل محــاولات المليشــيا التــي تعود بعدهــا خائبــة مهزومــة بعــد ان تكبــدت الخســائر في الأرواح والعتــاد عــلى يــد ابطــال القــوات المســلحة المرابطــة في مواقعهــا.

وأشــار إلى أن العناصر التي تدفعها المليشــيا تــزج بهــا في معركــة خــاسرة ولا تعمــل أي اعتبــار لحياتهم، مؤكــداً أن جميــع محاولات التســلل التــي تنفذهــا تنتهي بخســائر كبيرة نتيجــة يقظــة أبطــال القــوات المســلحة واســتعدادهم الدائــم.

وقــال: "ان المليشــيا تــزج بالمغــرر بهــم في معــارك عبثيــة لا تجنــي منهــا ســوى المزيــد مــن القتــلى والجرحــى وعــلى المواطنــين عدم الاســتجابة للمليشــيا والحفــاظ عــلى ارواح ابنائهــم".

جاهزية لا تعرف التراخي

وأكــد العقيــد نبيــل الأديمــي أن القــوات المســلحة ترفــع مســتوى اســتعدادها بصورة مســتمرة، وأن الجاهزيــة القتاليــة أصبحــت ثقافة راســخة لــدى جميع الوحــدات المرابطة في الجبهــات.

وأشــار إلى أن التصعيــد الحوثــي الأخــير لــم يؤثــر في معنويــات المقاتلــين، بــل زادهــم إصراراً عــلى أداء واجبهــم الوطنــي والدفــاع عــن الجمهوريــة.

وأوضــح أن الــروح المعنويــة المرتفعــة لدى المرابطــين تنعكــس في مســتوى الانضبــاط والجاهزيــة وسرعــة الاســتجابة لأي تحــرك معــادٍ، مؤكــداً أن المقاتلــين يخوضــون معركتهــم وهــم عــلى ثقــة بعدالــة قضيتهــم وإيمانهــم بحتميــة الانتصــار.

الميدان يثبت

بــدوره، أكــد الرائــد يــاسر الــوافي أن القوات المســلحة اســتكملت مختلــف برامــج الإعــداد والتأهيــل، وهــي في أعــلى درجــات الجاهزيــة لتنفيــذ مهامهــا القتالية.

وقــال: إن المرابطــين في مواقعهــم يمتلكــون عزيمــة راســخة للدفــاع عــن الوطــن، ولــن يســمحوا للمليشــيا بتحقيــق أي اخــتراق أو تهديــد لأمــن المواطنــين.

وقــال: ان مــا حــدث في الايــام الماضيــة هــو انتحــار للمليشــيا بمحاولــة الهجــوم عــلى مواقــع الابطــال في جبــل هــان وخــير دليــل عــلي يقظــة واســتعداد المرابطــين في التصــدي لأيــة محــاولات هجوميــة للمليشــيا، وان تحركات المليشــيا مرصــودة وســتواجه بحزم مــن قبــل القــوات المســلحة.

وأضــاف: "المرابطــون يدافعــون عــن وطنهــم وشــعبهم، ولــن يســمحوا للمليشــيا بتهديــد أمــن المواطنــين أو النيــل مــن المكتسبات الجمهورية".

وأشــار النقيب شــداد الشــميري إلى أن أبناء تعــز أثبتــوا منــذ بداية الحــرب أنهــم أصحاب قضيــة وطنيــة، وأن ثباتهــم في مواقعهــم أفشــل كل محــاولات المليشــيا لفــرض واقــع جديــد.

وأضاف: أن القوات المســلحة تمتلــك القدرة عــلى حســم المعركــة مــع مليشــيا الحوثــي ،والــرد الحاســم لمواجــه تصعيــد جماعــة الحوثــي التــي دومــا مــا تهــزم مــع كل محاولــه لهــا ودعــا الشــميري المواطنــين الى عــدم الدفــع بأبنائهــم والــزج بهــم في معارك خــاسرة ، مؤكــداً أن الوقائــع الميدانيــة أثبتت أن تلــك العمليــات تنتهــي دائماً بالفشــل أمام يقظــة واســتعداد أبطــال القــوات المســلحة.

خسائر متواصلة

وأكــد النقيب صهيــب المغربــي أن المليشــيا تواصــل تنفيــذ عمليــات تســلل وقصــف بالطائــرات المســيّرة والمدفعيــة، لكنها تفشــل في كل مــرة أمــام يقظــة المقاتلــين.

وقــال: إن أبطــال القــوات المســلحة ألحقوا بالمليشــيا خســائر متكــررة، وأثبتــوا أن خطــوط الدفــاع في تعــز عصية عــلى الاختراق ومــا حــدث في جبــل هــان ليــس ببعيــد.

وأشــار المغربــي إلى أن المليشــيا، رغــم الخســائر المتكــررة، مــا تــزال تدفــع بعناصرهــا إلى خطــوط المواجهــة، مؤكــداً أن ذلــك يعكــس اســتهتارها بحيــاة المغــرر بهم.

وقــال: "نوجــه رســالة لــكل مــن غــررت بــه المليشــيا، بــأن لا يكــون وقــوداً لمــشروع خــاسر، وأن يحافــظ عــلى حياتــه، فــكل محــاولات التســلل إلى مواقــع الجيــش مصيرهــا الفشــل والخســارة".

هزائم متكررة

ويجمــع قــادة وضباط محــور تعــز على أن المرابطــين في خطــوط التمــاس يمثلــون اليوم عنــوان القــوة والصمــود، وأن جاهزيتهــم القتاليــة ويقظتهــم المســتمرة أفشــلتا كل رهانــات مليشــيا الحوثــي الارهابيــة عــلى تحقيــق أي تقــدم. ويؤكــدون أن ما يســطره أبطــال القوات المســلحة مــن بطــولات يومية يعكــس احترافيــة المؤسســة العســكرية وعزمهــا عــلى مواصلــة أداء واجبهــا الوطني حتــى اســتعادة مؤسســات الدولــة وإنهــاء الانقــلاب.

26 سبتمبر
العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

بقيادة سعودية وشراكة يمنية

تحالف بحري لحماية الملاحة وتعزيز الأمن الإقليمي

عمر احمد

شـهدت منطقـة الـشرق الأوسـط خلال السـنوات الأخيرة تحـولاً في طبيعـة التهديـدات التي تسـتهدف أمـن الممـرات البحريـة الدوليـة، إذ لـم تعـد المخاطر تتركـز في منطقـة الخليـج العربـي ومضيـق هرمـز فحسـب، بل امتدت تدريجياً إلى البحر الأحمر ومضيق بـاب المنـدب وخليج عـدن، لتصبـح واحدة مـن أكثر القضايا تأثيراً على الأمن الإقليمـي والاقتصاد العالمي.

فقد أدى اسـتهداف جماعة الحوثـي الارهابية ذراع ايـران في اليمن للسـفن التجارية وناقـلات النفط في البحـر الاحمـر إلى تصاعـد المخـاوف بشـأن سـلامة حركـة التجـارة الدوليـة واسـتقرار أسـواق الطاقة، الأمـر الـذي فرض عـلى المجتمـع الـدولي البحـث عن مقاربـة جديـدة تتجـاوز ردود الفعل المؤقتـة إلى بناء منظومـة أمنيـة جماعيـة قـادرة عـلى حمايـة هذه الممـرات الحيوية.

وفي هذا السـياق، جـاء الإعلان عن تأسـيس تحالف بحـري دفاعـي متعـدد الجنسـيات بقيـادة المملكـة العربية السـعودية وترحيـب 14 دولة ليشـكل نقطة تحـول في معادلـة الأمـن البحـري، باعتبـاره إطـاراً يهدف إلى توحيد الجهود العسـكرية وتعزيز التنسـيق بـين الـدول المشـاركة لحمايـة البحـر الأحمـر وباب المنـدب وخليـج عدن.

غـير أن أهميـة هـذا التحالـف لا تتوقـف عنـد حد حمايـة الملاحة وتأمـين عبـور السـفن التجارية عبر مضيـق بـاب المنـدب فقط، بـل تمتـد إلى إعادة رسـم معادلـة امنيـة جديدة وحاسـمة في المنطقـة، انطلاقاً مـن حقيقـة أن أمـن البحـر الأحمـر يرتبـط ارتباطاً وثيقـاً باسـتقرار الجمهوريـة اليمنيـة واسـتعادة سـيادتها الكاملـة على أراضيهـا وسـواحلها وهذا لن يتأتـى الا عبر الدعـم لليمـن في اسـتكمال تحرير البر اليمنـي مـن جماعة الحوثـي الارهابيـة المدعومة من ايران.

من هرمز إلى باب المندب

ظل مضيـق هرمـز لعقود محـور الاهتمـام الدولي باعتبـاره المنفذ الرئيس لصـادرات النفـط الخليجية، غير أن التطـورات الإقليمية الأخيرة واغـلاق هذا الممر امـام السـفن التجاريـة، عمدت ايـران وعـبر اذرعها في اليمـن الى توسـيع بـؤرة التهديدات والتـي أظهرت انتقـال جـزء كبـير مـن المخاطـر إلى البحـر الأحمـر ومضيـق بـاب المنـدب، الـذي يعـد أحـد أهـم الممرات البحريـة العالمية.

وبالتـالي أصبحـت التهديـدات التـي تطال السـفن التجاريـة لا تمثـل تحديـاً للـدول المطلـة عـلى البحر الأحمر فقـط، بل تمـس الاقتصـاد العالمي وسلاسـل الإمـداد وحركـة التجـارة بـين آسـيا وأوروبا.

هذا التحـول الخطير يفـرض واقعـاً أمنيـاً جديداً، يؤكـد أن حماية الملاحـة البحريـة لـم تعـد قضيـة محليـة أو إقليميـة، تقتـصر مسـؤولية تأمينها على الدول المشـاطئة للبحـر الاحمـر وباب المنـدب، وإنما مسـؤولية دولية تتطلب تنسـيقاً وتكاملا واسـعاً بين الـدول ذات المصالـح المشـتركة في أمـن هـذه الممرات البحرية.

وفي ظل تصاعـد هذه التحديات الأمنيـة التي تواجه الملاحـة الدوليـة، وبعـد أن أثبتت هـذه التطـورات أن الإجـراءات المنفـردة لم تعـد كافية لاحتـواء المخاطر، بل بـرزت الحاجـة إلى منظومـة امنيـة متكاملة اكثر فاعلية.

ومن هذا المنطلق جاء الإعلان عـن التحالف البحري في إطـار دفاعي متعدد الجنسـيات، يقـوم على توحيد القدرات العسـكرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعزيـز منظومات الإنـذار المبكر، بمـا يضمن سرعة الاسـتجابة ورفع مسـتوى الردع, ويمثل هذا التحالف انتقـالاً من سياسـة التعامل مع نتائـج التهديدات إلى سياسـة اسـتباقية تسـتهدف منع وقوعها، بما يعزز أمـن البحـر الأحمر، ويحافـظ على انسـيابية التجارة الدولية.

أبعاد التحالف البحري الجديد

يشـكل التحالف البحري الدفاعـي الجديد بقيادة المملكـة العربيـة السـعودية تحـولاً مهمـاً في بنية الأمـن الإقليمـي، ويؤسـس لشراكة دولية واسـعة لحمايـة البحـر الأحمر وبـاب المنـدب وخليج عدن.

ويحمـل هذا التحالف ابعـاد عديدة لا تقتصر على الدور القائم على تسـيير الدوريـات البحرية لتامين عبـور السـفن ، بل يقوم عـلى بناء منظومـة أمنية متكاملـة تشـمل القيـادة والسـيطرة، والتنسـيق العملياتـي، والتدريب المشـترك، وتبـادل المعلومات الاسـتخباراتية، وحمايـة السـفن التجارية، بمـا يرفع كفـاءة الاسـتجابة لأي تهديـدات محتملة.

رسائل ردع واضحة

كمـا يحمـل تأسـيس التحالـف البحري رسـائل اسـتراتيجية متعددة، أبرزها أن أمـن البحر الأحمر وبـاب المنـدب يمثـل أولويـة دوليـة، وأن المجتمـع الدولي لن يسـمح بتهديد حرية الملاحة أو اسـتهداف التجـارة العالمية.

أبعاد اقتصادية عالمية

لا تنحصر أهمية التحالف في الجوانب العسكرية، بل تمتد إلى الاقتصاد العالمي، إذ إن اسـتقرار الملاحة يسـهم في حماية سلاسـل الإمداد، وخفض تكاليف النقـل والتأمـين، وضمـان تدفـق الطاقـة، وتعزيز ثقة الأسـواق الدولية.

وعلى المستوى السـياسي، يعكس التحالف توافقاً إقليميـاً ودولياً عـلى حماية حرية الملاحة وترسـيخ مبدأ الأمن الجماعي.

السعودية دور قيادي

يعكـس إسـناد قيـادة هـذا التحالـف إلى المملكة العربية السـعودية مكانتها السياسية والعسكرية، ودورهـا المحوري في أمـن المنطقة، كمـا يؤكد الثقة بقدرتهـا عـلى إدارة منظومـة دفاعيـة متعـددة الجنسـيات لحمايـة أحـد أهـم الممـرات البحرية في العالم.

ويمنـح اسـتضافة الريـاض للمقـر الرئيسـي للتحالـف بعـداً تنظيميـاً واسـتراتيجياً، يجعلهـا مركزاً لتنسـيق العمليات البحريـة وتعزيز التعاون الدفاعـي بـين الـدول الأعضـاء، بما يرسـخ دورها في قيـادة الجهـود الراميـة إلى حماية البحـر الأحمر وبـاب المندب.

اليمن حلقة حاسمة

رغـم الأهميـة الكبـيرة للتحالـف البحـري، فإن نجاحـه عـلى المـدى البعيـد يظـل مرتبطـاً بالـدور اليمنـي، فاليمـن ليـس مجرد دولـة مشـاركة، بل يمثـل الركيـزة الجغرافيـة الأساسـية لأمـن البحر الأحمـر، بحكـم إشرافـه المبـاشر على مضيـق باب المنـدب وامتلاكـه شريطـاً سـاحلياً يمتـد لمئـات الكيلومـترات عـلى البحـر الأحمـر وخليـج عـدن.

ومن هـذا المنطلق، فـإن أي اسـتراتيجية لحماية الملاحة الدوليـة لا يمكن أن تحقـق أهدافها بصورة كاملـة دون حضـور يمني فاعـل، سـواء في مجال تبـادل المعلومـات، أو مراقبـة السـواحل، أو تأمين الموانئ، أو التنسـيق العملياتي مـع القوات البحرية للدول المشـاركة.

وبالتـالي التجارب تثبت أن الأمـن البحري يبدأ من اليابسـة، وأن تحرير اليمن واسـتعادة مؤسسـات الدولـة يمثـلان الضمانة الأكثـر اسـتدامة لحماية الملاحـة الدولية.

ترحيب ومشاركة

في هذا السـياق جاء ترحيب الجمهوريـة اليمنية بالإعـلان عـن تأسـيس التحالـف، وعدّتـه خطـوة اسـتراتيجية لتعزيـز الأمـن الجماعـي وحمايـة الممرات البحريـة الدوليـة, والمبادرة تعكـس إدراكاً متزايداً بأن أمن البحر الأحمر مسـؤولية مشـتركة، وأن نجاحهـا سـيخدم الأمـن والاسـتقرار في اليمن والمنطقـة والعالم ويؤكد انتقـال المجتمع الدولي من سياسـة رد الفعـل إلى بنـاء منظومـة ردع جماعي لحمايـة أحد أهـم الشرايـين الاقتصاديـة في العالم.

حيـث اعتـبر فخامـة الرئيـس الدكتـور رشـاد العليمـي الإعـلان عـن إنشـاء التحالـف البحـري الدفاعي متعدد الجنسـيات بقيـادة المملكة العربية السـعودية، مبـادرة اسـتراتيجية وخطـوة بالغـة الأهميـة لتعزيز الأمـن الجماعـي، وحمايـة حرية الملاحـة الدولية، وتأمـين الممرات البحريـة الحيوية في البحر الأحمـر وخليج عدن ومضيق بـاب المندب.

وأكد فخامـة الرئيـس، أن هذا التحالـف البحري الذي دعت اليه المملكة، يجسـد إدراكاً دولياً متنامياً بـأن أمـن الممـرات البحرية مسـؤولية مشـتركة لا تحتمـل التهـاون، وأن نجاحه سيسـهم في ترسـيخ الاسـتقرار الإقليمي وصـون قواعد القانـون الدولي وحماية المصالح المشـتركة لشـعوب العالـم كافة.

وهذا ما يوكـد مشـاركة اليمن تمسـكها بحقها السـيادي في حماية مياهها الإقليمية وسـواحلها، وتعكـس حضورهـا كشريـك رئيـسي في منظومـة الأمـن الإقليمـي، وليس مجـرد جغرافيـا للصراع .

استعادة الدولة ضمانة حقيقية لأمن الملاحة

يمتلـك اليمـن موقعاً جغرافيـاً اسـتثنائياً يجعله في قلـب معادلـة الأمـن البحـري العالمـي، إذ يشرف عـلى مضيـق بـاب المنـدب الـذي تمـر عبره نسـبة كبيرة من التجـارة الدولية وشـحنات النفط والغاز القادمـة مـن الخليـج العربـي والمتجهـة إلى أوروبا وأمريكا وآسـيا.

ومـن هـذا المنطلق، فإن اسـتقرار اليمـن لا يمثل مصلحـة وطنيـة فحسـب، بـل ضرورة إقليميـة ودوليـة، لأن أي اضطـراب أمنـي عـلى السـواحل اليمنيـة ينعكس مبـاشرة على أمن الملاحـة العالمية.

لقد أثبتـت التطـورات الأخـيرة جماعـة الحوثي الارهابيـة المدعومـة مـن ايـران التـي تعمـل عـلى اسـتهداف السـفن التجاريـة وتهديدهـا والتأثـير في حركتهـا ، وهـو مـا جعل المجتمـع الـدولي يدرك أن حمايـة البحـر الأحمـر لا يمكـن أن تتحقق عبر الدوريـات البحريـة وحدهـا، بـل تتطلـب معالجة جـذور التهديـد داخـل الأراضي اليمنيـة.

يـرى خـبراء عسـكريون أن التحالـف البحـري الجديـد لـن يحقق كامـل أهدافـه إذا اقتـصر دوره عـلى البحـر وحـده ، لأن التهديـدات تنطلـق مـن اليابسـة اليمنيـة قبـل أن تصـل إلى الميـاه الدولية, ولذلـك، فـإن دعـم الحكومـة اليمنيـة لاسـتكمال اسـتعادة مؤسسـات الدولة وبسـط سـيادتها على كامـل الأراضي والسـواحل يمثـل ركيـزة أساسـية لتعزيـز أمـن البحـر الأحمـر.

فكلمـا توسـعت سـيطرة الدولـة اليمنيـة عـلى الموانـئ والجـزر والسـواحل، تراجعـت مصـادر التهديـدات الحوثيـة ، وتعـزز مـن قـدرة التحالـف على تحقيـق الـردع بصـورة أكثـر اسـتدامة، وهو ما يجعـل دعـم اليمـن جـزءاً لا يتجـزأ مـن نجاح المبـادرة نفسـها.

تحديات المرحلة المقبلة

ورغـم أهميـة التحالـف، فـإن نجاحـه يرتبـط بسرعـة الانتقـال مـن مرحلـة الإعـلان إلى التنفيذ، وتطويـر آليـات التنسـيق العسـكري، وتبـادل المعلومـات، وتوحيـد قواعـد الاشـتباك.

كما أن اسـتدامة الأمن البحري تتطلب اسـتمرار دعـم الحكومة اليمنيـة وتعزيز قدراتها العسـكرية والأمنيـة، بمـا يمكنهـا مـن بسـط سـيادتها على كامل الأراضي والسـواحل، وتجفيف مصادر التهديد مـن جذورها.

ويمكننـا القـول: إن التحالـف البحـري الجديـد بقيـادة المملكة العربية السـعودية يمثل اسـتجابة اسـتراتيجية لتحول التهديدات مـن الخليج العربي إلى البحـر الأحمـر، ويؤسـس لمرحلـة جديـدة مـن التعـاون الدولي في حماية الملاحـة, غير أن نجاح هذه المنظومة سـيظل مرتبطاً بالشراكة مع الجمهورية اليمنيـة، باعتبارهـا الدولـة التـي تمتلـك الموقـع الجغـرافي الأكثر تأثـيراً في أمن بـاب المنـدب والبحر الأحمـر, ومن ثـم فإن الجمـع بين قـدرات التحالف ودعـم الدولـة اليمنية لاسـتكمال فرض سـيادتها عـلى كامـل أراضيهـا يمثـل المسـار الأكثـر فاعلية لضمان أمـن الملاحـة الدولية وترسـيخ الاسـتقرار الإقليمـي والدولي.

ومن هنا، فـإن تكامل جهـود التحالـف مع دعم الحكومـة اليمنية وقواتها المسـلحة سـيعزز فرص اسـتعادة الاسـتقرار، ويحافـظ على أمـن أحد أهم الممـرات البحريـة في العالـم، بمـا يخـدم مصالـح اليمن والمنطقـة والاقتصـاد العالمي.

تفكيك تركة التشظي المعقدة في اليمن (2-2)

منصور السروري

لا يمكن قراءة المشهد اليمني المعاصر، وتحديداً التحولات الجارية مع منتصف عام 2026، دون التوقف مطولاً عند الدور المحوري، والدهاء السياسي الفائق الذي أبدته قيادة مجلس القيادة الرئاسي.

إن تفكيك هذا المشهد المركب يستدعي بالضرورة الغوص في خلفيات المشهد والعودة إلى الجذور التراكمية للأزمة.

معلوم أن رئاسة المجلس ورثت تركة سياسية وعسكرية واجتماعية هي الأكثر تعقيداً وسوداوية في تاريخ اليمن المعاصر، متجاوزاً بصعوبتها كل التركات التي واجهها الرؤساء الذين سبقوه شمالاً وجنوباً، سواء قبل إعلان الوحدة اليمنية عام 1990 أو بعدها. لقد كانت اللحظة التاريخية التي جرى فيها تسلم مقاليد السلطة تمثل ذروة الانقسام الوطني والتشظي المؤسسي، حيث غابت الدولة بمفهومها السيادي وتحولت الجغرافيا اليمنية إلى رقعة ممزقة تتقاسم السيطرة عليها قوى ومشاريع متنافرة الإرادات والأهداف.

تاريخياً، واجه الرؤساء السابقون لليمن صراعات ذات أبعاد أحادية أو ثنائية واضحة يمكن قراءتها والتعامل معها بآليات تقليدية ومتعارف عليها في أدبيات الأزمات السياسية.

فالرئيس الأسبق علي عبد الله صالح ورث صراعاً شطرياً تقليدياً وضبطاً قبلياً متماسكاً وبنية اجتماعية واضحة المعالم أتاحت له المناورة طويلاً واللعب على التناقضات المحلية عبر شبكات نفوذ واسعة، بينما واجه رؤساء الجنوب قبل الوحدة، مثل سالمين وعلي ناصر محمد، صراعات أيديولوجية واضحة المعالم داخل أروقة الحزب الواحد وضمن سياق الحرب الباردة، حيث كانت خطوط الصراع وهوية الخصوم معلومة سلفاً ولا تحتمل التأويل.

ثالثاً: سيناريوهات الصدام المحتملة والتسوية في ظل الواقع الجديد بات واضحاً أن هندسة القرار وتفكيك مراكز القوى أفرزا واقعاً سياسياً وعسكرياً جديداً كلياً على الساحة اليمنية؛ فلم يعد الحوثيون قادرين على استغلال تشتت المعسكر المناهض لهم وضعف وتعدد رؤوس القرار فيه لفرض شروطهم الإقصائية، وباتت الشرعية اليوم تفاوض من موقع قوة وتماسك عسكري ومؤسسي، مستندة إلى سيطرتها الكاملة على منابع النفط والغاز والمنافذ البرية والبحرية السيادية للبلاد.

هذا الواقع الجديد يضع المشهد اليمني أمام مسارين متوقعين ترسمهما المعطيات الحالية لعام 2026:1م.

- تحليل السيناريو البديل: يؤكد تاريخ النزاعات المسلحة والحروب المركبة أن خلف الستار الكثيف للتصعيد العسكري والتهديدات، تنشأ غالباً قنوات اتصال سرية ومقاربات براغماتية تفرضها المصالح المتبادلة للأطراف المتصارعة وتدفع نحو "هدنة اضطرارية" تجنب الجميع الصدام المباشر والمدمر للجميع. وهذه الهدنة المتوقعة لا تقوم في ظل المعطيات الحالية على مبادئ السلام العادل أو الشامل، بل هي نموذج لصفقة براغماتية نفعية مؤقتة تحت عنوان: "البحر مقابل البقاء والاستقرار"؛ تلتزم فيها مليشيا الحوثي-ولا عهد للمليشيات- بالوقف الفوري والكامل لكافة الهجمات البحرية واستهداف السفن التجارية والقطع الحربية التابعة للولايات المتحدة وحلفائها لإنهاء عزلتهم الدولية وتفادي ضربات عسكرية أمريكية نوعية تستهدف قادتهم وبنيتهم التحتية وتثبيت سلطة الأمر الواقع في الشمال، وفي المقابل توقف إدارة ترامب غاراتها العنيفة معلنة نجاح مهمتها في تأمين التجارة العالمية دون تورط في حرب برية مكلفة ومفتوحة في التضاريس اليمنية الوعرة.

وطبعاً يتحرك خلف الكواليس بنشاط ملحوظ مثلث دبلوماسي متكامل الأدوار والمصالح يتألف من سلطنة عمان (القناة الدبلوماسية الخلفية للمحور الايراني، الأكثر حيوية لتوليد الرسائل الحساسة والسرية بين واشنطن وصنعاء وتغليف التفاهمات بملفات إنسانية واقتصادية مقبولة)، والمملكة العربية السعودية (التي تبارك المسار لتأمين حدودها واستكمال تمكين وبناء قوات درع الوطن بهدوء ودون استنزاف)، ودولة قطر (التي تسعى لتقديم تسهيلات وحلول مالية واقتصادية مبتكرة للمساعدة في حل أزمة الرواتب والسيولة وضمان استقرار الهدنة).

ولا شك أن عناصر خارطة الطريق المفروضة سوف تنطلق من فرض الواقع الجديد وتثبيته عبر ثلاث ركائز بنيوية هي:

- المركزية العسكرية الصارمة والدمج وتقوم على إلزام كافة الفصائل والتشكيلات المسلحة بالانضواء الفعلي والكامل تحت قيادة وزارة الدفاع وإنهاء استقلالها المالي والعملياتي.

- الحكم المحلي واسع الصلاحيات للمحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة) إدارياً ومالياً وأمنياً والغرض منها إرضاء الطموحات السياسية والخصوصية التاريخية لأبناء هذه المناطق من أجل قطع الطريق أمام مشاريع التفتت الجغرافي.

- تجميد خطوط التماس وجبهات القتال مع الحوثيين كحدود مؤقتة وإعلان هدنة طويلة الأمد والتركيز على فتح الطرقات وممرات التجارة الداخلية وتأمين المنشآت الاقتصادية وموانئ التصدير الحيوية.

مما سبق في هذا السيناريو ستتحول مهام قوات درع الوطن من المغامرات العسكرية الهجومية نحو الشمال إلى دور "الضامن التنفيذي والعسكري" الداخلي لحماية الاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن، وتأمين حقول ومنشآت وموانئ النفط والغاز في حضرموت وشبوة، وضبط الأمن على طول الشريط الحدودي والمنافذ الدولية، والضرب بيد من حديد وبغطاء إقليمي على أي محاولات تمرد داخلي يسعى لتعطيل هذا المسار الدبلوماسي الجاري.

-2 السيناريو الأسوأ: بديهي توقع سيناريو أسوأ ضمن خارطة سيناريوهات الصدام والتسوية في ظل الواقع الجديد وهو أنه في حال شعرت جماعة الحوثي أن الحصار المالي والاقتصادي والمصرفي الذي تفرضه إدارة ترامب قد بلغ مدى يهدد بقاء سلطتها في صنعاء، وأن خطوات الدولة الرسمية وقوات درع الوطن تمثل كماشة عسكرية تطوق نفوذها وتجفف منابع قوتها، فستلجأ الجماعة مدفوعة بإيعاز إقليمي إلى خيارات عسكرية انتحارية ومدمرة تقع في مربع السيناريو الأسوأ المتمثل في:

- خنق الملاحة الدولية الشامل: حيث تقوم المليشيات بالانتقال من مرحلة المناوشات واستهداف سفن محددة إلى محاولة الإغلاق الكلي للملاحة الدولية في مضيق باب المندب، واستخدام التكنولوجيا المتطورة والدرونات المائية لضرب كابلات الإنترنت والاتصالات البحرية الحيوية، أو استهداف ناقلات النفط العملاقة لإحداث كوارث بيئية واقتصادية غير مسبوقة تلحق الضرر بكافة دول العالم لتجبر المجتمع الدولي على التراجع عن الضغوط المفروضة عليها.

- استهداف منشآت الطاقة الإقليمية: أي أن المليشيات الحوثية ستلجأ إلى العودة الفورية لاستراتيجية القصف العابر للحدود بمسيرات "صماد4-" والصواريخ الباليستية لضرب منشآت حيوية واقتصادية حساسة في العمقين السعودي والإماراتي (محطات تحلية المياه، المطارات المدنية، مستودعات ومصافي شركة أرامكو وبقية الشركات النفطية الكبرى) لضرب الاستقرار الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية الكبرى للدول المجاورة، كخيار ابتزاز سياسي ومالي قسري لإجبارها على تقديم تنازلات مالية كبرى تضمن تدفق الأموال لجماعة الحوثيين تحت بند الرواتب وإعادة الإعمار.

- معركة الرمق الأخير نحو حقول الطاقة: وفيها ستقوم المليشيات الحوثية بتوجيه الثقل العسكري البشري والمادي والمجهود الحربي نحو محافظتي مأرب الغنية بالغاز وشبوة النفطية بهجمات برية انتحارية هي الأعنف والأوسع نطاقاً منذ بدء الحرب، بهدف السيطرة المباشرة على منابع وحقول الطاقة المحلية لكسر الحصار الاقتصادي وتوفير مورد مالي ذاتي ومستقل يضمن بقاء سلطتها الإدارية، وتغيير الواقع الجغرافي قبيل الاضطرار للذهاب إلى أي تسوية قسرية.

- القبضة الحديدية والتنكيل داخلياً: من خلال ممارسة المليشيات الحوثية أقصى درجات العنف والقبضة الأمنية البوليسية في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها لإخماد أي بوادر للسخط الشعبي أو الانتفاضة الناتجة عن تدهور المعيشة، وإعلان حالة النفير العام وفرض التجنيد الإجباري القسري على القبائل والشباب، مع شن حملات اعتقال وتصفيات جسدية واسعة تشمل السياسيين والناشطين والإعلاميين وحتى القيادات الحزبية المتبقية والمتحالفة معها (كبقايا قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام في صنعاء) وبث تهم جاهزة مثل "الخيانة والتخابر مع إدارة ترامب والعدوان الأمريكي البريطاني".

رابعاً: أبرز تحديات الاستدامة لمشروع العليمي على الرغم من حنكة الإجراءات الكيفية التي يهندسها الدكتور رشاد العليمي والانتشار الفعال لقوات درع الوطن في الجنوب والشرق، إلا أن استدامة هذا المشروع المؤسسي ماتزال تواجه ألغاماً وتحديات داخلية وخارجية عميقة تتطلب استمرار التدفق الدبلوماسي والاقتصادي الحذر لضمان عدم الانهيار المفاجئ، وتتمثل في الآتي:

- تحدي التمويل المالي المستدام للقدرات العسكرية: معلوم أن القوة العسكرية الكبرى والترتيبات الأمنية واللوجستية الجارية بشكل كلي ومباشر تعتمد على الدعم المالي والتمويل القادم من الرياض، وأي تغيير، أو تراجع، أو تعديل في مستويات هذا الدعم نتيجة لتبدل التحالفات أو تغير الأولويات السياسية الداخلية للمملكة سيضع المنظومة الشرعية كلها في مواجهة أزمة وجودية حادة، خصوصاً في ظل العجز المالي الخانق الذي تعاني منه خزينة الدولة والبنك المركزي جراء توقف صادرات النفط والغاز التي تعد الشريان الحيوي للاقتصاد الوطني.

- تحدي احتواء السخط في الشارع الجنوبي: لم يعد حالياً أن خارطة الطريق والمشروع الحكومي يواجه تحدياً سياسياً وشعبياً من الصعوبة بمكان خلاصته كيفية إقناع الحاضنة الشعبية والشارع الجنوبي

- الذي تعرض لعمليات شحن عاطفي وسياسي وإعلامي طويل ومكثف لصالح مشروع الانفصال الفوري واستعادة الدولة الجنوبية - بأن خيار الدولة الاتحادية، والاستقرار المؤسسي، والالتزام بالهدنة وتطبيق نموذج الحكم المحلي واسع الصلاحيات للمحافظات يمثل البديل الواقعي العقلاني والأكثر أماناً وازدهاراً للمنطقة ككل، وأن الانزلاق نحو الصدام العسكري المسلح والمشاريع الضيقة والمناطقية لن يقود إلا لمزيد من الفوضى والدمار والمعاناة المعيشية والاقتصادية المستدامة التي يدفع ثمنها المواطن البسيط أولاً وأخيراً.

خلاصة.. المشهد اليمني بين الجمود والانفجار المؤجل يؤكد التحليل الشامل والمعمق لكافة معطيات ومؤشرات عام 2026 أن اليمن يمر بمرحلة انتقالية حرجة وحاسمة في تاريخه المعاصر، تتغير فيها التحالفات التقليدية وتُعاد صياغة الخرائط العسكرية والسياسية بشكل جذري وفوق رمال متحركة.

وقد نجح صعود وقوة وانتشار قوات درع الوطن بدعم إقليمي صارم ومدروس في إنهاء حالة الميوعة السياسية وتعدد الجيوش والفصائل والتشكيلات المسلحة الموازية في المعسكر الشرعي، فارضاً واقعاً عسكرياً ومركزياً جديداً لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه في أي حسابات سياسية مستقبلية للحل. والمحرك الأساسي والمهندس الحقيقي خلف هذا النجاح التراكمي كان الدهاء السياسي الفريد والدبلوماسية الهادئة وامتصاص الصدمات التي قادها الرئيس رشاد العليمي، مستعيناً بخلفيته الأكاديمية العميقة وخبرته الأمنية الطويلة لتفكيك التركات الثقيلة والمعقدة التي عجز عنها الرؤساء السابقون لليمن المعاصر، وتحويل نقاط الضعف وهشاشة الدولة إلى أوراق مشروعية دستورية وقانونية ودبلوماسية صلبة فرضت احترامها على الجميع داخلياً وخارجياً.

وتتكامل هذه الهندسة العسكرية والمحلية مع مقاربة براغماتية وصارمة تقودها إدارة ترامب الجديدة في واشنطن، تسعى للضغط على جماعة الحوثي وحصر نفوذها عبر سياسة الضغط الاقتصادي وتجفيف منابع التمويل المالي الدولي لشبكاتها.

إن المشهد الراهن يضع اليمن، بفضل عقيدة العليمي السياسية واستراتيجيته الصامتة، أمام وضعية "الاستقرار القسري والجمود المهندس"، حيث يجري تجميد الصراعات العسكرية الكبرى والخطوط الساخنة والجبهات المشتعلة لصالح صفقات وتفاهمات براغماتية مؤقتة تؤمن الملاحة الدولية ومصالح القوى الكبرى وتمنع الانهيار الشامل، بانتظار توفر اللحظة السياسية الإقليمية والدولية المواتية والناضجة لصياغة الحل السياسي الشامل والنهائي والنهوض بالبلاد من كبوة الأزمة اليمنية المستعرة منذ عقد من الزمن.

كل تهديد للحوثي يُقابَل بتحرك مضاد في عدن!

سليمان العقيلي

تحرك "مسجد الضرار" في الجنوب يأتي بتوقيت لافت مع استعدادات القوات الحكومية لمواجهة جماعة الحوثي الإرهابية. هذا التزامن تأكيد جديد على علاقة التخادم غير المعلنة بينهما، هدفها إبقاء التهديد الاستراتيجي على السعودية حياً، وإشغال الحكومة الشرعية بجبهات داخلية كلما اقتربت من حسم المعركة الحقيقية.

كل مرة يقترب فيها الجيش اليمني والمقاومة الوطنية من استعادة زخم عسكري حقيقي ضد جماعة الحوثي الإرهابية، يخرج علينا تحرك من مرتزقة "الانتقالي" المنحل في الجنوب، وكأنه ساعة مضبوطة تدق في اللحظة المناسبة. هذا التزامن، المتكرر منذ سنوات لم يعد قابلاً للتفسير بالصدفة أو بتراكم مظالم محلية عفوية!

منذ 2017 ونحن نقول: هناك من يستفيد من إبقاء اليمن مقسّمًا بين جبهتين متوازيتين لا تلتقيان أبدًا، تمامًا كما يستفيد من بقاء التهديد الحوثي قائمًا على الحدود السعودية؛ من يحرّك أدوات التفتيت في الجنوب في التوقيت الذي يخدم إشغال الشرعية هو نفسه - بشكل مباشر أو غير مباشر - من يخدم بقاء جماعة الحوثي في موقعها بل ويسعى لتقويته.

الأجندات التي تُقدَّم على أنها "مطالب جنوبية" تتحول عمليًا إلى أداة توقيت سياسي وعسكري، تُستخدم كلما احتاج الحوثي إلى متنفس يخفف عنه الضغط، أو عون يُبقي تهديده لجيرانه قائمًا.

قوة الحوثي لم تتضخم من فراغ، بل تغذت وما تزال تتغذى بفضل حلفائه في عدن نفسها، الذين وفّروا له على مدى سنوات مسالك الدعم اللوجستي والتسليحي من إيران (وغيرها) عبر شواطئ المحافظات الجنوبية والشرقية، بعيدًا عن أي رقابة فعلية. وقد أُستخدم تجار الحروب كواجهة لتمرير التعزيزات والتمويل عبر شبكات مترابطة من المتعاملين مع حلفاء الحوثي ممن تربّوا على التدريب والقتال معه في الضاحية الجنوبية.

هذه ليست شبكة عشوائية، بل منظومة متكاملة تعمل بتنسيق يخدم بقاء الحوثي قويًا في صنعاء، بقدر ما يخدم إبقاء الجنوب رهينة الانقسام.

المعادلة واضحة لمن يريد أن يراها: كل تهديد يقترب من صنعاء يُقابَل بتحريك مضاد في عدن، وكل خط إمداد يُغلق في وجه مليشيا الحوثي من جهة، يُفتح له خط بديل من جهة أخرى عبر حلفاء لا يُفترض بهم أن يكونوا حلفاء. هذا التطابق المستمر بين مصلحة الحوثي ومصلحة من يحرّك الجنوب من الداخل هو جوهر اللعبة نفسها منذ سنوات. وكل ذلك يصب في مصلحة من يستفيد من استمرار الحرب، ومن يوظف التهديد بها لإشغال الجيران.

26 سبتمبر
العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

وفيات جديدة داخل سجون الميليشيا

الأسرى والمختطفون.. تعذيب حوثي وتعطيل للتبادل

حقوقيون: الانتهاكات الموثّقة ترقى إلى جرائم حرب تستوجب المساءلة الدولية

- وكيل وزارة حقوق الإنسان: مازلنا ندور في حلقة مفرغة بسبب المراوغات الحوثية
- المركز الأمريكي للعدالة: تكرار نمط الانتهاكات يعكس إدارة مؤسسية تتبناها
- منظمة "سام" للحقوق والحريات: التوثيق المهني هو المدخل الأساسي لمحاسبة المسؤولين

خاص:

أبـرزت حالتا الوفـاة اللتان سُـجلتا مطلـع الأسـبوع الجـاري داخـل معتقلات ميليشـيا الحوثـي الإرهابية المدعومـة مـن إيـران، قتامـة الملـف الإنسـاني في اليمـن، في وقـت تدخـل فيه عملية تبـادل الأسرى والمختطفين أسـبوعها الثالـث مـن التعثّر، وسـط مخـاوف متنامية مـن أن يدفـع المزيـد مـن المحتجزيـن حياتهـم ثمنا لاسـتمرار المماطلة السياسية وتراخي المجتمـع الـدولي.

وبينمـا تتصاعـد التحذيـرات الحقوقية من اسـتمرار تدهور أوضاع المحتجزين في سـجون الميليشـيا، توفي شـابان يمنيـان في سـجون ميليشـيا الحوثـي، في حادثتـين منفصلتـين شـهدتهما محافظتـي تعـز والبيضاء مؤخـرا، وسـط اتهامـات حكوميـة للحوثيـين بمواصلـة تعطيـل هـذا الملف واسـتخدامه كورقة للمسـاومة والابتـزاز السـياسي.

وأفـادت مصـادر حقوقيـة محليـة بوفـاة الشـاب "محمـد الهـدار"، السـبت الماضي، بعد تعرّضـه للاعتداء الجسـدي حتـى المـوت في سـجن الميليشـيا الحوثيـة المركـزي بمديرية رداع بمحافظـة البيضـاء.

وقالـت المصادر لـ"26 سـبتمبر": إن الهـدار الـذي انضـم إلى تشـكيلات الميليشـيا الأمنيـة بالمحافظـة، رفض تنفيـذ توجيهـات تسـتهدف أبنـاء منطقتـه قبـل أشـهر، مـا أدى إلى احتجـازه في ظـروف غامضـة تعرّض خلالها لأصناف مختلفـة من التعذيب الجسـدي والنفسـي.

وذكـرت المصـادر أن أسرة الشـاب رفضت تسـلّم جثة ابنها، مشددة على محاسـبة المتورطين في مقتلـه، بعد أن كشـفت المعاينـة الطبيـة عن كسـور في أضلاعـه وأنفـه، ما يشـير إلى وقوع انتهاكات واعتداءات جسـدية قاسية.

من جهتها، أكدت "الشـبكة اليمنية للحقـوق والحريـات"، الأحـد الماضي، وفـاة المختطـف أحمـد طاهـر أحمـد جميـل، مـن أبنـاء مديريـة شرعـب السـلام، إثـر تدهـور حالتـه الصحية بعـد تعرضـه لـ"التعذيـب الوحـشي" في سـجن "مدينـة الصالـح" التابـع للميليشـيا الحوثيـة بمحافظـة تعـز.

وقبـل ذلـك بأيـام، أعربـت نقابـة الصحفيـين اليمنيـين، عـن بالـغ قلقهـا إزاء التدهور الخطـير في الحالة الصحيـة للزميـل وليـد عـلي غالـب، نائـب رئيس فـرع النقابـة بمحافظة الحديـدة، المحتجـز لـدى ميليشـيا الحوثي الإرهابيـة في العاصمة صنعاء منـذ أكثـر مـن عام.

وبحسـب بيـان النقابـة، فـإن الصحفـي غالـب، الـذي يعانـي مـن داء السـكري وارتفـاع ضغـط الـدم وأمـراض مزمنـة أخـرى، حُـرم مـن الرعاية الطبية اللازمـة، بينما تواصل الميليشـيا احتجـازه وتعـرّض حياتـه للخطـر، في انتهـاك صـارخ لحقـوق الإنسـان والقوانـين المحليـة والمواثيق الدوليـة.

وتعـزز هـذه التطـورات المخـاوف المتزايـدة لـدى عائـلات الأسرى والمختطفـين مـن أن يلقـى ذووهـم المصـير ذاتـه، في ظـل اسـتمرار ورود إفـادات عـن تدهـور الحالـة الصحية لعـدد مـن المحتجزين نتيجـة التعذيب وسـوء ظـروف الاحتجـاز والحرمـان مـن العـلاج.

تعطيل متعمد

يأتـي ذلـك متزامنـا مـع اسـتمرار تعثّر تنفيذ تبادل الأسرى والمختطفين، بعـد أن أقدمت الميليشـيا عـلى تعطيل ما تـم التوصـل إليه في الاتفـاق الأخير الـذي شـهدته العاصمـة الأردنيـة عمـان، منتصف مايو المـاضي، برعاية مـن الأمـم المتحدة.

وبحسـب مصادر حقوقيـة، حاولت ميليشـيا الحوثـي نسـف الاتفاق عبر عرض نصف جثمان مجهـول، زاعمة أنه يعـود للسـياسي المختطـف محمد قحطـان، المشـمول بقـرار مجلـس الأمن، في خطوة أثارت شـكوكاً واسعة بشـأن حقيقـة الجثمـان وأهـداف توقيـت عرضه.

وأمـام الغمـوض الـذي أحـاط بالقضيـة، أخـذت اللجنـة الرباعيـة المختصـة عينـات مـن الجثمـان لإخضاعهـا لفحوصـات خـارج اليمن بـإشراف اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمر، بينما تمسـكت أسرة قحطان ورابطة "أمهات المختطفين" بضرورة إجـراء تحقيق دولي مسـتقل يكشـف ملابسـات القضيـة ويحـدد مصـير السـياسي المختطـف.

ومع فشـل تلـك المحاولـة في تعطيل الترتيبـات الفنيـة للصفقـة، لجـأت الميليشـيا إلى إبـلاغ اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر، قبـل سـاعات مـن موعـد التنفيذ، بتأجيل عمليـة التبادل إلى أجل غير مسـمى، لتعود المفاوضات المتعلقـة بهذا الملـف الإنسـاني مجدداً إلى نقطـة الصفر.

حلقة مفرغة

وفي هـذا السـياق، قال وكيـل وزارة حقـوق الإنسـان، نبيـل عبدالحفيظ: إن الحكومـة خاضت خلال السـنوات الماضيـة جـولات تفاوضيـة عديـدة بشـأن ملـف الأسرى والمختطفـين، إلا أنهـا اصطدمـت بـ"أنمـاط متكـررة مـن المراوغـة والمخادعـة والابتـزاز" التـي مارسـتها ميليشـيا الحوثي، ما أدى في بعض المراحـل إلى تراجع جدوى الاسـتمرار في المفاوضات نتيجة غياب أي التزام حقيقي مـن جانب الجماعة بتنفيـذ ما يتـم الاتفـاق عليه.

وأضـاف في تصريـح خـاص لـ"26 سـبتمبر": أن الاتفاقـات التـي أُبرمت منـذ مفاوضـات جنيـف والكويـت وصـولاً إلى اتفـاق سـتوكهولم، قامت جميعهـا عـلى مبـدأ "الـكل مقابـل الـكل"، غـير أن الحوثيـين "ظلـوا يبتكـرون في كل جولـة تفاوضيـة شروطًـا جديـدة وأسـاليب مختلفـة للمماطلة والتسـويف، بهـدف تعطيل تنفيـذ الاتفاقـات وإفراغهـا مـن مضمونهـا".

وأوضـح عبدالحفيـظ أن الضغـوط التي يمارسـها مكتـب المبعوث الأممي إلى اليمـن كانت تدفـع الحكومة في كل مرة إلى القبـول بصفقـات جزئية على أسـاس أنها ستشـكل خطوة تمهيدية للوصول إلى عملية تبادل شاملة، إلا أن النتائـج كانت تعيد الأطـراف إلى نقطة الصفـر، مشـيراً إلى أن مـا حـدث بعد مباحثات مسـقط، رغـم التوقيع على تفاهمـات، يجسـد هـذا النهـج، كما أن أكثـر من عـشر جـولات تفاوضية اسـتضافتها العاصمـة الأردنية عمّان انتهـت هي الأخـرى إلى عرقلـة جديدة من جانـب الحوثيين.

وأشـار إلى أن اسـتمرار ميليشـيا الحوثـي في تنفيـذ حمـلات اختطـاف واعتقـال جديـدة داخـل مناطـق سـيطرتها، بالتزامن مـع الحديث عن صفقـات تبادل لـ«الأسرى»، يفـرغ هذه الجهـود مـن مضمونهـا الإنسـاني، متسـائلاً: "كيـف يمكـن الحديـث عـن تبـادل شـامل في الوقـت الـذي تواصـل فيـه الجماعـة رفد سـجونها بمختطفـين جـدد"؟

ولفـت إلى أن خـروج عـدد مـن المعتقلين من سـجون الحوثيـين جثثاً هامدة أو وهـم في أوضاع صحية بالغة الخطورة، يعكس اسـتمرار ممارسات التعذيب وسـوء المعاملـة داخل أماكن الاحتجـاز، ويؤكـد أن الانتهاكات بحق المحتجزيـن مـا تـزال مسـتمرة رغـم الاتفـاق الأخير.

وأكد وكيل وزارة حقوق الإنسـان أن ما يحدث يكشـف اسـتمرار الـدوران في "حلقـة مفرغة" فرضتها ميليشـيا الحوثـي عبر تسييسـها لملف إنسـاني بحت، معتـبرا اسـتمرار الوضع الحالي يعني إهـدار المزيد من الوقـت وإطالة معانـاة آلاف الأسر المنتظـرة لعـودة ذويها.

وبـيّن عبدالحفيـظ، أن المسـؤولية باتت تقع عـلى عاتق المجتمـع الدولي، وفي مقدمته المبعـوث الأممي إلى اليمن، لإلـزام الحوثيـين بتنفيـذ الاتفاقـات القائمـة، وفي مقدمتهـا إنجـاز عملية تبادل شـاملة وفق مبـدأ "الكل مقابل الـكل"، بالتزامـن مـع وقـف حملات الاعتقـال والاختطـاف الجديدة.

أرقام ومأساة

وعـلى مـدى السـنوات الماضيـة، وثقـت تقارير صـادرة عـن منظمات حقوقية يمنية ودولية مئـات الوقائع المتعلقة بالاعتقال التعسـفي والإخفاء القـسري والتعذيـب داخـل مراكـز احتجـاز يديرهـا الحوثيون، كاشـفة عـن تعـرّض أعـداد مـن المحتجزيـن للضرب المـبرح، والصعـق الكهربائي، والحبـس الانفـرادي لفـترات طويلة، والحرمـان مـن العـلاج، فضـلاً عـن ضغـوط نفسـية قاسـية وانتـزاع اعترافـات بالإكـراه.

ووفقـا لتقريـر صـدر مؤخـرا عـن "الشـبكة اليمنيـة للحقـوق والحريـات"، فقـد وثّقـت المنظمـة المحليـة وفـاة 394 مختطفـا تحـت التعذيب في سـجون ميليشـيا الحوثي، منـذ العـام 2018 وحتى مطلـع العام الجـاري، بينهـم 12 طفـلا و9 نسـاء و15 مسـنًا، مؤكدة أن بعض الضحايا توفـوا داخـل السـجون، فيمـا فـارق آخـرون الحيـاة بعـد الإفـراج عنهـم بفـترات قصـيرة، نتيجـة تأثرهـم بالإصابـات القاتلة التـي تعرضوا لها.

وذكـرت المنظمة أن فرقهـا الميدانية رصـدت 32 حالـة تصفيـة جسـدية داخـل السـجون، في حـين توفيـت 79 حالـة أخـرى إثـر الإهمـال الطبـي، فضـلا عـن تسـجيل 31 حالـة وفـاة أصيبـت بنوبـات قلبيـة، فضـلا عـن وقوع حـالات انتحار داخـل معتقلات الحوثيـين نتيجـة مـا تعرضـوا له من تعذيـب وانتهـاكات قاسـية. مضيفة أنهـا وثقـت - خـلال الفـترة ذاتهـا - أكثـر مـن 1893 حالـة تعذيـب في سـجون الحوثيـين، بينهـا تعذيـب 117 طفـلا و43 امـرأة و89 مسـنا، فيمـا تعـرض مـا يزيـد عـن 1325 مختطفـا لأصنـاف مختلفـة مـن التعذيب والمعاملة القاسـية في سجون الميليشيا، تسـببت 218 منها بإعاقات دائمـة.

وأشـارت المنظمـة إلى تصـدّر أمانة العاصمـة لعـدد حـالات التعذيـب الموثقـة، حيـث شـهدت 518 حالـة، منهـا 67 حالة وفـاة تحـت التعذيب، تليهـا محافظـة صنعـاء بواقـع 456 حالة تعذيـب، بينهـا 52 حالـة وفاة، ثم محافظـة حجة التي سُـجلت فيها 211 حالـة تعذيـب، و12 حالـة وفاة.

نمط متكرر

ويؤكـد المديـر التنفيـذي لـ"المركـز الأمريكي للعدالـة"، عبدالرحمن برمان، أن الانتهاكات المرتكبـة داخل معتقلات الحوثيين لا يمكـن اعتبارهـا تجاوزات فرديـة، بـل تمثـل سياسـة ممنهجـة وثقتهـا منظمـات حقوقيـة محليـة ودوليـة، إلى جانب آليات الأمـم المتحدة، مـن خـلال تكرارهـا واتسـاع نطاقهـا وتشـابه أسـاليب تنفيذهـا في مختلـف مراكـز الاحتجـاز.

وأوضـح برمـان في تصريـح لـ"26 سـبتمبر"، أن هذه الانتهـاكات تبدأ من الاعتقالات التعسفية العنيفة ومداهمة المنازل وترويع المدنيين، مروراً بالإخفاء القـسري والتعذيـب والحرمـان مـن التواصـل مـع الأسر والرعايـة الطبية، وصـولاً إلى الابتـزاز المـالي لعائـلات المحتجزيـن، فضلاً عـن المحاكمات التي تفتقر إلى أدنى معايـير العدالة، وتوثيق حالات وفـاة تحـت التعذيـب أو نتيجة الإهمـال الطبي.

وأضاف برمان: أن منظمات حقوقية وثقت أيضاً اسـتخدام بعض المحتجزين كـدروع بشريـة أو احتجازهم في مواقع عسكرية معرضة للاسـتهداف، وهو ما يشـكل، وفق القانون الدولي الإنسـاني، انتهـاكات جسـيمة تعـرض حيـاة المدنيـين للخطر.

واعتبر أن اسـتمرار هذه الممارسـات لسـنوات، في ظـل غيـاب أي مسـاءلة قانونيـة في إطـار الميليشـيا الداخـلي، يعكـس وجـود إدارة مؤسسـية تتبنـى هـذه الانتهـاكات وتوفـر الحمايـة لمرتكبيهـا.

مؤكـداً أن كثـيراً مـن هـذه الأفعـال قد ترقـى قانونـاً إلى جرائم حـرب، وقد تنـدرج ضمـن الجرائـم ضد الإنسـانية خصوصا في ظـل إثبات ارتكابها بصورة واسـعة ومنهجية ضـد المدنيـين، الأمر الـذي يسـتدعي تحقيقـات مسـتقلة وضمان محاسـبة المسـؤولين وإنصاف الضحايـا وفق أحـكام القانـون الدولي.

توثيق ومحاسبة

مـن جهتـه، يـرى رئيـس منظمـة "سـام" للحقـوق والحريـات، توفيـق الحميـدي، أن توصيـف النـزاع في اليمن قانونًا باعتباره نزاعًا مسـلحًا غير دولي يفـرض تطبيق المـادة الثالثة المشـتركة في اتفاقيـات جنيـف وقواعـد القانـون الـدولي الإنسـاني العـرفي عـلى جميـع أطـراف النـزاع، بمـا في ذلـك ميليشـيا الحوثـي.

وأكـد الحميـدي في تصريـح خـاص لـ"26 سـبتمبر"، أن هذه القواعد تلزم الحوثيـين بضمـان المعاملة الإنسـانية لجميـع المحتجزيـن، سـواء كانـوا مدنيـين تعرضـوا للاعتقـال أو مقاتلين أُلقـي القبـض عليهـم أثنـاء العمليات العسـكرية.

وأوضـح أن هـذه الالتزامات تشـمل حظـر التعذيـب والمعاملـة القاسـية أو المهينـة، وضمـان الرعايـة الصحيـة والغـذاء والـدواء، وتوفـير ظـروف احتجاز إنسـانية، والسـماح بالتواصل مـع الأسر والزيارات، واحـترام الحق في الدفـاع والمحاكمـة العادلـة، إضافة إلى حظر الإخفاء القـسري والإعدام خارج نطـاق القانون.

وأشـار الحميـدي إلى أن التقاريـر الحقوقيـة وثقـت انتهـاكات جسـيمة داخـل أماكـن الاحتجـاز الخاضعـة للحوثيـين، شـملت التعذيـب، والإخفاء القـسري، والحرمـان مـن العـلاج، والإهمـال الطبـي، ومنـع الزيـارات، وانتـزاع الاعترافـات بالإكـراه، وإجراء محاكمـات تفتقـر إلى الضمانـات القانونيـة.

مختتمـا حديثـه بالتأكيـد عـلى أن مواجهة هذه الانتهـاكات تبدأ بالتوثيق المهنـي وجمـع الأدلـة والشـهادات والتقاريـر الطبية، تمهيـداً لإحالتها إلى الآليـات الأمميـة المختصة والاسـتفادة من مسـارات الولاية القضائية العالمية، بمـا يحفظ حقـوق الضحايـا ويضمن عـدم إفـلات المسـؤولين مـن المسـاءلة مسـتقبلاً.

نظام المدفوعات في اليمن.. هل تبدأ استعادة الاقتصاد من حركة الأموال؟

وحيد عبد الكريم الفودعي

في الثالث من أغسطس/ آب 2026، أُشهرت في عدن الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة، بمساهمة البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر والمؤسسات المالية، بعد أيام من استكمال إعادة هيكلة شركة الشبكة الموحدة للأموال، ورفع رأسمالها، وتوسيع قاعدة ملكيتها بانضمام البنوك العاملة في اليمن، وتأتي الخطوتان ضمن مشروع أوسع يقوده البنك المركزي اليمني لبناء أنظمة حديثة للمدفوعات والمقاصة والتسوية، بدعم من البنك الدولي وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تفتح هذه التطورات ملفًا ظل بعيدًا عن النقاش الاقتصادي العام في اليمن، رغم اتصاله المباشر بكفاءة الدولة والبنوك والأسواق؛ فطريقة انتقال الأموال بين حسابين، وتسوية التزامات البنوك، ودفع الرواتب والضرائب والتحويلات، تحدد سرعة دوران النقود، وكلفة المعاملات، ومستوى السيولة، وقدرة البنك المركزي على رؤية التدفقات المالية وإدارة المخاطر الناشئة عنها.

يمتلك اليمن بنوكًا وشركات صرافة ومحافظ إلكترونية وشبكات حوالات وأجهزة صراف آلي ونقاط بيع، غير أن هذه المكونات نشأت وعملت خلال سنوات الحرب داخل بيئة مجزأة، وتفاوتت درجة الاتصال بينها، وانتقلت نسبة واسعة من النشاط المالي إلى قنوات نقدية وشبكات خاصة، ومع تأسيس الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة، وتطوير نظام للتسوية الإجمالية الفورية ونظام للدفع السريع، يصبح السؤال المطروح متعلقًا بقدرة هذه المشاريع على جمع المكونات المتفرقة داخل بنية مالية وطنية مترابطة.

اقتصاد السيولة النقدية

توضح بيانات البنك الدولي حجم الفجوة التي يبدأ منها مشروع المدفوعات؛ فقد ارتفعت نسبة البالغين الذين يملكون حسابًا لدى مؤسسة مالية أو مقدم لخدمات الأموال عبر الهاتف من 6% عام 2014 إلى 12% عام 2022، وظلت دون متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ 48%، كما بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن حسابًا مصرفيًا نحو 2%، وقدّر البنك الدولي أن قرابة نصف السكان لا يملكون وثائق هوية وطنية.

وتظهر هيمنة النقد بصورة أوضح داخل قطاع الأعمال؛ إذ تدفع 97.2% من الشركات أجور موظفيها نقدًا، بينما تستخدم 2.1% منها النظام المصرفي لهذا الغرض، ويتلقى 68.1% من الموردين مستحقاتهم نقدًا، ويحصل 20% 6. منهم عليها عبر حوالات تنفذها شركات الصرافة، في حين تمر 7.6% فقط من مدفوعات الموردين عبر القنوات المصرفية، وتعكس هذه الأرقام اقتصادًا تتحرك معظم معاملاته خارج الحسابات البنكية، وتبقى تفاصيله بعيدة عن أنظمة التسوية والرقابة المالية.

أدى تراجع الثقة بالبنوك وأزمة السيولة خلال سنوات الحرب إلى توسع دور شركات ومنشآت الصرافة والحوالات، وامتدت أنشطتها إلى التحويلات وتمويل جانب من التجارة؛ وتضم قائمة الكيانات المرخصة التي نشرها البنك المركزي في عدن لعام 2026 عدد 93 شركة صرافة، و220 منشأة صرافة فردية، و105 وكلاء حوالات، وهي أعداد للكيانات المدرجة في القائمة الرسمية، ولا تمثل عدد فروعها أو نقاط خدماتها المنتشرة في المحافظات.

ينشأ عن اقتصاد النقد عدد من التكاليف الخفية؛ فالشركات تحتفظ بسيولة كبيرة خارج البنوك، والأفراد يتحملون مخاطر حمل الأموال ونقلها، والحكومة تواجه صعوبة في تتبع الإيرادات والمدفوعات، والبنوك تفقد مصدرًا مهمًا للودائع، كما يظل البنك المركزي أمام صورة جزئية لحركة الأموال، ويؤدي ذلك إلى إضعاف الوساطة المالية والائتمان والاستثمار وقدرة السياسة النقدية على التأثير في الاقتصاد.

ماذا يعني نظام المدفوعات؟

يتكون نظام المدفوعات من المؤسسات والقواعد والأدوات التقنية التي تنقل القيمة بين الأطراف؛ تبدأ العملية بإصدار أمر الدفع، ثم تمر بمرحلة التحقق والمقاصة التي تحدد الالتزامات بين المؤسسات، وتنتهي بالتسوية عبر نقل الأرصدة بصورة نهائية، وتكمن الأهمية الاقتصادية في أن هذه العملية تسمح للبنوك والأفراد والشركات باستخدام الأموال بثقة، وتحد من مخاطر تأخر التسوية أو تعثر أحد الأطراف.

ويشكل نظام التسوية الإجمالية الفورية، المعروف اختصارًا بـ«RTGS»، العمود الفقري للمدفوعات بين البنوك؛ إذ ينفذ كل عملية كبيرة بصورة مستقلة وفورية عبر حسابات البنوك لدى البنك المركزي، ويمنح التحويل صفة نهائية خلال يوم العمل، بما يخفض مخاطر الائتمان والتسوية ويتيح للمؤسسات استخدام الأموال المستلمة مباشرة.

أما نظام الدفع السريع «FPS» فيخدم المعاملات اليومية للأفراد والشركات، ويوفر انتقال الأموال وإتاحتها للمستفيد في الوقت الفعلي أو خلال ثوان، وعلى مدار ساعات اليوم وأيام الأسبوع، ويتيح لعميل أحد البنوك أو المحافظ إرسال الأموال إلى عميل لدى مؤسسة أخرى، ودفع قيمة المشتريات والفواتير والخدمات من حساب واحد.

● ٩٣ شركة صرافة، و٢٢٠ منشأة صرافة فردية، و١٠٥ وكلاء حوالات قائمة الكيانات المرخصة التي نشرها البنك المركزي في عدن لعام ٢٠٢٦

● رقمنة الرواتب والتحويلات الاجتماعية تحمل أثرًا يتجاوز خفض كلفة التوزيع، وتدعم انتظام الصرف، وتمنح المواطن حسابًا في المدفوعات والادخار

ويؤدي المقسم الوطني وظيفة الربط بين أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات والمحافظ، بحيث يستخدم العميل بطاقته أو محفظته خارج شبكة مؤسسته، فيما تعالج شركة المقاصة الأوامر المتبادلة وتحسب صافي التزامات المؤسسات قبل تسويتها، وتكتمل المنظومة عند وجود قواعد موحدة للهوية والحسابات والرسائل المالية وحماية المستهلك والأمن السيبراني.

ودشن البنك المركزي في السابع من مارس/ آذار 2024 المرحلة الأولى من المقسم الوطني بربط سبعة بنوك، مع خطة لاستكمال ربط بقية البنوك، كما اتجه إلى توحيد شبكات الحوالات المحلية داخل الشبكة الموحدة للأموال؛ وفي يناير/كانون الثاني 2026 أفاد مدير عام نظم المدفوعات في البنك المركزي بإلغاء 22 شبكة تحويلات نقدية منفصلة، وبأن قيمة العمليات المنفذة عبر الشبكة الموحدة خلال عام 2024 تجاوزت 251 مليار ريال يمني، وهي أرقام أعلنها البنك في معرض الدفع الرقمي ولم تُنشر آنذاك ضمن تقرير إحصائي تفصيلي مدقق.

تتجه البنية الجديدة بذلك نحو توزيع الوظائف بين عدة مستويات؛ الشبكة الموحدة للحوالات النقدية، والمقسم الوطني لقنوات الدفع، والشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة لتشغيل البنية المشتركة، ونظام التسوية الإجمالية الفورية للعمليات بين البنوك، ونظام الدفع السريع للمعاملات اليومية، ويحتاج هذا البناء إلى تحديد دقيق لمسؤوليات كل مكون، ومسارات التسوية بينه وبين بقية الأنظمة، وقواعد العضوية والرسوم وإدارة المخاطر.

مشروع بخمسة أعوام

وافق البنك الدولي في 17 يونيو/حزيران 2025 على منحة قدرها 20 مليون دولار لمشروع البنية التحتية للأسواق المالية والشمول المالي في اليمن، وأصبح المشروع نافذًا في الأول من سبتمبر/ أيلول 2025، وحدد موعد إغلاقه في 30 يونيو/ حزيران 2030، ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذه؛ ويوزع التمويل على أربعة مكونات، تشمل 7.5 ملايين دولار لتطوير نظام الدفع السريع، و5.4 ملايين دولار لنظام التسوية الإجمالية الفورية وتحديث النظام المصرفي الأساسي للبنك المركزي في عدن، و2.36 مليون دولار لدعم الوصول إلى البنية واستخدامها، و4.74 ملايين دولار لإدارة المشروع.

وتستهدف خطة المشروع رفع الحسابات البنكية النشطة من نحو 1.06 مليون إلى 1.38 مليون حساب، وزيادة حسابات المحافظ الإلكترونية النشطة من نحو 375 ألفًا إلى قرابة 488 ألف حساب محفظة، إلى جانب زيادة نقاط الوصول المالي وخفض تكلفة المعاملات.

تكشف هذه المستهدفات اتساع المسافة بين امتلاك البنية التقنية وانتشار الاستخدام؛ فعدد الحسابات والمحافظ القائمة يبدو كبيرًا قياسًا بعدد المستخدمين الذين ينفذون مدفوعات فعلية، ويعني ذلك أن جزءًا من الحسابات يستخدم للسحب النقدي أو تلقي دفعة محددة، ثم يعود صاحبه إلى التعامل بالكاش، وتحتاج المنظومة إلى تحويل الحساب والمحفظة من قناة لسحب الأموال إلى أداة للاحتفاظ بالقيمة وإجراء المدفوعات بصورة متكررة.

استعادة دور البنوك

يسمح النظام الوطني للمدفوعات للبنوك باستعادة جزء من وظائفها التي انتقلت إلى قطاع الصرافة؛ فعندما يستطيع العميل تحويل الأموال فورًا إلى أي بنك أو محفظة، ودفع قيمة السلع والخدمات من حسابه، تقل حاجته إلى سحب الرصيد نقدًا ونقله عبر شبكة حوالات منفصلة، وتبقى الأموال داخل النظام المالي مدة أطول، بما يوسع الودائع ويحسن إدارة السيولة ويمنح البنوك موارد يمكن توجيهها إلى التمويل.

ويولد استخدام المدفوعات الإلكترونية سجلًا ماليًا للنشاط الاقتصادي، ويمكن للمشروعات الصغيرة التي تفتقر إلى ضمانات عقارية استخدام تاريخ المبيعات والتدفقات في إثبات قدرتها على السداد، كما تستطيع البنوك تطوير منتجات ائتمانية وتأمينية وادخارية تستند إلى بيانات حقيقية عن نشاط العميل، مع ضرورة إخضاع هذا الاستخدام لقواعد واضحة لحماية الخصوصية ومنع التمييز والاستغلال.

وتحتاج البنوك اليمنية في المقابل إلى معالجة أزمة الثقة التي تراكمت خلال سنوات الحرب؛ فقيمة الحساب الإلكتروني ترتبط بقدرة صاحبه على تحويل أمواله وسحبها واستخدامها لدى عدد واسع من التجار، وأي قيود غير معلنة على السحب أو فروق بين قيمة الرصيد النقدي والإلكتروني ستدفع المتعاملين إلى العودة سريعًا إلى الكاش، كما تتطلب الثقة حماية أرصدة المحافظ، وفصل أموال العملاء عن أموال مقدم الخدمة، والاحتفاظ بغطاء كامل للنقود الإلكترونية، وإجراءات واضحة لمعالجة الشكاوى والاحتيال والأخطاء.

الحكومة أكبر مستخدم

تمتلك الحكومة قدرة كبيرة على توسيع استخدام نظام المدفوعات من خلال الرواتب والمشتريات والضرائب والجمارك ورسوم الخدمات والتحويلات الاجتماعية، وقد أصدرت خلال 2023 تعليمات لفتح حسابات للموظفين الحكوميين لدى مؤسسات مالية معتمدة تمهيدًا لرقمنة الرواتب، غير أن غياب البنية المشتركة حدّ من القدرة على تنفيذ برنامج متكامل للمدفوعات الحكومية.

يمكن لنظام الدفع الجديد أن يربط حساب الخزانة العامة بحسابات الجهات الحكومية والموظفين والموردين، ويوفر بيانات يومية عن التدفقات الداخلة والخارجة، ويدعم مشروع الحساب الموحد للخزانة الذي تعمل عليه الحكومة والبنك المركزي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما يساعد وزارة المالية على إدارة أرصدتها وتوقيت مدفوعاتها وتقليص الأموال الحكومية الخاملة والموزعة بين حسابات متعددة.

وتحمل رقمنة الرواتب والتحويلات الاجتماعية أثرًا يتجاوز خفض كلفة التوزيع؛ فهي تسمح بتحديد المستفيد والتحقق من استلامه، وتقلل تعدد الوسطاء، وتدعم انتظام الصرف، وتمنح المواطن حسابًا يمكن استخدامه في المدفوعات والادخار، وقد أظهرت تجربة تجريبية للتحويلات النقدية في ثماني مديريات خلال 2024 فتح 10761 حساب محفظة إلكترونية، وتراوحت نسبة الإقبال على الخيار الرقمي في المديريات المستهدفة بين 40% و70%.

وتحتاج رقمنة مدفوعات الدولة إلى حرية حقيقية في اختيار مقدم الخدمة، وتعدد نقاط السحب والإيداع، وإعفاء أو تخفيض رسوم المدفوعات الأساسية، وتوفير بدائل للأشخاص الذين لا يملكون هواتف ذكية أو تغطية إنترنت مستقرة، كما ينبغي دفع رواتب الموظفين بالقيمة نفسها ومنع ظهور خصومات ناتجة عن عمولات التحويل أو شراء النقد.

أثر نقدي ومالي مباشر

تؤثر أنظمة المدفوعات الحديثة في إدارة السيولة؛ فالبنك المركزي يستطيع متابعة أرصدة البنوك والتزاماتها خلال اليوم، وتحديد المؤسسات التي تواجه عجزًا مؤقتًا، وتوفير تسهيلات قصيرة الأجل وفق قواعد معلنة، كما تكشف بيانات التسوية حجم الضغوط داخل القطاع المصرفي قبل انتقالها إلى السوق.

ويتيح انتشار المدفوعات الإلكترونية للبنك المركزي قياسًا أكثر انتظامًا لحركة النقود وسرعة تداولها، ويحسن تقدير الطلب على العملة الورقية، ويساعد على التخطيط للطباعة والنقل والتخزين والاستبدال، ويخفض كلفة إدارة النقد التي تشمل حماية الأموال وفرزها ونقلها بين المحافظات والمصارف.

كما تمنح المدفوعات الرقمية السلطات المالية قاعدة أفضل لتقدير النشاط الاقتصادي، وتحصيل الضرائب والرسوم، ومقارنة المبيعات المعلنة بالتدفقات الفعلية، ويحتاج هذا المسار إلى تدرج يحافظ على المشروعات الصغيرة ويشجعها على الدخول في الاقتصاد الرسمي، مع نظام ضريبي واضح وتكاليف امتثال معقولة.

وتساعد البيانات الموحدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال؛ إذ يمكن تتبع مصدر العملية ووجهتها ونمطها، ومقارنة التحويلات بملف العميل ونشاطه، وقد ربط البنك المركزي توحيد شبكات الحوالات بتعزيز الرقابة والامتثال ومكافحة الأنشطة غير القانونية، كما يتضمن مشروع البنك الدولي دعم قواعد مكافحة غسل الأموال وتوسيع قابلية التشغيل البيني بين المؤسسات.

الانقسام المؤسسي

يعمل مشروع البنية التحتية الجديد تحت إدارة البنك المركزي في عدن، بينما تشهد مناطق سيطرة الحوثيين ترتيبات مالية ونقدية منفصلة، وقد أشار البنك الدولي إلى وجود نظام دفع سريع محدود المشاركة في تلك المناطق، إلى جانب آلية تؤدي بعض وظائف التسوية بين المؤسسات، في حين تفتقر مناطق الحكومة إلى نظام متكامل للتسوية الإجمالية الفورية والدفع السريع.

يفرض هذا الانقسام حدودًا جغرافية وتشغيلية على أي نظام يُبنى في الوقت الراهن؛ فانتقال الأموال بين مناطق العملتين يخضع لأسعار صرف مختلفة وقيود وإجراءات متعددة، وقد تتحول البنية الجديدة إلى نظام يعمل بكفاءة داخل مناطق الحكومة مع استمرار التحويلات العابرة للمناطق عبر ترتيبات وسيطة ومكلفة.

يحتاج التصميم منذ البداية إلى معايير تقنية وقانونية قابلة للتوسع، حتى تظل إمكانية الربط الوطني قائمة عند تغير الظروف السياسية، ويمكن استخدام المعايير الدولية للرسائل المالية والحسابات البنكية وآليات التسوية بما يخفف كلفة الربط مستقبلًا، ويحمي المشروع من التحول إلى بنية مغلقة مرتبطة بمرحلة مؤقتة من الانقسام.

وعلى مستوى المدفوعات الخارجية، انضم البنك المركزي اليمني في سبتمبر/أيلول 2023 إلى منصة «بُنى» التابعة لصندوق النقد العربي، والتي تتيح للمصارف المركزية والتجارية إرسال واستقبال المدفوعات بالعملات العربية والدولية، كما بدأ العمل على تطبيق رقم الحساب البنكي الدولي «IBAN» والانتقال إلى معيار الرسائل المالية «ISO 20022»، وتشكل هذه الخطوات أساسًا لربط الأنظمة المحلية بقنوات الدفع الإقليمية والدولية.

الحوكمة قبل التشغيل

تأسيس شركة مستقلة للمدفوعات والمقاصة بمساهمة البنوك يوفر إطارًا لتشغيل البنية المشتركة بعيدًا عن الأنظمة الخاصة بكل مؤسسة، ويحتاج نموذج الملكية إلى حوكمة تمنع سيطرة عدد محدود من البنوك الكبيرة على قرارات العضوية والتسعير والتطوير، وتحفظ وصول البنوك الصغيرة ومؤسسات التمويل الأصغر والمحافظ ومقدمي خدمات الدفع وفق شروط متناسبة مع المخاطر.

ويتولى البنك المركزي وضع القواعد والترخيص والرقابة وتوفير أصل التسوية النهائي عبر حسابات المؤسسات لديه، فيما تتولى الشركة تشغيل الأنظمة وفق معايير الخدمة والأمن والاستمرارية، ويقتضي وضوح الأدوار نشر نظام أساسي وتشغيلي يحدد صلاحيات الشركة والبنك المركزي، ومسؤولية كل طرف عند تعطل النظام أو وقوع اختراق أو تأخر التسوية.

كما ينبغي تحديد العلاقة بين الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة وشركة الشبكة الموحدة للأموال؛ فالتداخل بين تشغيل الحوالات النقدية والمقسم الوطني والدفع السريع والمقاصة قد يخلق ازدواجًا في الأنظمة والرسوم والبيانات، ويمكن معالجة ذلك من خلال خريطة مؤسسية معلنة تحدد وظيفة كل شركة، ونقطة اتصالها بأنظمة البنك المركزي، وآلية تسوية معاملاتها.

ويحتاج الإطار القانوني إلى مراجعة متكاملة؛ فاليمن يمتلك قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية رقم 40 لسنة 2006، كما أصدر البنك المركزي في 2022 لائحة لتنظيم مقدمي ومشغلي أنظمة الدفع، غير أن الأنظمة الجديدة تطرح قضايا تتعلق بنهائية التسوية، وحماية أموال العملاء، والهوية الرقمية، وتبادل البيانات، والمسؤولية عن العمليات غير المصرح بها، والأمن السيبراني، والمنافسة بين مقدمي الخدمات.

تحديات عديدة

يمثل غياب وثائق الهوية لدى نسبة واسعة من السكان عائقًا مباشرًا أمام فتح الحسابات وتطبيق إجراءات التعرف على العميل، ويمكن تطوير مستويات متدرجة للحسابات تسمح بفتح حساب أساسي بحدود منخفضة وإجراءات مبسطة، ثم ترفع سقوفه بعد استكمال التحقق، بالتوازي مع تطوير الهوية الوطنية والربط الإلكتروني بين مؤسسات الدولة والقطاع المالي.

ويحتاج النظام إلى قنوات تعمل على الهواتف العادية عبر الرسائل أو الرموز المختصرة، وإمكانية تنفيذ بعض العمليات في بيئات ضعيفة الاتصال، وشبكة وكلاء قادرة على توفير الإيداع والسحب، خاصة في المديريات الريفية، كما تتطلب استمرارية الخدمة مراكز بيانات احتياطية، واتصالات من أكثر من مزود، ومصادر مستقلة للطاقة، وخططًا واضحة للتعافي من الكوارث.

وتزداد المخاطر السيبرانية مع انتقال الأموال إلى القنوات الرقمية؛ فقد تتخذ الهجمات شكل اختراق لأنظمة المؤسسات، أو سرقة لهويات العملاء، أو رسائل احتيالية، أو تلاعب بوكلاء الدفع، ويجب أن تتضمن المنظومة مركزًا لمراقبة التهديدات، ومعايير موحدة للمصادقة والتشفير، واختبارات دورية للاختراق، ونظامًا للإبلاغ عن الحوادث، وآلية سريعة لتجميد العمليات المشبوهة واسترداد الأموال عندما تسمح التحقيقات بذلك.

كيف نحكم على النتائج؟

يمكن قياس تقدم المشروع من خلال مؤشرات تشغيلية واقتصادية واضحة؛ نسبة المدفوعات الحكومية المنفذة إلكترونيًا، وعدد المستخدمين النشطين شهريًا، ومتوسط العمليات لكل حساب، وعدد التجار الفعليين، وحصة التحويلات التي تمر بين مؤسسات مختلفة، وزمن التسوية، ونسبة العمليات المتعثرة، وكلفة الدفع على العميل والتاجر، ومستوى توافر الأنظمة خلال العام.

ويضاف إلى ذلك حجم الأموال المحتفظ بها داخل الحسابات والمحافظ، ونسبة الرواتب التي تبقى إلكترونية بعد يوم الصرف، واتساع شبكة الوكلاء خارج المدن، ومشاركة النساء وسكان الريف، وعدد شكاوى العملاء وزمن معالجتها، وحجم الاحتيال والخسائر الناتجة عنه، فتلك المؤشرات توضح مقدار استخدام النظام والثقة التي حصل عليها.

ويمكن للبنك المركزي نشر تقرير ربع سنوي موحد عن المدفوعات، يتضمن عدد العمليات وقيمتها حسب القناة والمؤسسة والمنطقة، ورسوم الخدمات، وأداء الأنظمة، وحوادث الانقطاع، مع حماية بيانات العملاء والمراكز الفردية للمؤسسات، ويساعد الإفصاح المنتظم على بناء الثقة وتمكين الباحثين وصناع القرار من تقييم أثر المشروع.

سياسة اقتصادية

يمتلك اليمن اليوم فرصة لبناء بنية دفع حديثة خلال مرحلة يعاني فيها القطاع المصرفي ضعف الثقة والسيولة، وتسيطر المعاملات النقدية على أنشطة الأفراد والشركات والحكومة، وقد وفرت إعادة هيكلة الشبكة الموحدة، وإشهار شركة المدفوعات والمقاصة، وتمويل نظامي الدفع السريع والتسوية الفورية، عناصر مؤسسية يمكن جمعها داخل مشروع وطني متكامل.

يتطلب تحويل هذه العناصر إلى رافعة اقتصادية تشغيل الأنظمة بكفاءة، وربط جميع المؤسسات المرخصة، وضمان المنافسة، وتوفير السيولة، وحماية أموال العملاء وبياناتهم، ورقمنة مدفوعات الحكومة، وتوسيع قبول الدفع لدى التجار، وتخفيض الرسوم، وبناء قنوات تخدم الهواتف البسيطة والمناطق ضعيفة الاتصال.

يؤدي نظام المدفوعات المنظم إلى إبقاء جزء أكبر من الأموال داخل الجهاز المالي، ويمنح البنك المركزي قدرة أعلى على إدارة السيولة والمخاطر، ويوفر للحكومة رؤية أوضح لمواردها، ويخفض كلفة النشاط على الشركات والأسر، ويفتح بابًا أوسع للشمول المالي والائتمان.

الدولة التي تستطيع رؤية تدفق أموالها وتسوية التزاماتها في الوقت المناسب تملك قدرة أعلى على إدارة العملة والمالية العامة، والاقتصاد الذي يستطيع أفراده الدفع لأي طرف بأمان وكلفة منخفضة يختصر مسافة واسعة بين النقد المتداول والنشاط المنتج، ومن هنا يكتسب نظام المدفوعات موقعه في قلب مشروع التعافي الاقتصادي اليمني.

26 سبتمبر

العدد (2257) الخميس 23 صفـر 1448هـ
المـوافـق 6 أغسطس 2026م

التسلسل الزمني لمحاضر التحريات وإذن التفتيش.. ضمانة العدالة قبل أن يكون إجراءً قانونيًا

القاضي / صلاح القميري

لا تتحقـق العدالـة الجنائيـة بمجـرد ضبـط الجريمـة، أو العثور على أدلتها، وإنمـا تتحقق أولًا باحـترام الطريق الذي رسـمه القانون للوصول إلى تلك الأدلة، فسـيادة القانون لا تقاس بقدرة الدولـة على معاقبة الجناة فحسـب، وإنما تقـاس كذلـك بمدى التـزام سـلطات الضبـط والتحقيق بالضمانـات التي كفلها الدسـتور لحماية الحرية الشـخصية، لأن العدالة التي تتأسـس على إجراءات معيبة تفقـد مشروعيتها، مهما كانت النتيجة التي انتهـت إليها.

ومـن أهـم هـذه الضمانـات مـا يمكـن تسـميته بالتسلسـل الزمنـي للإجـراءات الجنائية، وهو المبدأ الذي يقتـضي أن تبنى كل مرحلة من مراحل الدعـوى الجنائية عـلى مرحلة سـبقتها قانونًا. فالتحريات يجب أن تسـبق إصـدار إذن النيابـة العامة، والإذن يجب أن يسـبق القبـض أو التفتيش، ولا يجوز قانونًا أن تُستكمل أسـباب الإذن بعد صدوره، أو أن تُضفى المشروعية عـلى إجراءات تمـت بالفعل مـن خلال تحريـر محاضر لاحقـة لها.

ورغـم وضوح هـذا المبـدأ، فـإن التطبيـق العمـلي يكشـف أحيانًا عن إشـكاليات قانونيـة دقيقـة، قد تبـدو لأول وهلـة مجرد أخطاء شـكلية، بينمـا تمـس في حقيقتهـا جوهـر الشرعيـة الإجرائيـة. ومـن أبـرز هذه الإشـكاليات إثبات سـاعة تحريـر محـضر التحريات أو محـضر الضبط دون بيـان مـا إذا كان التوقيـت صباحًـا أو مسـاءً، أو وجـود غمـوض أو تناقـض في توقيـت الإجـراءات، بما يحـول دون التحقق مـن أن التحريات سـبقت بالفعـل صـدور إذن النيابـة العامة.

وهنـا يثور التسـاؤل: هل يعد هـذا الإغفـال مجرد نقص شـكلي لا يؤثر في سـلامة الإجـراءات، أم أنـه يمـس أصـل مشروعيـة الإذن؟ فـإن الإجابة تتجاوز الاعتبارات الشكلية إلى صميم الضمانات الدسـتورية. فإذن التفتيش لا يصدر إلا اسـتنادًا إلى تحريـات جديـة وسـابقة عليه، فـإذا أصبح توقيت تلـك التحريات مجهـولًا أو غامضًا، تعذر عـلى المحكمـة التحقـق مـن أن الإذن قـد صدر وفقًـا للقانـون، وأصبح مـن المـشروع أن يثور الشـك في سـلامة الإجراء برمته.

إن المحكمة لا تمـارس رقابتها عـلى النوايا، وإنما على الوقائع الثابتـة في الأوراق. فإذا كانت هذه الأوراق عاجزة عن بيان التسلسـل الزمني للإجـراءات، فـإن الرقابـة القضائيـة تصبـح منقوصة، ويغـدو الدليـل معرضًا للاسـتبعاد، ليس لأن الجريمة غير ثابتـة، وإنما لأن الطريق الـذي أُثبتت بـه لم يثبـت أنه طريـق مشروع.

ولهـذا اسـتقر القضـاء عـلى أن التحريـات ليسـت دليـلًا قائمًا بذاتـه، وإنما مجرد وسـيلة اسـتدلال تخضع لتقدير المحكمة، ولها أن تطرحها متى شابها الغموض أو القصـور أو التناقض. كما أن المحكمة ليسـت ملزمة بالأخـذ بأقوال مأمور الضبـط القضائـي إذا لم تطمئن إلى صحـة الإجراءات أو إلى سـلامة البيانات المثبتة بمحـضر التحريات.

ولا يقـل أهميـة عـن ذلـك أن وجـود مـواد مخـدرة أو أسـلحة أو أي مضبوطـات أخـرى لا يكفي وحـده لإقامـة الإدانـة، إذا كانـت الإجراءات التي أسـفرت عن ضبطها قد شـابها البطـلان. فالقانون لا يحمي النتيجـة المجردة، وإنمـا يحمي مشروعية الوسـيلة التـي أفضـت إليهـا. ولذلك فـإن الدليل المسـتمد مـن إجراء غير مـشروع يفقد قيمتـه القانونيـة، لأن احـترام الحقوق والحريات يسـبق الاعتبـارات العمليـة في الإثبات.

إن الدقـة في إثبـات تاريـخ وسـاعة تحريـر محـاضر التحريـات والضبط ليسـت مسـألة إدارية أو إجراءً شـكليًا يمكـن التغـاضي عنـه، بـل هـي ضمانـة أساسـية تكفـل للمحكمـة ممارسـة رقابتهـا عـلى مشروعية الإجـراءات، وتحـول دون اصطنـاع التحريـات أو تعديـل توقيتهـا أو الالتفاف عـلى الرقابـة القضائية السـابقة التي اشـترطها القانـون قبـل المسـاس بحريـة الأفـراد.

إن العدالـة الجنائيـة لا تُبنـى عـلى افتراضـات، ولا تُقام على احتمـالات، وإنمـا تقـوم عـلى اليقـين القانونـي. وكلمـا كان التسلسـل الزمنـي للإجـراءات واضحًا ومحـددًا، تعـززت الثقة في سـلامة الدليـل، واطمـأن المجتمـع إلى أن الإدانة جـاءت ثمرة لإجـراءات مشروعة، لا نتيجة لمخالفات أُضفيت عليهـا المشروعية بعد وقوعها.

ولهـذا فإن احترام التسلسـل الزمني لمحاضر التحريـات وإذن التفتيش ليـس حمايـة للمتهم وحـده، بل هـو حمايـة للقـاضي، ولرجـل الضبط القضائـي، وللنيابـة العامـة، وللمجتمع بأسره، لأنه يجسـد مبـدأً أصيلًا مفـاده أن العدالة لا تتحقـق بالوصـول إلى الحقيقة فقـط، وإنما تتحقق أيضًـا باحـترام الطريق المـشروع الذي يقـود إليها.

"أنا جائــع".. صرخة تزلزل دعاة شعار الموت

عمر أحمد

لأكثـر مـن عقـد مـن الزمـن، رددت جماعة الحوثي الإرهابية شـعار الموت والقتـل واللعن، وحولتـه إلى أداة لتبريـر العنـف وإراقـة دمـاء اليمنيـين، مدعيـة أنـه طريـق إلى النصر.

غـير أن حصيلة هذا الشـعار لم تكن سـوى الخـراب، إذ قـاد البـلاد إلى واحـدة مـن أسـوأ الأزمـات الإنسـانية في العالـم، حيـث أصبـح الجـوع والفقر والحرمان العنـوان الأبرز لمعاناة ملايـين اليمنيين خصوصـا في مناطق سـيطرة جماعـة الحوثـي الإرهابيـة المدعومـة ايرانيا.

اليوم، تـلاشى صدى ذلك الشـعار أمام صوت أكثـر صدقًا وأشـد وقعًا؛ صوت خـرج من أفواه أنهكها الجـوع، ولم تعد تملك سـوى أن تصرخ بألم: "أنـا جائـع". إنها ليسـت عبـارة عابرة، بـل صرخـة تختـزل واقعًـا مأسـاويًا يعيشـه شـعب أنهكته حرب مليشـيا الحوثي الارهابية التي جعلـت الموت والجـوع اداة لبنـاء مشروع يخدم ايـران في المنطقة.

لقـد عـرّت صرخـة "أنـا جائـع" شـعارات الحوثي الجوفاء ، وكشـفت عجزها عن إطعام جائـع أو توفـير رغيف خبـز لمحتاج.

ولـم تكتـفِ بذلـك، ذهبـت جماعـة الحوثي لمواجهـة صـوت الحقيقـة، يلاحقـون كل من يتجرأ على رفـع صوته مطالبًا بأبسـط حقوقه في الحيـاة، وكأن الاعـتراف بالجـوع أصبـح جريمـة تسـتوجب الترهيـب والقمـع.

وهنـا تتجـلى الحقيقة بوضـوح انـه عندما يتكلـم الجـوع، تصمت شـعارات المـوت مهما بلغـت ضجيجهـا وقوتهـا ، فالجائـع لا تعنيـه الشـعارات، بل يبحث عن لقمـة تحفظ كرامته وحياته .

ولهذا تحولت عبـارة "أنا جائـع" إلى صرخة مدويـة تـتردد في كل مـكان، متحدية شـعارات المـوت، ومعلنـة أن معركـة الإنسـان مـن أجل البقـاء أقوى مـن كل الشـعارات الأيديولوجية.

لقـد أصبحـت هذه الصرخـة شـهادة دامغة على فشـل مشروع جماعة إرهابية انغماسـية لـم تجلـب لليمنيـين سـوى المـوت والجـوع والدمـار، وظنـت أن تجويع النـاس وإفقارهم سـيضمن لهـا السـيطرة عـلى مصيرهـم واسـتمرار بقائهـا. غـير أن التاريـخ يؤكـد أن الشـعوب قد تصبر طويـلًا، لكنها حـين تجوع، يصبـح صوتهـا أقوى مـن كل شـعارات الموت، وأقدر عـلى إسـقاطها.

ارق التهاني واطيب الأمنيات
نزفها مكللة بباقات الورد
والريحان الى الشاب الخلوق/

محمد عبدالجبار احمد عبدالقادر

بزفافه الميمون..
فألف الف مبروك

المهنئون/

عمك/ محمد احمد عبدالقادر
واولاده

إعـــلانات قـضـائـيـة

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ سـعيد حسـن وعـة السـيفي بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى سـعيد حسـن عبدالله حسـن وعـة السـيفي ويطلب إثبـات ذلـك بحكم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال المـدة القانونيـة.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ اسـام عبدالله محمـد عـلي بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى وسـام عبدالله محمـد عـلي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال المـدة القانونيـة.

- تعلـن محكمـة المنطقـة العسـكرية الخامسـة ميـدي بـأن عـلى المتهمـين بالقضيـة الجنائيـة رقـم (٤) لسـنة ٢٠٢٦ م ج ج وهـم: -1 رعـد عفيـف صالح فضـل الصليحـي -2 نـادر عبدالله محمد احمـد الجعـدي -3 امجـد فضـل محسـن عـلي -4 خالـد صالـح حسـين عـلي العكيمـي -5 مرسـل عبـدة عـلى نـور الديـن حسـن الحضـور امـام محكمـة المنطقـة العسـكرية الخامسـة ميـدي خـلال شـهر مـن تاريـخ نـشر الإعـلان مالـم سـيتم محاكمتهـم كمتهمـين فاريـن مـن وجـه العدالـة عمـلاً بنـص المـادة (٦٨) مـن قانـون الإجـراءات الجزائيـة العسـكرية.

- **تعلـن محكمـة مـأرب بـأن عـلى المتهمـين/ 1 -مانـع محمـد سـليمان 2 - يـاسر عبـد الله الأنـسي الحضـور إلى المحكمـة خـلال مدة شـهر مـن تاريخـه مـا لـم سـيتم محاكمتهمـا غيابيا وفقـا للمـواد (٢٨٥) ومـا بعدهـا مـن قانـون الإجـراءات الجزائيـة.**

- تعلـن محكمـة مـأرب بـأن عـلى المتهـم/ عبدالله حسـن صالـح العطـري الحضـور إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريخـه مـا لـم سـيتم محاكمتـه غيابيـا وفقـا للمـواد (٢٨٥) ومـا بعدهـا مـن قانـون الإجـراءات الجزائيـة.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ عـلي محمـد محسـن حسـين عـواد بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى عـلي محمـد محسـن عـواد الحميقانـي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بـأن عـلى المدعـى عليـه / ضيـف اللـه حسـن محمـد الصرمـاح بالحضـور إلى جلسـة المحكمـة بتاريـخ ١٧/٨/٢٠٢٦م في القضيـة المدنيـة رقـم (534) لسـنة 1448هـ فيمـا بـين المدعـي / حسـن أحمـد محمـد حيـدر، والمدعـى عليـه / ضيـف اللـه حسـن محمـد الصرمـاح.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم اليهـا الاخ / ناجـي بـن صالـح حسـن الأقـرع أمـام المحكمـة بالإبـلاغ عـن بصيرتـه المفقـودة والمحـررة بخـط كاتبهـا / عـلي انـور يحبيـل بتاريـخ ١٦ / 1 / ١٤٣٩هـ في الارض الواقعـة بمـأرب الميـل امـلاك ال شـبوان مقسـم ال غريـب، مـن البائـع إليـه /عـلي بـن سـعيد مرشـد الفرجـي، والصائـرة للبائـع مـن المالـك سـعيد بـن حمـد بـن عـلي غريـب بموجـب بصـيرة شراء محـررة بقلـم الشـيخ احمـد عبـد القـادر حديـر بتاريـخ ٢٦ / ١٠ / 1410هـ، والتـي تبلـغ مسـاحتها مـن الشـمال الى الجنـوب عـشرة أمتـار ومـن الـشرق الى الغـرب ثمانيـة وعـشرون مـترا وسـبعون سـنتيمترا ، يحـد المبيـع المذكـور مـن الـشرق عـلي المروانـي حسـب نطـق البصـيرة الأم ومـن الغـرب شـارع سـتة أمتـار ومـن الشـمال أمـلاك الجـار ومـن الجنـوب أمـلاك الجـار ، وقـد كان ثمـن المبيـع المذكـور اربعـة ملايـين وثمانيـة عـشر الـف ريـال . ومـن لـه أي اعـتراض فعليـه أن يتقـدم أمـام المحكمـة خـلال الفـترة المحـددة قانونـا.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم اليهـا الاخ / ثابـت حسـن محمـد عـلي الاسـدي أمـام المحكمـة بالابـلاغ عـن بصيرتـه المفقـودة المحـررة بخـط الأمـين الشرعـي عـلي بـن عـلي غالـب عبـار بتاريـخ 15 / 1 /2022م في الارض الواقعـة شرقـي المطـار في المقسـم ابـو ثمانمائـة مـتر مقسـم الاشراف آل زيـد مـن البائـع اليـه الاخ نـاصر حسـن عبـد اللـه حيـدر وذلـك مسـاحة عـشرة امتـار عـرض الضلـع الشـمالي والجنوبـي شرق وغـرب في طـول خمسـة عـشر مـترا للضلـع الشرقـي والغربـي شـمال وجنـوب والمسـاحة بالمـتر المربـع مائـه وخمسـون مـترا مربعـا ، يحـد المبيـع المذكـور مـن جهـة الغـرب شـارع بعـرض تسـعة أمتـار ومـن الـشرق ملـك البائـع ومـن الشـمال ملـك البائـع ومـن الجنـوب شروة عـزي احمـد زيـد سـالم بثمـن معلـوم قـدره سـتون الـف ريـال سـعودي.
- ومـن لـه أي اعـتراض فعليـه أن يتقـدم أمـام المحكمـة خـلال الفـترة المحـددة قانونـا.

- تعلـن محكمـة الاسـتئناف العسـكرية الشـعبة الثانيـة م/ مـأرب المتهـم/ ناجـي مبخـوت عائـض جميـح في القضيـة الجنائيـة رقـم 26 لسـنة 2019م ج ج المرفوعـة ضـده بالحضـور الى المحكمة العسـكرية خـلال شـهر مـن تاريـخ نـشر الإعـلان مـا لـم سـيتم محاكمتـه فـارا مـن وجـه العدالـة عمـلا بنـص المـادة (285) مـن قانـون الاجـراءات الجزائيـة.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة المنفـذ ضـده / عامـر صالـح أحمـد العواجـي بتنفيـذ الحكـم الابتدائـي الصـادر مـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة برقـم (٢٢٦) لسـنة ١٤٤٧هـ وتاريـخ ٧/٥/١٤٤٧هـ الموافـق ٢٨/١٠/٢٠٢٥ م خـلال سـبعة أيـام مـن تاريـخ النـشر والـذي قـضى منطوقـه بالآتـي:-
- اولاً: قبـول الدعـوى المرفوعـة مـن قبـل المدعـي / وهيـب حسـن محمـد حسـن ضـد المدعـى عليه/عامـر صالـح أحمـد العواجـي شـكلاً لرفعهـا وفقـاً للإجـراءات القانونيـة الصحيحـة. ثانيـاً: إلـزام المدعـى عليـه المذكـور بدفـع مبلـغ وقـدره ثلاثـة ألـف وخمسـمائة ريـال سـعودي أجـرة وأتعـاب المحامـي المدعـي. ثالثاً : إلـزام المدعـى عليـه بدفـع مبلـغ وقـدره مائـة الـف ريـال نفقات تقـاضي تسـلم للمدعـي. رابعـاً: شـمولية الحكـم بالنفـاذ المعجل. وذلـك بشـأن القضيـة التنفيذيـة رقـم (١٠٥) لسـنة ١٤٤٨هـ فيما بـين طالـب التنفيـذ/ وهيـب حسـن محمـد حسـن والمنفـذ ضـده عامـر صالـح أحمـد العواجـي مالـم فسـتقوم المحكمة بالسـير في إجـراءات التنفيـذ الجـبري.

- يعلـن مـلازم أول/ عـادل محمـد عبدالله غالـب المؤيـد عـن فقدان بطاقتـه العسـكرية الصـادرة مـن دائـرة شـؤون الضبـاط - وزارة الدفـاع برقـم العسـكري (88513) فعـلى مـن وجدهـا إيصالهـا الى دائـرة الامـن العسـكري أو الى اقـرب قسـم شرطـة.

- تعلـن نيابـة اسـتئناف م/ مـارب والجـوف عـن وجـود جثـة المتـوفى/ مجهـول الهويـة - مجهـول الجنسـية في القضيـة رقـم (٧٤) لسـنة ٢٠٢٥ م جسـيمة بحسـب الصـورة الموضحـة فمـن لـه علاقـة بالمتـوفى المذكـور الحضـور الى النيابـة خـلال مـدة ١٥ يومـاً مالـم سـيتم الدفـن مـن قبـل النيابـة.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية..سياسية.. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

العدد (2257) الخميس 23 صفر 1448هـ - الموافق 6 أغسطس 2026م
26news paper@26sepnews.net

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي
26 سبتمبر موقع

هذا هو الحصار الذي تزعمه مليشيا الحوثي!

مطار صنعاء يستقبل يوميا طائرات الشحن

مطار صنعاء، استقبل أمس الأربعاء 5 أغسطس 2026م، عدة طائرات شحن عملاقة، ونشر الدكتور عبدالقادر الخراز أول نهار أمس الأربعاء، عن وصول طائرتين إلى الآن- وفق الرصد الميداني- ما يعني أن طائرات أخرى وصلت المطار.

وقال على حسابه: الطائرة الأولى متوسطة تظهر بموقع الرادار، والثانية كبيرة غير ظاهرة بموقع الرادار، واحتمال وصول طائرة ثالثة وفق الرادار.. وهذ هو حال مطار صنعاء يوميا، بينما لم نراه في مطار عدن الدولي! أي حصار تتحدث عنه مليشيا الحوثي الارهابية؟!

الحصار الذي تقصده مليشيا مجوس إيران الحوثية، هو الحصار الامريكي المضروب على الحرس الثوري الايراني، في مضيق هرمز والسواحل الجنوبية لإيران، فكل ما يهم مليشيا الحوثي، فك الحصار على أمها إيران، وأن تكون خطوط السلاح الإيراني إلى موانئ الحديدة مسلوكة، والا افتح خط جوي لطائرات النقل العسكري ماهان الايرانية سالكة إلى صنعاء محملة بالسلاح.

اختتام ورشة تدريبية لتعزيز قدرات الشرطيات والوسيطات في حل النزاعات

اختُتمت بمدينة عتق بمحافظة شبوة، ورشة تدريبية متخصصة لبناء قدرات الشرطيات والوسيطات المجتمعيات في مهارات حل النزاعات والوساطة، والتي نظمتها اللجنة الوطنية للمرأة بالشراكة مع مؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية – مكتب اليمن.

وتلقت 20 مشاركة، على مدى ثلاثة أيام، محاضرات نظرية وتطبيقات عملية ركزت على أساليب إدارة الخلافات، وتعزيز الحوار والتعايش السلمي، إلى جانب فتح مساحات أوسع لمشاركة المرأة في الوقاية من النزاعات، ورفع مستوى التواصل بين المجتمع والمؤسسات الرسمية.

وفي اختتام الورشة - بحضور أمين عام المحلي عبدربه هشله، وقائد محور عتق اللواء الركن عادل المصعبي - أكد وكيل المحافظة أحمد الدغاري، ومدير عام الشرطة العميد الركن فؤاد النسي، أهمية هذه البرامج في تطوير قدرات الكادر النسائي الأمني، وتحسين الاستجابة للقضايا المجتمعية.

من جانبهما، أوضحت رئيسة فرع اللجنة الوطنية هيام القرموشي، ومدير البرامج بالمؤسسة الألمانية محمود قياح، أن الورشة تسعى لتمكين النساء بأدوات عملية تضمن مشاركتهن الفاعلة في بناء السلام ودعم الاستقرار المحلي.

ترتيبات لافتتاح كلية الطب في لحج

ترأس محافظ لحج، مراد الحالمي، اجتماعاً للجنة الأكاديمية الطبية الخاصة بتأسيس كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة لحج، بحضور رئيس الجامعة الدكتور أحمد فُضَيل، لمراجعة الترتيبات النهائية واحتياجات الافتتاح المقرر مع بدء العام الدراسي 2026/ 2027م.

ووقف الاجتماع على مستوى الجاهزية التنفيذية، واستعراض المرتكزات الأكاديمية والإدارية والمالية التي تضمن انطلاقة متكاملة للكلية وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وأكد المحافظ الحالمي استمرار الدعم السلطة المحلية لهذا المشروع الاستراتيجي الذي سيحدث بُعداً تعليمياً جديداً ويغذي القطاع الصحي بكوادر طبية مؤهلة لتلبية احتياجات مختلف مديريات المحافظة، مشيداً بالجهود الاستثنائية للجنة التأسيسية.

من جهتهما، ثمن رئيس الجامعة الدكتور أحمد فضيل، ومدير مكتب الصحة الدكتور خالد جابر، مساندة قيادة المحافظة لتأسيس هذا الصرح، مؤكدين أنه يشكل رافداً نوعياً للمؤسسات الصحية ومحطة فارقة في مسيرة الجامعة التعليمية والبحثية.

عدن.. اجتماع يناقش حماية أراضي المنطقة الحرة وتعزيز البيئة الاستثمارية

بحث وزير الدولة محافظ عدن، عبدالرحمن شيخ، خلال اجتماعه برئيس الهيئة العامة للمنطقة الحرة حسن الحيد وعدد من المسؤولي، التحديات والآليات الكفيلة بحماية أراضي وممتلكات الدولة والحفاظ على المخطط العام للمنطقة الحرة.

واستعرض الاجتماع "الماستر بلان" الخاص بالمنطقة الحرة وتنظيم استخدامات الأراضي، حيث شدد المحافظ شيخ على موقف السلطة المحلية الحاسم في التصدي لأعمال البسط والاستحداثات العشوائية، والتأكيد على حماية عقارات الدولة بما يخدم الصالح العام.

وأكد المحافظ على أهمية تكامل الجهود الأمنية والتنفيذية لتطبيق القانون والحفاظ على المخططات المعتمدة، لافتاً إلى أن حماية المخطط العمراني يمثل خطوة أساسية لتهيئة بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة لرؤوس الأموال، وبما يعزز من فرص التنمية الاقتصادية الشاملة في العاصمة المؤقتة عدن.

احتفال تربوي باختتام تصفيات الموسم العاشر لمسابقة تحدي القراءة العربي

نظمت الإدارة العامة للأنشطة المدرسية بوزارة التربية والتعليم، بالعاصمة المؤقتة عدن، الحفل الختامي للموسم العاشر من مسابقة "تحدي القراءة العربي 2026م"، المؤهلة للتصفيات النهائية التي ستقام في إمارة دبي بفترة الإمارات العربية المتحدة.

وأكد وكيل الوزارة لقطاع التعليم، محمد لملس، خلال الحفل، على الأهمية المحورية للقراءة في بناء قدرات الطلاب وتوسيع مداركهم المعرفية، مجدداً حرص الوزارة على توسيع نطاق المسابقات القرائية والثقافية لتشمل كافة المحافظات المحررة لمواكبة النهضة العلمية والأدبية في الوطن العربي.

من جانبها، أوضحت المنسقة العامة للمسابقة، نجلاء سالم، أن منافسات هذا الموسم شهدت مشاركة واسعة بلغت 123 ألفاً و334 طالباً وطالبة يمثلون 1050 مدرسة، أسفرت عن تأهل 13 طالباً وطالبة لتمثيل اليمن في التصفيات النهائية المزمع عقدها بدبي خلال شهر أكتوبر المقبل.

تدشين توزيع 822 ألف ناموسية مقدمة من مركز الملك سلمان

دشّن وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحيبح، بالعاصمة المؤقتة عدن، توزيع 822 ألفاً و500 ناموسية مشبعة بالمبيدات طويلة الأمد، مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للوقاية من الملاريا والنواقل.

وأوضح مدير البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا، الدكتور ياسر باهشم، أن خطة التوزيع تستهدف 626 مخيماً للنازحين في مختلف المحافظات يستفيد منها أكثر من 1.5 مليون نازح، إلى جانب دعم مراكز رعاية الحوامل لحماية الأمهات والأطفال.

وأكد الوزير بحيبح أن التدخلات الوقائية تشكل الوسيلة الأكثر كفاءة للحد من انتشار الملاريا والوفيات في المناطق ذات الخطورة العالية ومخيمات النزوح، مثمناً الدعم المتواصل لمركز الملك سلمان والجهود الشريكة لمنظمة الصحة العالمية.

حضر التدشين وكيل الوزارة لقطاع الرعاية الدكتور علي الوليدي، وممثل منظمة الصحة العالمية لدى اليمن الدكتور سيد جعفر.

وكان وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحيبح، قد دشن بالعاصمة المؤقتة عدن، استلام أكثر من 528 ألف ناموسية مشبعة بالمبيدات طويلة الأمد مخصصة للمديريات الأكثر تأثراً بالملاريا وأمراض النواقل.

وأوضح مدير البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا، الدكتور ياسر باهشم، أن الدعم المقدم من الصندوق العالمي عبر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يغطي 15 مديرية مستهدفة في الساحل الغربي والضالع ولحج وأبين، بالإضافة إلى محافظة أرخبيل سقطرى بهدف الحفاظ عليها خالية من المرض.

حديث الأسبوع

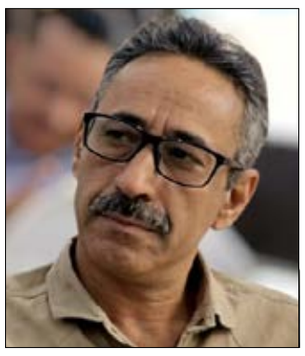

مقدم/
منصور الغدرة

السلام تفرضه المعركة لا الاحتواء

تحت وطأة التهديدات الوجودية التي تواجهها خطوط الملاحة الدولية في البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، يتبدى للمجتمع الدولي والمنظومة القانونية الأممية حقيقة جليّة لا تقبل المواربة؛ وهي أن كافة المقاربات العسكرية والتحالفات الأمنية الدولية لحماية التجارة العالمية ستبقى مجرد معالجات آنية مأزومة وقاصرة، ما لم تضرب جذور الإرهاب في منبعها على الأرض.

إن التحالف الدولي العريض الذي دعا الأشقاء في المملكة العربية السعودية إلى تشكيله كضرورة استراتيجية، واليمن عضو فيه واول من رحب به، يمثل بلا شك خطوة محورية للحد من تهديدات امن الملاحة الدولية؛ إلا أنه هذا التحالف لن يقود إلى استدامة الأمن الملاحي طالما بقيت مليشيا الحوثي الإرهابية- أداة إيران- محتلة للعاصمة المختطفة صنعاء، وممسكة بزمام الجغرافيا اليمنية الحاكمة والمطلة على المضايق والممرات البحرية، ومضيق باب المندب وشرايين التجارة الكونية في المياه العربية.

إن مكمن الخطر الحقيقي لا ينبع من مجرد ترسانة تسليحية، بل من العقيدة التوسعية العابرة للحدود التي يعتنقها المشروع الإيراني وأدواته المأمورة في اليمن والمنطقة العربية. إنها عقيدة قائمة على ولاية الفقيه وتصدير الفوضى، وتستند إلى أدبيات تكفيرية وإقصائية ترى في الحرب غاية لا وسيلة، وفي تفخيخ الهوية العربية مهمة مقدسة. وبناءً على هذه الأيديولوجية المصمتة، يصبح من مستحيلات المنطق والسياسة الحديث عن إمكانية احتواء هذه المليشيا ومشروعها الطائفي أو سوقها نحو سلام مستدام في اليمن والمنطقة؛ فالجماعات العقائدية لا تملك قرار نفسها، بل تتحرك كقطع شطرنج مأمورة ضمن استراتيجية طهران الطائفية.

وإذا كان المجتمع الدولي يصر على تغافل هذه الحقيقة، فإن التجارب التاريخية السابقة المريرة مع هذه الجماعة العقائدية ونقضها للعهود والاتفاقات المحلية والدولية، من المبادرات جولات الحروب الست في صعدة مرورا باتفاق السلم والشراكة ونكث اتفاق ستوكهولم واخيرا نقضها لإتفاق صفقة تبادل الاسرى والمختطفين، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المقاربات السياسية والدبلوماسية مع أدوات إيران هي مجرد شراء للوقت يمنح المليشيا الحوثية الإرهابية فرصة لمضاعفة قوتها وتهديد العالم.

ومن المنظور القانوني الدولي، فإن استمرار الصمت أو محاولات إحياء مسارات تسوية واهية يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وعلى رأسها القرار 2216، وتواطؤاً مع الانتهاكات المنهجة لقوانين البحار التي ترتكبها أدوات طهران. لم يعد مقبولاً الكف عن الدفاع الموضعي في عرض البحر، في وقت يملك فيه اليمنيون على الأرض الإرادة الكاملة والجاهزية القصوى لخوض معركتهم الفاصلة واستعادة سيادة دولتهم المنهوبة من قبل مليشيا متوردة.

لذا، فإننا نوجه بوصلة الخطاب بعبارات حاسمة إلى الإقليم والعالم:اليمنيون لا يطلبون من شركائهم ان يحاربوا مليشيا كهنوتية ايرانية نيابة عنهم، وإنما اليمنيون يطالبون بدعم الدولة ومؤسسات لاستعادة، وهم سيخضون معركتهم بأنفسهم، وقادرين على حسم المعركة، لكن إن لم تقدموا الدعم اللوجستي والعسكري الحقيقي لليمنيين وقواتهم المسلحة في معركتهم المصيرية، على الاقل لا تقيدوهم وشرعيتهم بالضغوط السياسية التي طالما كبحت جماح التحرك العسكري على أبواب الحديدة وصنعاء. إن الممر المائي الآمن يحتاج إلى شاطئ آمن، والشاطئ الآمن لن يتحقق إلا بتمكين البندقية اليمنية من اجتثاث المشروع الإيراني من جذوره.

وتأسيا على ذلك، ومن قلب هذه المعركة الوجودية، فإننا نطلقها دعوة ناصعة وموجهة إلى أبطال وجنود القوات المسلحة والامن بكافة تشكيلاتها العسكرية: لا تلتفتوا إلى ما يدار في الغرف المغلقة، إستمروا في التجهيز والاعداد للمعركة المفصلية، تمسكوا بمواقفكم ومبادئكم الراسخة في الدفاع عن المكتسبات الوطنية و الجمهورية، واثبتوا كالجبال في وجه عودة ذيول الإمامة الكهنوتية، فأنتم سياج الوطن وحصنه المنيع.

كما نهيب بأبناء القبائل الاحرار المعتصمون في مطارح الريان الشامخة، وندعوهم للالتفاف الصادق والالتحام الوثيق حول المؤسستين الدفاعية والأمنية؛ لتوحيد الصفوف، وشحذ الهمم، والمضي قُدماً في المعركة المصيرية الكبرى لتطهير وتحرير كل شبر من تراب اليمن- مهد العروبة وأصل العرب- الغالي على قلب كل يمني حر الاحتلال الفارسي والهيمنة الإيرانية وأداتها الحوثية الباغية، فالحسم يكتبه الأحرار على الأرض، والنصر حليف أصحاب الأرض الحق، واصحاب عدالة القضية، وفجره دنى وتدلى ،حتى اصبح اقرب من حبل الوريد.

الرمق الأخير

نقيب/
محمد الحميدي

ونحن نشهد الرمق الأخير للمشروع الإمامي الدخيل، تقف جماهير شعبنا في المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية أمام لحظة فارقة لا تحتمل التردد، وفرصة استراتيجية أخيره للعودة إلى مظلة الوطن.

فالعودة إلى الدولة الشرعية والصف الوطني الدستوري ليست مجرد خيار سياسي، بل واجب وإجراء وقائي لحماية الهوية والكرامة.

إن هذه النوافذ المفتوحة اليوم لن تدوم طويلاً؛ ولحظات الحسم لا تمنح الفرص مرتين، وأن من ينحاز للوطن في أوقات شدته يُسجل في طليعة رجاله.

إن خوض المعركة الوطنية من داخل مناطق السيطرة الحوثية يُعد إسناداً عملياتياً لا يقل أهمية عن المقاتل في الصفوف الامامية. وبإمكان كل مواطن حر تحت بطش المليشيات أن يكون شريكاً فاعلاً في النصر من خلال تقديم المعلومات الدقيقة وكشف تحركات عصابات المليشيا الارهابيه ومخازن سلاحها وتفشل مخططاتها الغادرة، ودحض الأكاذيب التي تحاول تسويقها لتغطية هزائمها وانكساراتها المستمرة.

وتحصين الشباب والأطفال المغرر بهم، ومنعهم من الاندفاع نحو "جبهات الموت" الحوثية الارهابية التي لا تجلب سوى الدمار ولا تخدم سوى أوهام الإماميين الجدد.

إننا نعيش المرحلة النهائية من صراع طويل فرضته هذه الجماعة على الشعب اليمني.

وفي هذه المحطات التاريخية الكبرى، يكتب كل فرد موقعه بيديه؛ فمن اختار الوقوف مع الجمهورية والدولة سيذكرهم التاريخ كأحرار وفوارس في منصات المجد، ونبراساً تدرسه الأجيال كما نقرأ اليوم سيرة ثوار ورموز سبتمبر وأكتوبر الذين قارعوا الإمامة والكهنوت وهدموا عروش الجهل.

وفي المقابل، فإن من يصر على مساندة هذا المشروع السلالي والوقوف مع مظالمه وقبحه، لن ينال سوى الخزي والعار، وستذكره السجلات، الوطنية بالصفحات المظلمة، تماماً كما يُذكر كل من خان وطنه ووقف في خندق الإمامة البائدة ضد تطلعات الشعب.

إن الوطن يفتح أبوابه لكل أبنائه الأحرار، والتاريخ يسجل.. فحددوا موقعكم في الصفحة الصحيحة من تاريخ اليمن المشرق.

مارب.. اجتماع يناقش ترتيبات العام الدراسي والوعي الوطني

ناقش اجتماع برئاسة نائب وزير التربية والتعليم، الدكتور علي العباب، وبحضور مدراء مكاتب التربية بالمحافظات المحررة، الترتيبات الخاصة بانطلاق العام الدراسي الجديد والتحديات التي تواجه سير العملية التعليمية.

وشدد الاجتماع على الأهمية المحورية للقطاع التربوي في معركة الوعي الوطني وتحصين عقول الأجيال ضد الممارسات والتطييف المنهج الذي تمارسه مليشيا الحوثي من خلال تحريف المناهج وتطييف الأنشطة واستبدال الكوادر التعليمية.

ودعا الدكتور العباب إلى مضاعفة الجهود وحشد الطاقات لضمان نجاح العام الدراسي، مؤكداً استشعار متطلبات المرحلة الراهنة والإعداد السليم لإعادة بناء القطاع التربوي وتصحيح الاختلالات التي خلفتها المليشيات عقب استكمال تحرير باقي المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وفي السياق ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة مأرب، في اجتماعه الدوري برئاسة وكيل المحافظة الدكتور عبدربه مفتاح، تقرير أداء صندوق النظافة والتحسين خلال النصف الأول من العام الجاري 2026م، ومستوى الانضباط الوظيفي بالمكاتب الحكومية.

وأوضح التقرير صادر عن الصندوق رفع أكثر من 245 ألف متر مكعب من المخلفات الصلبة، و106 آلاف متر مكعب من السائلة، وتوسعة خدمات النظافة لمناطق جديدة واستحداث مكب صحي بالوادي، إلى جانب زراعة 4600 شتلة واستكمال مشاريع تحسينية مثل دوار الشدادي ورصف طريق المطار.

واستعرض الاجتماع أبرز التحديات المتمثلة في غياب شبكة الصرف الصحي وشحة الآليات أمام ضغط النزوح والكثافة السكانية، بالإضافة إلى تقرير مكتب الخدمة المدنية حول الانضباط الوظيفي لضمان تحسين الخدمات العامة للمواطنين.